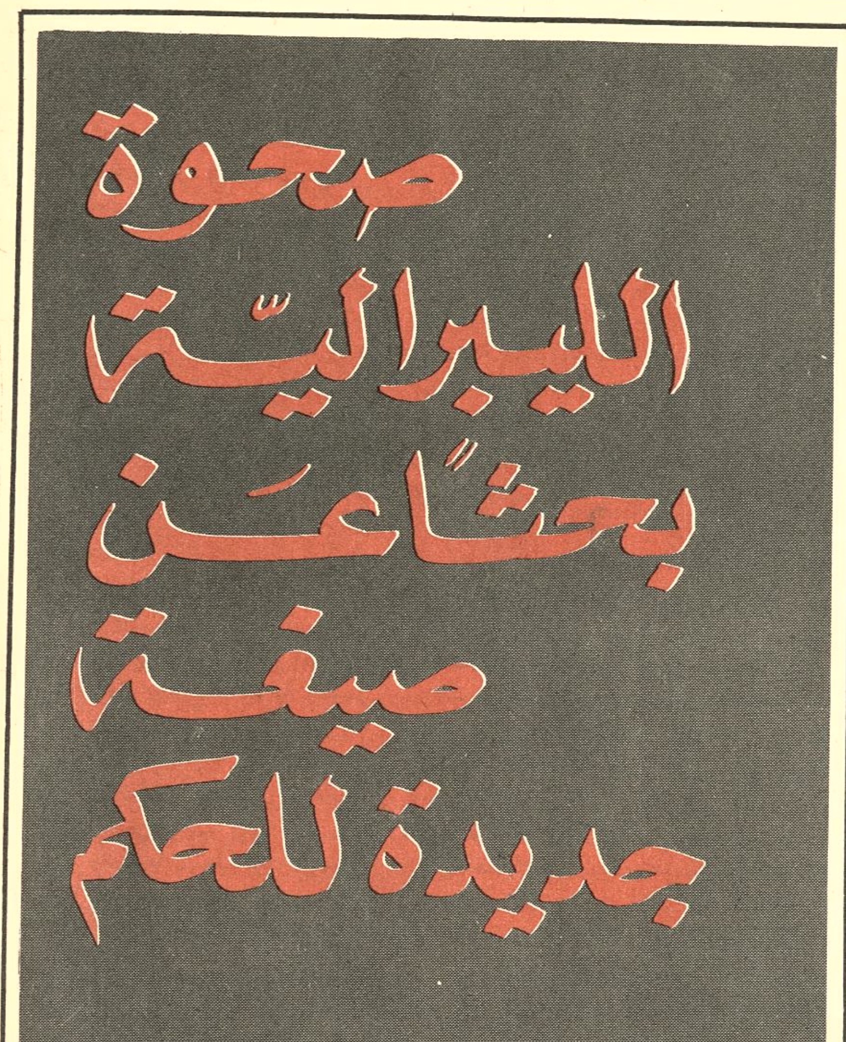
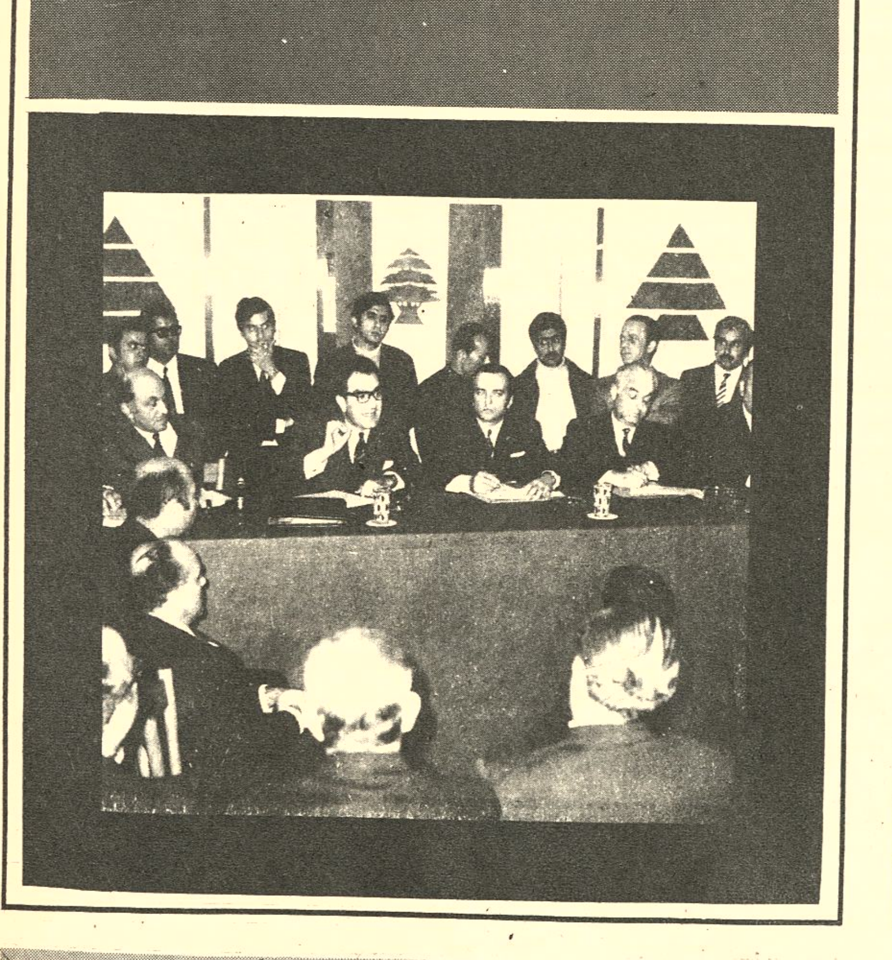
الحرية

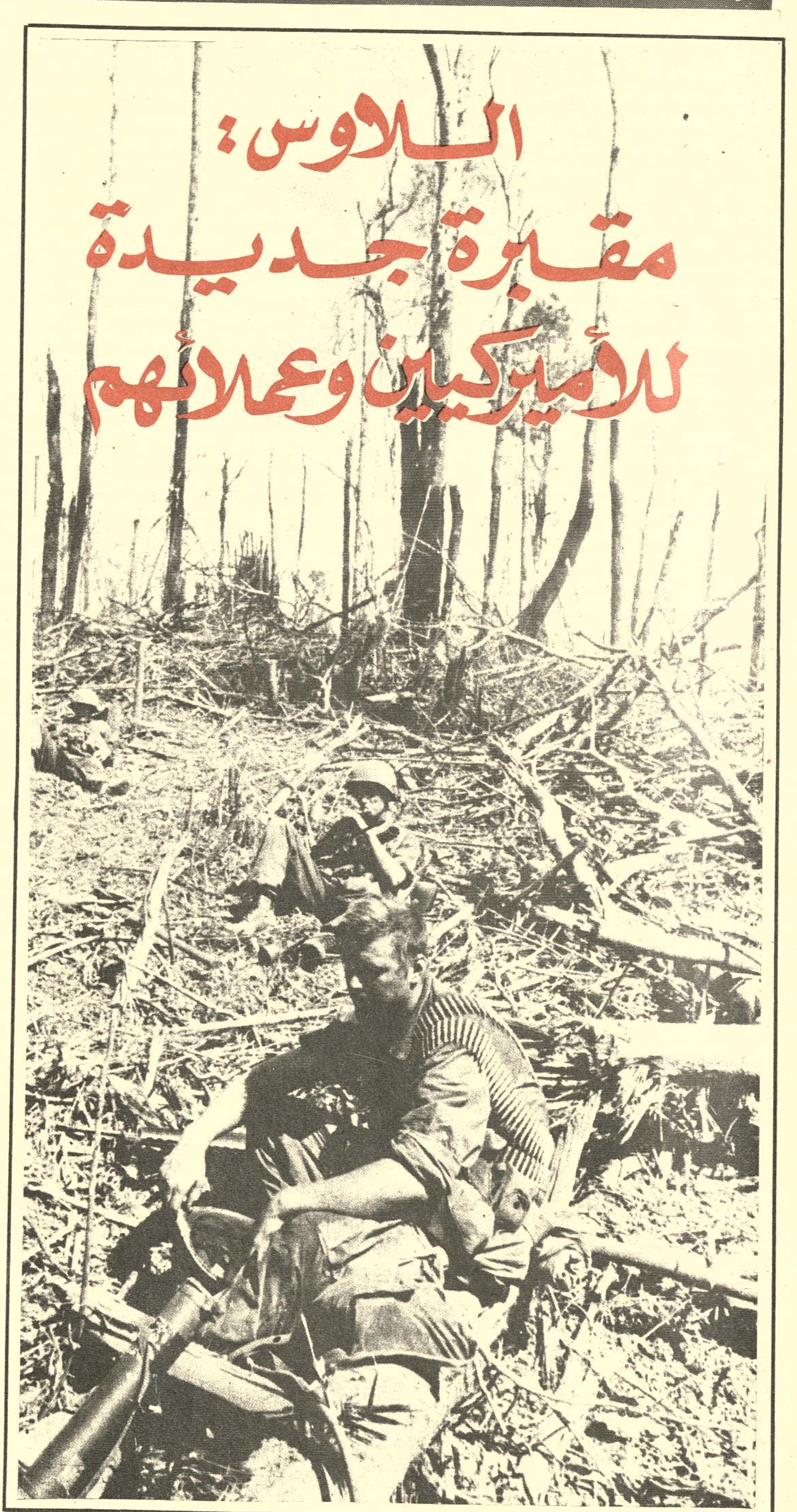
اسبوعية
سياسية
عربية



AL-HOURRIAH - No. 556 / 1-3-1971 - BEYROUTH • بيروت - ١ - ٣ - ١٩٧١ - ٥٥٦ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل







المجلس الوطني الفلسطيني .. ومحاولة الهروب الى "الوحدة العسكرية"

الجبهة الشعبية الديمقراطية تكشف عن :

خطة للسلطة الاردنية لشن هجوم واسع على معاقل الفدائيين في احراج جرش

كشف مصدر مسؤول بالجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين عن وجود خطة للسلطة الاردنية لشن هجوم على معاقل الفدائيين في احراش جرش :

تمكنت اجهزة الجبهة الشعبية الديمقراطية من الحصول على معلومات مؤكدة عن خطة السلطة الاردنية لشن هجوم واسع على معاقل الفدائيين في منطقة احراش جرش وعجلون، ومعاقل الميليشيا في عمان . فقد تم وضع الترتيبات العسكرية في الفرقة الاولى والفرقة الثانية لشن هجوم واسع على مناطق الفدائيين في منطقة احراش جرش وعجلون ولاحتلال طريق جرش القديمة ، الذي يمثل شريانا حيويا ، للمقاومة كما ان تحركات وحشودات عسكرية واسعة قد تمت في المناطق التالية حول عمان : الاذاعة وجبل هملان وطريق ناعور – القدس ، تمهيدا لحملة عسكرية على مناطق جبال : النصر والهاشمي والاخضر وهي المصاروه التي تمثل معاقل للثورة والميلشيا . هذا وقد سبق للجبهة الديمقراطية ان صرحت عن تقرير مكتوم جدا صادر عن القائد العام للقوات الاردنية يقضي بوضع جميع القوات في حالة الانذار القصوى في الفترة ما بين ١٤–٢–٧١ ، ١–٣–١٩٧١ . وسحب قطاعات مدرعة من منطقة الاغوار الى حول عمان .

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية ، تؤكد أن السلطات الرجعية في عمان لا زالت تتابع خطتها لتصفية المقاومة والحركة الوطنية على حلقات متتابعة، حتى تتمكن من امرار التصفية السياسيةلقضية شعبنا ، باقل مقاومة ممكنة وحتى تتمكن من الاندفاع على طريق تسوية مع « اسرائيل » .

٢١ – ٢ – ١٩٧١

نشاط الجبهة العسكري

كما اصدرت الجبهة الديمقراطية بيانات عن عدة عمليات عسكرية قامت بها مجموعات من مقاتليها :

العملية الاولى تمت بتاريخ ٢٠–٢–٧١– لنسف وتدمير دشم وتحصينات العدو في تلة الخشة . وقد قامت مجموعة مقاتلة بمهماتها بعد أن تمركزت مجموعة اخرى للاسناد والحماية المسيطرة على عامة الطريق المؤدية الى التحصينات.. ثم تحركت مجموعات التمهيد والعزل بحيث قامت بقطع الاسلاك الشائكة وفتح تغرات فيها ثم تابعت مهمتها ، وبعدها تقدمت مجموعة النسف والتدمير واضعة عبواتها الناسفة ، التي تفجرت ودمرت التحصينات والدشم تدميرا مباشرا حيث دوت اصوات المتفجرات الناسفة وادى الى تدمير الدشم تدميرا كاملا وكذلك تخريب مهاجع الجنود في تلك المنطقة . ورد العدو على ذلك بقصف المنطقة بمدفعية الهاون فردت عليه قواتنا وقصفت مدفعيتها مواقع الحاكم العسكري الكائن في شمال تلة الخشة .

العملية الثانية : وبتاريخ ٢١–٢–٧١ قامت بعض مجموعات الجبهة العاملة في الجولان بمهاجمة مواقع العدو في تل الصرمان حيث قامتوحدة المورتر بقصف مهاجع جنود العدو بينما كانت وحداتنا الاخرى تشتبك مع كمائنه بالرشاشات المتوسطةوالخفيفة والمدافع المضادة للدروع وقد دام الاشتباك ثلاث ساعات ولم تعرف خسائر العدو .

العملية الثالثة : وبعد ظهر ٢١–٢–٧١ قامت احدى وحدات القناصة العاملة في الجولان والتابعة لقواتنا بقنص اثنين من جنود العدو ، وفي منطقةرويسة الحمراء فاردتهما قتيلين.

بعد تظاهرتهم الأخيرة :

مطالب أهالي الهرمل

يوم الاثنين الماضي قام اهالي الهرمل باضرابومظاهرة احتجاجا على اهمال الدولة ، وكانت لجنة المتابعة في الهرمل قد اصدرت بيانا تضمن مطالب المنطقة نورد بعضها كما يلي :

١ – توفير أمن المواطنين والسهر على حياتهم وراحتهم .

٢ – المستشفى : ايجاد ملاك طبي وان يكون في المستشفى التجهيزات اللازمة لاجراء عمليات الولادة كما هو مفروض ، وتوفير الادوية اللازمة للمستشفى .

٣ – اعادة تمديد اسلاك الهاتف بين الهرمل وبعلبك .

٤ – الكهرباء : فتح مكتب للكهرباء في البلدة وايجاد عمال صيانة بشكل دائم وتخفيض اسعار الساعات(العداد) من ١٧٥ الى ٣٣ اسوة ببيروت .

٥ – المياه : لقد سبق وخطط لشبكة جديدة في البلدة بحيث تصل مياه الشفة للجميع ورصدتالمبالغ اللازمة للمشروع ورغم مضي اربع سنوات لم ينفذ هذا المشروع !

٦ – الطرقات : الشروع باصلاح الطرقات الداخلية في البلدة .

ودعت اللجنة الاهالي لمؤازرتها ودعمها بمختلف الوسائل من اجل المضي في النضال حتى تحقيق المطالب ،ودعتهم الى التظاهرة التي تمت يوم الاثنين الماضي .

الباعة المتجولون يتظاهرون أمام المجلس إحتجاجاً على منعهم من العمل

الباعة المتجولون واصحاب البسطات من بائعي خضار وكعك وجرائد وماسحي احذية وغيرهم من الفئات التي اتت الى بيروت هربا من ظروف الحياة القاسية في اريافهم وقراهم : استبداد الاقطاع ، ضيق مجالات العمل ، بوار الارض ،.. هؤلاء وعائلاتهم مهددون اليوم بالجوع والتشرد ، بعد قرار الدولة بمنعهم من العمل ومصادرة بسطاتهم وملاحقتهم وتهديدهم ..

وقد تجمهر هؤلاء امام مجلس النواب نهاري الثلاثاء والخميس احتجاجا على الاجراءات التعسفية التي تواجههم بها الدولة ، مطالبين بالسماح لهم بالعودة الى مزاولة اعمالهم .

وفي اثناء تجمعهم بداوا يهتفون بالشعارات التي تلخص مطالبهم : «عنا عيال بدنا نعيش » « بدنا مصانع ، بدنا معامل » ، كما انهم اخذوا من جهة ثانية يتوجهون بالشتائم الى النواب الذين كانوا يجتمعون في الداخل: « كذابين ، حشاشين ، حرامية » . وعندما وصل احد النواب وهم بصعود درج المجلس ، قال لهم : « لا تقولوا ٩٩ حرامي ، والا لما حققوا لكم مطالبكم » . وقد اخذ البعض يرشق تذاكر هوياته في الهواء تعبيرا عن احتجاجه على الاوضاع المعيشية الخانقة التي بات عليها بعد التوقف عن العمل .

وقد حاول ازلام النواب وسائقو سياراتهم وخاصة ازلام رئيس المجلس ان يحولوا التجمع الى مناسبة للهتاف بحياة « البك » ، في الوقت الذي كان سائقه يبعد الباعة عن السيارة الفخمة . كذلك حاول رجال الشرطة على الصعيد الاخر الاتصال ببعض الباعة المعروفين الذين يمارسون وصاية على الباعة والذين لهم علاقات مشبوهة مع النافذين ورجال الشرطة وموظفي البلدية ، لاسكات جماهير الباعة وايقاف الهتافات التي من شانها فضح النواب وازلامهم . هذا الامر ادى الى استياء بعض المتجمهرين والى الهتافبسقوط « البك »والاحتجاج على التطبيقات الجانبية .

لكن التحرك لم يتعد في النهاية الاحتجاج والهتاف و « فشة الخلق » ذلك ان عاد الى التدخل « زعماء » الباعة وعلى راسهم « الزعيم » وهو يملك عددا من البسطات يؤجرها الى عمال ، على أن يؤمن حمايتها عن طريق الرشوة الى المسؤولين عن ملاحقة الباعة المتجولين . وتفرقت جماهير الباعة على امل المعودة من جديد للمطالبة بحقهم في الرجوع الى العمل..

الباعة المتجولون اثناء تظاهرتهم امام المجلس النيابي

مقررات مؤتمر روابط البحرين في الخارج

في الفترة ما بين ١٤ – ١٦ فبراير ١٩٧١ ، عقد ممثلو روابط طلبة البحرين في الخارج مؤتمرا تحضيريا في بيروت اقروا فيه بيانا سياسيا واتخذوا عدة قرارات اهمها :

« على مستوى الخليج :

١ – الايمان بوحدة منطقة الخليج العربي شعبيا وسياسيا ، وضرورة ربط النضال بين كافة اجزائه .

٢ – دعم حركة التحرر الوطني في منطقة الخليج بقيادة قواها الوطنية .

٣ – دعم الثورة المسلحة في الخليج العربي بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، والجبهة الوطنية الديمقراطية .

٥ – فضح جميع المخططات الرامية الى ابقاء سيطرة الحكومات العشائرية ، وسياسة تبديل الوجوه.

٦ – نستنكر حملات الاعتقال الواسعة بين صفوف القوى الوطنية على امتداد ساحة الخليج .

٧ – فضح عمليات النهب لثروات خليجنا ، ودعم الاضرابات العمالية الهادفة الى المطالبة بالحقوق المهنية ، واطلاق الحريات السياسية .

٨ – فضح واستنكار تحركات الرجعية الايرانية في تنفيذ المخططات الامبريالية الاميركية .

على المستوى العربي :

١ – استنكار حملات الاعتقال الواسعة في السعودية بين صفوف القوى الوطنية وزجها في السجون دون محاكمتها ومحاولاتها الرامية الى ضرب الثورة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

٢ – نحيي مواقف جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لمساندتها للثورة في الخليج .

٣ – دعم نضال شعبنا العربي الفلسطيني من اجل حقوقه العادلة في العيش على ارضه وحقه في تقرير مصيره .

٤ – استنكار المجازر الوحشية في الاردن وفضح المخططات الرامية الى تصفية العمل الفدائي .

٥ – شجب المحاولات الامبريالية والصهيونية الرامية الى خلق الكيان الهزيل المتمثل في مشروع الدولة الفلسطينية .

٦ – دعم الثورة المسلحة الارترية والثورة المسلحة في الصومال الغربي».

اما على المستوى الطلابي ، فقد استنكر المؤتمر القمع الذي تمارسه السلطات الرجعية ضد الطلاب في البحرين ، ودعم نضالهم من اجل حقوقهم ، وتايد محاولات طلبة عمان لتشكيل اتحاد طلابي لهم والدعوة لتسييس اتحاد عام لطلبة الخليج .

تصحيح

وقع خطا في العدد ٥٥٣ حول الجهة المصدرة لبيان : « حول المخططات الامبريالية في منطقة عمان وقطر والبحرين » .فالحزب هو « حزب العمل العربي في عمان » وليس « حزب العمل في عمان » . نعتذر للخطا .

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية – محلة رأس النبع – بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ – ص. ب. ٨٥٧ بيروت – لبنان

كتل نيابيّة مفككة ■ صناعيّون وتجار مكشوفون ■ حركة جماهيريّة تستيقظ

صحوة «الليبرالية» بحثاً عن صيغة جديدة للحكم

لم يكن انتخاب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية في دلالته الرئيسية غير تلخيص بليغ لفشل المشروع الشهابي وعودة الاقطاع السياسي الى المسرح بقوة لا سابق لها منذ عام ١٩٥٨ . لذا كان انتخاب نائب زغرتا ، في عرف صانعيه ، مجرد « عودة الحكم الى أصحابه « الشرعيين » .. » . أي عودة الاسلاب والمغانم التي يتيحها الحكم ، اليهم . عدا ذلك لم يكن قد أملى التصويت لفرنجية ، في ظرف تمزقت فيه الكتل وأمحت فيه الفروق فيما بينها ، أي أساس سياسي مشترك ، ولا كان لقاء « الاقطاب » من شمعون الى جنبلاط يرسم بحد ذاته ملامح القاعدة التي سيرتكز اليها الحكم الجديد .

هكذا ، ما أن انفض التحالف الظرفي ، وبدأ استعداد « الاصحاب الشرعيين » ، وهم كثر ، للانقضاض على الغنيمة حتى انفرط عقد الكتل البرلمانية وتشرذمت الى حد استحال معه التوفيق بين مطالبها الضيقة المتنافرة ، واستحال معه بالتالي قيام كتلة ذات حد أدنى من التماسك نوفر صفة « الوطنية » – الضرورية – للرئيس وللحكومات التي يحكم بواسطتها . هذه الاستحالة هي التي دفعت بهذا الاخير لان يبدأ ولايته بتشكيل حكومة « تتحدى » المجلس الذي انتخبه. فكانت حكومة « الشباب » والاختصاص ، وسيلة وحيدة لحسم الصراع المرير بين رؤوس الاقطاع السياسي ، ولالقاء ستار من « الاختيارات الفنية » او « الثورة من فوق » وما شابه على اعادة توزيع الغنائم وانتزاعها من خصوم الماضي .

الا أن حكومة « الشباب » ، لم تكن في الواقع غير حل مؤقت ومتناقض . فهي ان كانت تسمح للرئيس ان يحكم من خلفها ، كانت في الوقت نفسه تجعل منه ضامنا شخصيا لاستمرارها في وجه برلمان لم يتردد، انتقاما « لكرامته » الجريحة ، في الطعن بها قبل منحها « ثقته » . ثم ان اعادة التوزيع ليست عملية سهلة ، ولا وقتية ، فهي المحور المزمن لكل التحالفات التي قد تنشأ داخل المجلس ، ولتبديل مواقع النواب واجتذابهم . مما يعني أن التفسخ قد يغدو مزمنا وغير قابل للشفاء . هذا ما يفسر دوره الاضطراب الشديد الذي ما زال يحيط بالتشكيلات الجديدة في الادارة والجيش وقوى الامن والقضاء ، وعجز الرئيس عن اخراج هذه التشكيلات من دوامة المساومات والضغوط المتنافرة .

لكن ، بينما يغرق الحكم في معالجة معضلة قاعدته البرلمانية التي لا يستطيع الحكم الا بدعم منها ، يطرح الوضع اللبناني في مجال اخر مشاكل النظام الفعلية ، اي مشاكل القوى التي وان كانت لا توجد في البرلمان ، تشكل في الواقع القوى الفعلية المهيمنة التي تتلخص مهمة الرئيس وهرم السلطة التنفيذية الذي يقف على راسه ، في حمايتها من كل تهديد . لكن عجز البرلمان عن تشكيل تيار غالب يعني فيما يعنيه عجزه عن تقديم صيغة « وطنية » لحماية هذه المصالح ، وتعهدها ، وتنظيمها (نظرا لتناقض حاجاته مع حاجة هذه المصالح أساسا) . مما يؤدي أكثر فأكثر الى كشفها بصورة خطيرة . اذ تضطر هذه الى التصدي المباشر والصريح لكل ما يعترض طريقها : معركة الضمان الصحي في وجه الطبقة العاملة اللبنانية ، مواقف الصناعيين خلال الاشهر الاخيرة ، مواقف مستوردي الادوية .. الخ . وبينما يتفاقم ارتهان السلطة الاولى بتناقضات البرلمان ، وتنكشف مصالح التجار والصناعيين ، يجابه هؤلاء مجتمعين حركة جماهيرية ما زالت في تصاعد ، من موجة الاضرابات العمالية المتلاحقة ، الى معركة الضمان الصحي ، الى معركة الطلاب ، وتحرك الفلاحين في عكار .. وكلها تحركات جماهيرية استطاعت ، نظرا لاتساع القاعدة التي شملتها ، ولنوع المطالب المحددة التي رفعتها ، وللزخم الذي ميزها ، استطاعت ان تشكل كاشفا فضح بقوة نوع المصالح المعادية التي وقفت في وجهها كما عرى هذه المصالح . مما وضع الحكم دائما أمام واحد من خيارين : اما التنازل الجزئي (معركة الضمان) واما استخدام القمع المكشوف (الطلاب .. فلاحو عكار ..) .

بذلك ، يعود المأزق الاساسي الى المسرح وبقوة ووضوح أكثر هذه المرة : بينما تتطلب المصالح السائدة أكثر فأكثر حكما « وطنيا » يرتفع فوق مصالح الدائرة الانتخابية والضغوط الفئويه لرؤوس الاقطاع السياسي اي حكما يكون تعبيرا أمينا عن مصالحها الطبقية المسيطرة ، يستمر النظام السياسي اللبناني على قاعدة سياسية متخلفة يستحيل عليها أن تلعب هذا الدور نظرا لانتمائها الى علاقات سياسية تعكس تراجع الريف والمشاكل الناجمة عن هذا التراجع . قاعدة سياسية مفككة تهيمن على اهتماماتها ومواقفها سياسة الدائرة الانتخابية واعتباراتها الضيقة .

في ظل هكذا وضع يغدو اي تلاحم لاكثرية برلمانية مستحيلا (فالدائرة الانتخابية لا توفر عناصر تلاحم « اكثرية سياسية ») دون ضغط عوامل خارجية ، (عربية وعالمية) او داخلية (عسكرية – ادارية) كما كان وضع الاكثرية الشهابية . وهي جميعها عناصر لم تعد متوفرة سواء على الصعيد العربي (التقارب بين الدول « التقدمية » والرجعية) ام على الصعيد الداخلي (تقليص الاجهزة .. وانعدام الوزن الشخصي لرئيس الجمهورية .)

هذا التفاوت ، المتفاقم تحت ضغط الحاجات الرأسمالية ، يشكل الان أسباب تذمر لا سابق له من فساد النظام التمثيلي ، ويشكل موضوع مناظرات وكتابات (١) ينعي فيها برلمانيون عريقون فساد البرلمان . بل يجدون القوة الكافية للتساؤل حول « الطائفية » و « الدستور غير المكتوب الذي يحكم لبنان » لكن اذا كان التذمر سائدا ، فان المتذمرين ما أن يحاذوا مسألة الحلول حتى يكشفوا عن تناقضات هذه الحلول وعجزها عن « اصلاح النظام من الداخل » كما ينصح تويني محذرا ..

ما هي اتجاهات الحلول المقدمة ؟

لا يثير المتذمرون من النظام الانتخابي باية حال اي تساؤل حول دور البرلمان والطائفية .. فهذان امران لا مجال للنقاش باساسهما . لان البرلمان والطائفية يبقيان في تكاملهما ، القاعدة التي تغذي اسس « الكيان » و « الوضع الخاص » والتي تطمس وحدة المشاكل التي تعانيها الفئات الجماهيرية كما تطمس حلولها السياسية . ان الطائفية و « البرلمانية » لتتداخلان مع النظام الاقتصادي الى حد يستحيل لاي منهما أن يستمر بدون الاخر . هكذا تنصب الاقتراحات على جوانب « التطبيق » وسيئاته ..

تقدم الكتائب مثلا اقتراحا اساسيا : ان يصبح الانتخاب على أساس احزاب وليس على أساس افراد .. هذا النمط يؤدي في عرف مقترحيه الى « ارتباط النائب ببرنامج حزبه ويسهل بذلك قيام اكثرية منظمة وأقلية منظمة داخل البرلمان » .. ولا ينسى المشروع بالطبع أن يضيف ... « على أن تراعى حصص الطوائف في توزيع المقاعد » . لكن الاساس الحزبي ، عدا تعارضه مع التوزيع الطائفي للمقاعد ، يفترض شيئا اساسيا : « انه يفترض وسيلة تربط بها سياسة الدائرة الانتخابية بمجمل المصالح العامة ، المهيمنة » . اي انها تفترض صلة النائب بجمهور غير جمهور الدائرة الانتخابية الذي يتصارع على كسبه مع غيره من النواب « الحزبيين » ، وتمثيله لغير الحاجات الضيقة التي يولدها مجتمع متخلف في صلاته مع السلطة المركزية . وهي حاجات لا يمكن لاي « حزبي » ولو كان حبيب صادق أو حسين مروة (٢) أن يفلت منها . اي ان اقتراح الكتائب لا يقدم شيئا جديدا ، لانه يقفز عن التناقض الاساسي بصورة بهلوانية . (هل هي مجرد صدفة ان معظم « الاحزاب » اللبنانية تدور في فلك زعامات المنطقة او الطائفة ؟)

لكن الاقتراح يبقى مع ذلك نذير شعور متزايد بوطأة الازمة ومحاولة لارساء « عامل خارجي » – هنا العامل هو الحزب « الوطني » – يؤمن تغليب اتجاه متماسك داخل البرلمان ، يعطي للحياة السياسية طابعا مستقرا .

هذا التناقض اذ تدركه فئات اخرى لا ترى املا في اخراج البرلمان من دوامة عجزه ، يحل من قبلها بدفع الامور خطوة أخرى الى الامام فيقترح تويني وادمون نعيم ، مثلا ، استحداث مجلس مواز للبرلمان يكون « مؤلفا على أساس اقتصادي اجتماعي » ، اي ان المطلب يطرح اخيرا بوضوح كامل : ان يكون للبرجوازية برلمانها ايضا اذا كانت العلاقات السياسية التي تحمي مصالحها تمنعها من ولوج برلمان الزعامات (٣) .

لكن هذا الاتجاه يفترض اطرا اقتصادية تتمثل فيها مصالح الفئات المتخلفة التي ستشكل المجلس ، مما يعطي لتحريك مشروع الهيكلية النقابية ، منذ أسابيع ، دلالة خاصة تلتقي بوضوح مع الاتجاه المذكور .

بقي اقتراح الاستفتاء – اي جعل رئيس الجمهورية منتخبا بصورة مباشرة من اللبنانيين ، وتحويل النظام اللبناني بذلك الى نظام رئاسي كامل يتمتع فيه الحاكم بسلطة قوية ووزن شعبي لا يتمتع بهما البرلمان ، مما يسهل مهمة السلطة الاولى في الحكم ويحررها جزئيا من التوازنات الرجراجة والمتقلبة للبرلمان . لكن عثمان الدنا كان قد اكتشف منذ زمن الجواب « اللبناني » على هذا الاتجاه : ان كون الرئيس « ديغولا » لبنانيا يتعارض مع صفته المارونية ويخل بصورة فادحة بالتوازن الطائفي ..

اذا كانت الحلول التي تقدم في عز انحطاط البرلمان اللبناني ، جزئية ، او متناقضة بمعظمها ، فما ذلك الا لانها تحاول التوفيق بين مصالح لا مجال للتوفيق بينها ، رغم تكاملها الواضح في اطار النظام اللبناني ودوره الخاص . مما يحكم على كل المحاولات المشابهة بالفشل الاكيد . « فالتكامل » القائم بين تخلف النظام السياسي وتعفنه، وبين نمط الاستغلال الامبريالي الذي تتعيش منه البرجوازية الحاكمة ، يطرح برنامج الحركة الجماهيرية ومطالبها حلا وحيدا . وجوابا على التناقض الاساسي . والحركة الجماهيرية بدأت فعلا تطرح حلولها .



احد الخيارين اما ... : استخدام القمع المكشوف (عكار) ..

١ – مناظرة الكتائب حول تعديل قانون الانتخاب بتاريخ ١٩ شباط الماضي – افتتاحيات تويني في النهار ، تصريحات عديدة لنواب ورؤساء احزاب ..

٢ – مرشحان « تقدميان » في انتخابات ١٩٦٨ .

٣ – هناك ثلاثة مشاريع لانشاء هذا المجلس – ويدعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي – جميعها متقاربة ، وتنص على أن يشكل المجلس من هيئات ارباب العمل والعمال والدولة وان يعطى صلاحية اقتراح القوانين « وتخطيط السياسة الاقتصادية والاجتماعية » وذلك بغاية واضحة : تجاوز عجز البرلمان وضبط الصراعات الاقتصادية المكثفة ، والسيطرة على الحركة العمالية . أما مقدمو المشاريع فهم على التوالي : بيار اده الرئيس السابق لجمعية المصارف . اللجنة الوزارية التي الفت لهذا الغرض ، وجورج أبو عضل باسم نقابة رجال الاعمال .

التقرير السنوي لمصرف لبنان

الاقتصاد اللبناني ينمو وفق حاجات البورصات الامبريالية

في نهاية كل سنة ينشر حاكم مصرف لبنان (البنك المركزي) تقريرا عاما عن الاقتصاد اللبناني ، يتناول اوضاع السنة السابقة. وقد صدر منذ اسابيع تقرير ١٩٦٩ . وكالعادة ، يشكل التقرير مناسبة دورية للاطمئنان والتطمين . فالوضع العام دوما يدعو الى التفاؤل وفي اسوأ الحالات يدعو الى الترقب والانتظار . مع الامل الاكيد بأن لا بد للامور أن تسترجع مجراها . والمعجزة تتحقق ، دوما ، بوصفه لا تتغير ((ديناميكية اللبناني وتكيفه مع التطورات)) ، كما يكرر التقرير ، بعد كل التقارير التي سبقته .

ولكن سوء حظ حاكم مصرف لبنان ، وسوء حظ الذين يرعى المصرف (ومن ورائه الدولة) مصالحهم ، ان على التقرير ان ينشر ارقاما. حتى لو كانت الارقام منتقاة . فان بعضها يفرض استنتاجات تسخر من ((المديناميكية)) ومن الادعاء . فكيف لو توفرت احصاءات كاملة ؟ بعد سبع سنين من التقارير ، و ١٢ سنة من وزارة ((تصميم)) ، لا يكاد يملك التقرير الاقتصادي العام (والرسمي) رقما واحدا حول سوق العمل : عدد طلبات العمل ونوعها ، عدد عروض العمل ونوعها . وبعد هذه السنوات الطويلة ، يعترف وزير التصميم (الجرائد ١٧-٢) بأن الحكومة كانت تخفي الارقام التي تملكها عن الاسعار . فالاسعار، في راي الحكومة ، ترتفع اكثر مما يجوز للجماهير أن تعرف ! لذلك فهي تتكيف مع معرفة الجمهور وتقدم له ارقاما ((مختصرة)). فتتحول الزيادة السنوية التي يبدو انها لا تقل منذ سنوات عن ١١ بالمئة سنويا للاسعار الى ٣ر٨٥٠٠٠ بالمئة . لماذا ٣ر٨٥ بالمائة ؟ لان هذه هي الزيادة التي تستطيع دولة المصارف والوكالات التجارية أن تدفعها ((مقابل)) ارتفاع الاسعار . لذلك فهي تزيد الاسعار بالقدر الذي تسمح لها به علاقاتها مع المصارف والوكالات التجارية والمصانع .

بالطبع ، لا يقول تقرير مصرف لبنان هذه الامور . ولكنه يعطي قائلها اكثر من برهان على صحة قوله . هذه البراهين ، وغيرها ، هي ما سنحاول اثباته .

حاجات السوق المالية الامبريالية

تدور مقدمة التقرير حول الاوضاع العامة للاقتصاد العالمي وللاقتصاد اللبناني . وفي بعض المعلومات المعروضة ، ببراءة ، ما يسمح بالقاء الضوء على مجمل التقرير وارقامه .

● بالطبع ، كانت البلدان التي يتعامل معها لبنان على راس الدول التي ارتفعت اسعارها . فقد ارتفعت اسعار التصدير في اميركا خلال عام ١٩٦٩ بنسبة ٦ بالمئة . وارتفعت في انكلترا ، التي تمارس سياسة رقابة على الاجور والاسعار ، بنسبة ٢ بالمئة . ولكنها ارتفعت في فرنسا بنسبة ١٢ بالمئة ، وفي ايطاليا واليابان بنسبة ٣ بالمئة . هذه الزيادات ، كما قلنا ، تطال البضائع التي تصدرها هذه الدول . وهي تختلف عن الزيادات في الاسعار الداخلية . فاليابان التي تقوم سياستها الاقتصادية على التصدير الواسع ومزاحمة البضائع الرأسمالية الغربية ، ارتفعت اسعار بضائعها المستهلكة داخل اليابان بنسبة ٧ بالمئة (مقابل ٣ لاسعار التصدير) .

● بالاضافة الى هذا الاستغلال الفاضح (وزيادة الاسعار مظهر من مظاهره) ، هناك اجتذاب الاموال الى المصارف والبورصات الرأسمالية الامبريالية . وقد كان عام ١٩٦٩ ، بعد عام ١٩٦٨ ، عام تخفيض العملات . ويتبع هذا التخفيض ، عدا التوسع في سياسة التصدير ، محاولة دفع اصحاب الاموال الى الحد من الصرف ، وذلك بواسطة اجتذاب الاموال الى المصارف واغرائها بفوائد مرتفعة على الودائع . وقد ارتفعت هذه الفوائد الى ٦ بالمئة في المصارف الاميركية ، و ٨ بالمئة في المصارف الانكليزية والفرنسية ، و ٦ بالمئة في المصارف الالمانية الغربية ، و ٦ر٢٥ في المصارف اليابانية . وليس هذا هو الشكل الوحيد لاجتذاب الاموال. فهناك السندات على الدولة في البلدان الرأسمالية نفسها ، وتتجاوز فوائدها غالبا فوائد المصارف في الفترات التي تحارب فيها الدولة التضخم المالي .

اوضاع ((الملحق)) اللبناني

ليست هذه الارقام تحديدا لاحداث ((خارجية)) . فصلة الاقتصاد اللبناني بهذه الاحداث ليست صلة وحدة اقتصادية متكاملة ومستقلة ، بتاثيرات تاتي من الخارج. انها صلة من نوع اخر . فلكل حدث من هذه الاحداث صلة مباشرة بكل ما جرى عام ١٩٦٩ في الحياة الاقتصادية . حتى ان هذه الاخيرة ليست سوى مجموعة اصداء للاحداث ((الخارجية)) كما سنرى .

● لم تتغير ، بالطبع ، مصادر الاستيراد اللبناني . فالتجار اللبنانيون يأتون ببضائعهم بصورة رئيسية من البلدان الامبريالية التي ذكرنا . وتاتي في الطليعة انكلترا ، تتبعها الولايات المتحدة الاميركية ، ثم فرنسا ، فالمانيا الغربية ، فسويسرا . واذا كانت انكلترا ، حتى ١٩٦٧ ، تسبق الدول الاخرى بفرق كبير ، فان هذا الفرق سائر الى التناقص لصالح الولايات المتحدة والمانيا الغربية وسويسرا .

ولان هذه البلدان هي مصادر الاستيراد التجاري اللبناني ، ادى ذلك الى عدد من النتائج . بعد أن كان الاستيراد قد تراجع وانخفض عام ١٩٦٧ ، عام ١٩٦٨ وارتفع بنسبة ٨ر٩ بالمئة . ولكن هذا الارتفاع هو ارتفاع في اسعار البضائع المستوردة وليس في قيمتها الفعلية . لماذا ؟ لان التجارة اللبنانية تستورد البضائع بالاسعار التي تفرضها الدول الامبريالية ، الدول المصدرة . ونحن ندفع زيادة الاسعار التي تحصل في هذه الدول ، ونتيجة سياسة رأسماليي هذه الدول. وتبدو نتائج هذه السياسة على الاسعار اللبنانية الداخلية بصورة واضحة . بين عام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، ازدادت اسعار المواد الغذائية بنسبة ٦ بالمئة ، واسعار المنسوجات بنسبة ٤ بالمئة ، واسعار السلع الجاهزة والمصنعة (كالسيارات) بنسبة ١٢ بالمئة . وهذه النسب لا تقول الحقيقة . اولا لانها نسب عملت الدولة نفسها على تزويرها ، كما كشف ذلك وزير التصميم حسن مشرفية في نقاشه الاسبوع الماضي في جلسة لجنة المال . وثانيا ، لان هذه النسب عامة ، اي انها تتناول في الوقت نفسه ، زيادة أسعار السلع الداخلية ، وزيادة اسعار السلع المستوردة . مما يمنع معرفة واضحة لزيادة أسعار هذه الاخيرة .

● نتيجة الوضع النقدي العالمي (المضاربة على المارك الالماني ، ارتفاع سعر الفائدة...) أخذت المصارف اللبنانية تشارك في المضاربات التي تشكل مصدر تعيشها الرئيسي . فكان ، مثلا ، ان ازدادت الممتلكات ((اللبنانية)) في الخارج خلال عام ١٩٦٩ ، ١٨٧ مليون ليرة لبنانية . وبلغت الودائع المصرفية ١٦٤١ مليون ليرة ، بينما بلغت الودائع الداخلية ٢٠٩٤ مليون ليرة .

تجاه المضاربة على رفع سعر الدولار في الداخل ، وعلى المارك في الخارج ، اضطر مصرف لبنان الى أن يفرض على المصارف اللبنانية ان تودعه ٥٪ من قيمة عملياتها . بذلك حاول المصرف المركزي ان يخفف من هذه العمليات . ولكن لان هذا الجانب يشكل ((النشاط)) الطاغي على كل الحياة الاقتصادية اللبنانية ، كان من نتائج محاولة المصرف أن حبس النشاطات المصرفية الداخلية. بينما ازداد تصدير الخدمات بنسبة ٢ر٢٩ بالمئة ، لم يزد تكون رأس المال الثابت للمؤسسات الا بنسبة ٢ر٢ بالمئة . يضاف الى ذلك أن ((حجم التسليف بقي على ما كان عليه عمليا ، خلال السنتين)) ، كما يقول التقرير ببساطة تخفي أسباب هذا الجمود . فمن أين للتسليف ان يزداد اذا كانت الاموال المودعة في المصارف تلهث وراء الدولار ، في الداخل ، والمارك وسندات الدولة ، في الخارج ؟ ويتم توزيع التسليف تبعا للمصالح المرتبطة بالسوق الامبريالية ، وتدرج هذا الارتباط : فالتسليفات التي تقدم الى الصناعة ، تنخفض من ١٩٦٨ الى ١٩٦٩ ، وتسليفات البناء تزداد بنسبة ضئيلة . وتستحوذ التجارة وحدها على ٥٥ بالمئة من حجم التسليف المراكد !.

● اذا كانت الصادرات اللبنانية (الصناعية والخدمات) في ارتفاع ، واذا كانت أرباح رأس المال في ازدهار ، فان هذا لا يعني أبدا (نتيجة لما سبق) ان الاقتصاد اللبناني ((مزدهر)) . عدا التقدم الضئيل في تكون رأس المال الثابت ، وعدا ركود التسليف وتوزيعه ، فان سوق العمل يضيق بدل ان يتسع ، بينما يجد سنويا ما يقرب من ١٥ الف باحث عن عمل جديد . فالتقرير يورد ان عدد الاجراء المسجلين في الضمان الاجتماعي قد نقص ٦ر١٨ بالمئة ، وان الاجور المدفوعة المعلنة قد نقصت ٧ر١٧ بالمئة (1) أما الاجور فلم ترتفع الا بنسبة ١ بالمئة . وهذا يعني تراجعا في القيمة الفعلية للاجر (اذا قيس بزيادة الاسعار) بنسبة لا تقل عن ٥ بالمئة .

● هذا كله لا يمنع المصارف من الازدهار . فودائعها ، في اخر ١٩٦٩ ، تجاوزت المليارات الاربعة بـ ١٥٠ مليونا . ولا يهم ان ودائع الاجل ، التي يمكن ان تستعمل للقروض المتوسطة او الطويلة الامد ، قد تراجعت من ١٨٢ مليون ليرة ، اخر عام ١٩٦٨ ، الى ١١٨ مليون ليرة ، اخر عام ١٩٦٩ . فالخزينة ، خزينة الدولة بالطبع ، تشكل موردا ثابتا ، بواسطة السندات تشتريها المصارف من الدولة ، والتي تزداد سنة بعد سنة . فبعد أن بلغت ٦٩ مليون ليرة عام ١٩٦٨ ، قفزت الى ١١٨ مليون ليرة عام ١٩٦٩ . والوزير سابا يبشرنا انها لن تتجاوز عام ١٩٧١ قيمة ١٧٠ مليونا . بذلك تزداد قبضة المصارف على موارد الدولة احكاما .

1 — عدا تراجع الحركة السياحية الواضح ، ارتفع معدل قيمة الرهونات بنسبة ٣٥٪ . مما يشير ، كما يقول التقرير نفسه ، الى أن صعوبات مالية كبيرة تواجه مؤسسات هامة .

ما هي نتائج هذا الوضع ؟

١ — لم يعد انخراط الاقتصاد اللبناني ((بمجمله)) ، في السوق الامبريالية ، بحاجة الى دليل . وتقرير عام ١٩٦٩ ، تاكيد مجدد على هذا الانخراط . لكن الاحداث الاقتصادية الرئيسية التي برزت خلال ١٩٦٩ تحدد بصورة أدق نوع الانخراط اللبناني فقد بدأ من الواضح أن رأس المال المالي — أو المصرفي — هو الذي يوفر لمجمل الانخراط الاقتصادي في السوق الامبريالية العالمية ، قاعدته . فالظواهر الرئيسية التي برزت خلال ١٩٦٩ (ولا شك انها اخذت تبرز منذ منتصف الخمسينات) ، ترتبط كلها بنوع الاحتياجات المالية التي كان على المصارف اللبنانية ان تلبيها نتيجة صلتها بالسوق المالية الرأسمالية. فمن ركود التسليف نتيجة المضاربة على العملات الامبريالية ، الى تراجع سوق العمل ، الى غلاء الاسعار ، الى انخفاض القوة الشرائية للاجور ... كلها ظواهر مرتبطة بضخامة الالتزامات المالية اللبنانية تجاه السوق المالية الرأسمالية .

٢ — تؤدي اولوية هذه الالتزامات ، ودورها في سد عجز ميزان المدفوعات ، الى قولبة كاملة للحياة الاقتصادية اللبنانية . فالحاجات التي تلبى لا تنتج عن المتطلبات الداخلية — سوق العمل مثلا او ضرورة تكوين رأس مال ثابت — بل عن متطلبات السوق الخارجية التي يشكل الاقتصاد اللبناني ملحقا من ملحقاتها .

٣ — لكن الانخراط المتزايد في السوق الرأسمالية العالمية لا يؤدي الى ((منطق رأسمالي)) متزايد . فالرأسمال الذي تلبى حاجاته هو الرأسمال الخارجي ، ويتم ذلك بتضخيم التفاوت بين مجالات الانتاج من ناحية ، وبين هذه المجالات والحاجات المستجدة الناتجة عن تطورها وتناقضاتها . (وما ازمة التعليم والاعداد التقني الا من مظاهر هذا التفاوت) .

٤ — ان هذه السمات ، السريعة، تضع الطبقة العاملة اللبنانية تجاه وضع لا تستطيع مواجهته من زاوية مهام ((مطلبية)) ، حتى في المدى القريب . فمن الواضح ، نتيجة ما سبق (الاجور ، سوق العمل ...) ان دفاع الطبقة العاملة اللبنانية عن ابسط مطالبها يجعلها في مواجهة التحاق الوضع اللبناني بالسوق الامبريالية . ومهمة القيادة السياسية للطبقة العاملة ان تدخل هذه المواجهة في استراتيجية النضال العمالي . والا استمر التأرجح بين غبريال خوري والياس الهبر .

المصلحة الطبية في كهرباء لبنان

نموذج عن استهتار ارباب العمل بصحة العمال

ان غالبية الشركات والمؤسسات الكبيرة والمصالح المستقلة ، كانت تعد نظاما خاصا من الضمان الصحي وذلك قبل أن يوضع الفرع الصحي من الضمان الاجتماعي موضع التنفيذ مؤخرا في اول شباط . ولعل استعراض احد نماذج تطبيق الضمان الصحي على أيدي أرباب العمل ، في احدى المؤسسات الضخمة كمصلحة كهرباء لبنان ، يلقي ضوءا ساطعا على المخاطر الجدية التي تحيط بمشروع الضمان الصحي حاليا فيما اذا تم تلزيمه لارباب العمل عوض تنفيذه من ادارة الضمان مباشرة .

تخصص ادارة المصلحة مبلغ ٣٥٠ الف ليرة سنويا من الميزانية العامة لتقديم خدمات طبية للعمال والمستخدمين البالغ عددهم ((٣٠٠٠)) وتفرض الادارة على اطباء المصلحة التقيد بالصرف في حدوده ، فاذا علمنا أن عدد المستفيدين من هذا المبلغ (العمال وعيالهم) يقارب ١٠ الاف شخص ، لتمكنا من حساب المعدل الوسطي لاستفادة الفرد من هذه الميزانية الهزيلة والذي يبلغ ٣٥ ليرة سنويا لا غير !

تحولت المصلحة الطبية فعليا الى اداة لقهر العمال بدل مداواتهم والحفاظ على صحتهم وتقتصر فائدتها الجدية على بعض الرؤساء ومحاسيبهم من أصحاب الوساطات ، ومن الشائع على السنة العمال أن القيمين على المصلحة يتقاضون ((عمولة)) من مستودعات الادوية والصيدليات والمستشفيات والمختبرات مقابل التعامل معها . لنترك المجال على كل حال لنماذج محسوسة وحقيقية عن مسلكها مع العمال .

طبيب المصلحة في خدمة رب العمل

في الطابق الثاني ، وخلف طاولة ، يجلس طبيبنا ((كالامبراطور)) ، وما أن يلج المريض حتى يصرخ به ((احك .. شو باك)) فيجيبه العامل بأنه مريض ، فيقاطعه ((انا شايفك مش مريض)) ثم يضع السماعة على صدره فاذا نال ((رضاه)) كتب له وصفة طبية لا تتعدى غالبا ١٢٥ قرشا .

اما بالنسبة لافراد العائلة فان هذا الطبيب ليس مكلفا بمعاينتهم ، مما يضطر العامل لزيارة طبيب اخر ، وعندما يقصده للحصول على تأشيرته على الوصفة ، يأخذها طبيب المصلحة ويشطب منها كل ما يتعدى العلبة الواحدة ، او يغير الدواء اذا كان ((غالي)) الثمن باستبداله بآخر عديم الفائدة .

ان طبيب المصلحة لا يسمح باجازة مرضية ، الا اذا كان العامل المريض على فراش الموت، وهذه احدى الحوادث التي جرت لعامل رفض رئيس اطباء المصلحة اعطاءه اجازة مرضية ليوم واحد ، بينما هو في حالة من الالم الشديد ، حيث استدعى طبيبا اخر من المصلحة الى البيت ، فاعطاه مع الدواء اللازم ، راحة اسبوع كامل .

— اما الادوية الموصوفة فاكثرها من النوع الرخيص وعديم الفعالية واحيانا يقتصر على الاسبرو او المسكنات . وبعض العمال والمستخدمين اضطروا لمعالجة زوجاتهم واولادهم لدى اطباء اخرين غير طبيب المصلحة ، فلم يعترفوا له بأية فاتورة رغم توفر كل المستندات ، وعلب الدواء .

وأحد العمال تكلف على ابنه مبلغ ٨٠٠ ليرة في حادث طارىء ، لم تدفع له المصلحة اي مبلغ فاشفق عليه زملاؤه وجمعوا له ٤٠٠ ليرة كتبرع . واخر ارسل معاملة طبية منذ ثلاثة اشهر ليحصل على النسبة المحددة له ، فلم توافق المصلحة على صرفها بدون ذكر الاسباب .

ويتبع المصلحة الطبية لجنة للمساعدات المرضية تقدم منحا مالية من الخمسين ليرة وما فوق، تخضع في كل قراراتها للوساطات والنفوذ.

ضد المصلحة الطبية ومع الضمان

ما أن اعلن البدء بتطبيق الضمان الصحي حتى كان موقف غالبية العمال والمستخدمين واضحا ، الغاء المصلحة الطبية والارتباط مباشرة بفرع الضمان الصحي . مع الحفاظ على كل المكتسبات السابقة التي تفوق تقديمات صندوق الضمان في بعض الحالات . ان جزاء استهتار هذه المصلحة الخاضعة لمشيئة الادارة وتصرفها الكيفي ، المطالبة بحلها . ولكن المصلحة الطبية كانت تسعى بكل قوتها في هذه الاثناء لابقاء وصايتها كالسابق ، فاخذت تتودد للعمال من جهة وتنشر الاشاعات من جهة اخرى بأن تنفيذ الضمان الصحي من ادارة الضمان مباشرة سوف يسلبهم حقوقهم المكتسبة ويضيع عليهم فرص الاستفادة .. واحدث الفضائح التي ارتكبتها هذه المصلحة، قيام احد اطبائها مؤخرا بوصف ادوية لعامل تبلغ قيمتها ٣٢ ليرة ، وعندما رفض العامل شراءها من حسابه الخاص باعتبار انه ما زال خاضعا حتى تاريخه للمصلحة الطبية في الكهرباء وليس للضمان الصحي ، بادر الطبيب مباشرة الى تغيير الوصفة الاولى بوصفة ثانية تبلغ قيمتها ٤ ليرات متذرعا بان ادارة المصلحة لا توافق على صرف القيمة .

فشل مساعي الادارة لالتزام الضمان

سعت الادارة من البدء لالتزام الضمان الصحي لعمالها ومستخدميها عبر الاتصالات التي اجرتها مع ادارة الضمان ولكنهما اختلفتا على تحديد المبلغ الذي ستدفعه ادارة الضمان عن كل عامل ، طالبت ادارة الكهرباء بـ ٣٥٠ ليرة ورفض الضمان أن يدفع اكثر من ٢٦٠ ليرة عن كل عامل مما افشل الصفقة ، ولكن هذا لا يمنع الادارة من ان تجرب حظها مرة ثانية دون الالتفات لمعارضة العمال والمستخدمين . ففي الاجتماع الاخير الذي عقد بين المجلس التنفيذي للنقابة وادارة الكهرباء ، لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن تنفيذ الضمان الصحي . ومجلس النقابة بالرغم من رفضه تلزيم الضمان لادارة الكهرباء لم يقم حتى الان بأي جهد لتبديد جو البلبلة والشائعات التي تتردد بين صفوف العمال والمستخدمين .

ومن الواضح انه دون التوعية حول المطلب ودون الجهد الذي يجب بذله لتعبئة العمال والمستخدمين ، تستطيع ادارة الكهرباء بواسطة اتباعها والشائعات التي تطلقها من دفع العمال وسط البلبلة القائمة الى الموافقة على التزامها للمشروع مما يعرض مصير الضمان الصحي للخطر .

معركة الضمان الصحي مستمرة

العقود الخاصة تحايل على الضمان

ما أن اعلن الاتفاق على البدء بتنفيذ الضمان الصحي حتى التقت الاطراف المعنية بالامر على تمجيد الاتفاق وتعظيمه ، من اذاعة الدولة الى أرباب العمل مرورا ((بممثلي)) العمال طبعا . وفي وسط الضوضاء وتبادل الانخاب التي قامت منذ أول شباط ولم تهدأ حتى الان ، تستمر المؤامرة على الضمان الصحي لتفريغه من جزء اساسي من مضمونه دون أن يرتفع الصوت من أي منبر نقابي او سياسي ليحذر من الافخاخ المنصوبة ، فكأن تقدير اهمية هذا المكسب يتحقق بالسجود خلفه وليس بتدعيمه وحمايته واليقظة على سلامة تنفيذه ...

ان احد المكاسب الهامة التي رافقت معركة الضمان الصحي ، هو وضعه على جبهة المواجهة الشاملة للعمال والاجراء كوحدة في وجه ارباب العمل والدولة ، وقد ثبت بالتجربة رغم ان المواجهة لم تتحول الى تجربة قوة ، ان العمال اقوياء اذا استعدوا للمعركة كطبقة موحدة ضد عدوهم الواحد دون نسيان اهمية الشروط الاخرى ، وعي الوضع بكافة عناصره واطرافه ، التنظيم ، صحة تمثيل القيادة للقاعدة العمالية الخ .. أما في اللحظة التي يتخلون فيها عن تغليب جانب الوحدة والتجانس في اوضاعهم على جانب التمايز والفروقات ، تفتح ثغرة واسعة في صفوفهم يستطيع العدو ان ينفذ منها لتطويق المكسب وتقليصه الى اقصى حد ممكن ، وهو ما حصل بالضبط بالنسبة للشق الثاني من الضمان الصحي وتعويض ايام المرض ، اذ ان اشتراط ارتباط العامل بذات رب العمل لمدة سنتين حتى يستحق له التعويض ، يؤدي فعليا الى شمول التعويض للموظفين والعمال المهرة في المصالح المستقلة والشركات على وجه التخصيص وحرمان اكثرية عمال الصناعة منه (صناعات المواد الغذائية ، النسيج ، الحرف) خصوصا ان سيف التسريح الكيفي جاهز لفصل أي عامل يقضي مدة السنتين عند نفس رب العمل ، مما يؤدي الى امكانية حرمان العامل من تعويض المرض رغم ثلاثين او اربعين عاما من العمل يضطر الى صرفها عند اصحاب عمل مختلفين .. اذا كان تعويض نهاية الخدمة يستحق للعامل بعد انقضاء مدة معينة على عمله بمعزل عن الارتباط برب عمل واحد فبأي مقياس يحرم عامل من تعويض ايام المرض اذا صرفه أرباب العمل من عمله كل سنتين للتهرب من دفع تعويض مرضه ؟

من الواضح ان الطابع الغالب على ((ممثلي)) العمال في المساومات التي جرت هو تمثيل قطاعات المصارف والشركات والمصالح المستقلة الذين يتوفر فيهم شرط السنتين مما ادى الى هدر حقوق الفئات العمالية الاخرى .

— ان حذف النص الوارد في قانون الضمان الصحي بشأن تعويض ايام المرض واستبداله بالنص المتخلف والمجحف من قانون العمل السابق الذكر خلال التسوية الاخيرة ، قد تم بصورة أساسية تحت ضغط الصناعيين واستجابة ممثلي السلطة ! !

ان منطق الحكم واضح في هذه المسألة فاذا اقتضى الامر بنظره التخفيف من التزامات فئة من الرأسماليين فليتم ذلك على حساب العمال . لذلك لم يطرح على بساط البحث مطلقا تأميم استيراد الدواء الذي يحقق وفرا كبيرا لصندوق الضمان ويخفف تكاليف الدواء عن المضمونين .

ان السلطة لا تكتفي بتحويل قسم من تكاليف تجديد قوة العمل الاجتماعية من على كاهل البرجوازية لتضعه على اكتاف العمال والاجراء ، بل هي تمعن في تفريغ الضمان الصحي من احد اهم مضامينه فتلجأ الى تلزيمه الى أرباب العمل .

— مقابل المبلغ المقطوع الذي يقبضه رب العمل من ادارة الضمان ، يتعهد رب العمل بتغطية اي عجز مالي قد ينشأ من جراء تنفيذه هو للضمان من جيبه الخاص . بالمقابل ينص الاتفاق على أن أي فائض مالي من المبلغ المقطوع لا يصرف على العمال خلال السنة يعود الى جيب رب العمل . من الواضح اذن أن لرب العمل مصلحة كبيرة ليس فقط بعدم الوقوع في العجز بل بتحقيق وفر كبير يعود لحسابه الخاص . كيف ؟ اذا كان اطباء المؤسسات سابقا قد تحولوا بأجمعهم الى أطباء ضمان فان رب العمل باتفاق خاص مع ثلاثة أو أربعة منهم يضمن تقليص المصاريف الى أقصى الحدود (وتجربة المصلحة الطبية لكهرباء لبنان المنشورة في هذا العدد ، ذات دلالة مفيدة) ، معاينات صورية ، وصفات أدوية رخيصة بغض النظر عن فعاليتها العلاجية وبكميات ضئيلة ، عدم اعطاء تقارير طبية بالانقطاع عن العمل رغم حاجة المريض المضمون الخ ... وما يضمن لرب العمل تقيد عمال مؤسسته بأطبائه المعتمدين رغم ان نصوص الضمان لا تلزمهم بذلك ، سطوته المباشرة عليهم .

بذلك تكتمل السلسلة ، من تلزيم الضمان لرب العمل الى مصلحة الاخير في ضغط النفقات وتحقيق وفر لجيبه بالاتفاق مع اطبائه المعتمدين الى رضوخ العمال وتقيدهم بهؤلاء الاطباء الذين هم في نفس الوقت اطباء ضمان ، الى تفريغ الضمان من أهم مضامينه التي بدت وكأنها مكاسب محققة ..

ان الدهشة من ترابط هذه الحلقات تخف وتزول اذا ادركنا الدور البوليسي الذي يلعبه رب العمل بمعونة وكلائه داخل المصنع على العمال ، وسلاح التسريح الكيفي الذي يستعمله متى شاء بمباركة وزارة العمل وغياب اية رقابة نقابية فعلية .

— ان المكسب الهام الذي رافق معركة الضمان الصحي بوضعه العمال كطبقة مناقضة للرأسمالية كطبقة تجيء العقود الخاصة لتهدده بالضياع بتجزئتها للعمال على المؤسسات والحاقهم بأرباب العمل .

— ان تلزيم الضمان الصحي لارباب العمل سوف يؤدي في اغلب الحالات الى ابتزاز العمال وهدر حقوقهم لمصلحة الملتزم ، في وضع نقابي وتشريعي وتسلطي لا يملك العمال تجاهه ما يمكنهم من انتزاع حقوقهم .

طلاب

مؤتمر الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية

الانتخابات ، المؤتمر ، البرنامج ، إستمرار لعمل الرابطات المتخلف

ما كان بامكان المؤتمر التأسيسي لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية ، الذي انعقد ما بين ٨ و ١٢ شباط سنة ١٩٧١ ، عند تصديه لمسألة البنية التنظيمية للحركة الطلابية وبرنامج عملها ، الا أن يستبعد ، ولامد بعيد جدا مسألة النقابة الطلابية . بل واكثر من ذلك فانه قد وضع جملة من التدابير تحول دون التفكير مستقبلا باقامتها . وهو في هذا الصدد لم يجد امامه الا الاستنجاد بالشكل الرابطي الذي اثبت تاريخ الحركة الطلابية عقمه وعجزه عن أن يشكل اداة فعالة لنضال الحركة الطلابية .

اما بالنسبة لبرنامج العمل ، فما انجزه المؤتمر في هذا المجال ، لم يتجاوز ترداد المطالب على النحو الذي كانت فيه ولسنوات سالفة ، تتردد في البيانات الانتخابية كل عام . فهو لم يتناول هذه المطالب محددا نوعية كل منها وبالتالي ترابطها ، والقوى صاحبة المصلحة في تحقيقها ، ليستخرج اسلوبا في العمل ومن ثم خطة عمل للسنة الحالية على ضوء تحليل متكامل للمرحلة الراهنة .

من هنا ، فاللجنة التنفيذية التي انتخبها المؤتمر في نهاية دورته ، واعطاها الصلاحيات الواسعة عبر الدستور ، هذه اللجنة تكاد تكون غير ملتزمة بأي شيء أمامه ليحاسبها ، اذا قدر لهذا المؤتمر أن يفكر يوما ما في محاسبتها على ما انجزته .

وطلاب الجامعة اللبنانية ، الذين ناضلوا في سبيل ايجاد اتحاد لهم ، تبعا للمشاكل التي يواجهونها ، والتي تتعرض لها الجامعة اللبنانية ، اتحاد يكون اداة قادرة على قيادة النضال من اجل حل هذه المشاكل ... طلاب الجامعة ، يصعب عليهم أن ينتظروا من هذا الاتحاد تحقيق المهام المعقدة التي اعتقدوا انه اقيم من اجلها .

فما كانت تمارسه كل رابطة منفردة سوف يتخذ طابعا عاما ، بوجود هذا الاتحاد ، والبوادر المنطلقة من القاعدة الطلابية ، سوف تجده يلقي بكل ثقله لاجهاضها .

وارادة الطلاب التي كانت تمسخها الجمعيات العمومية الهزيلة التي كان يوفرها الشكل الرابطي ، هذه الارادة لن تجد مع الاتحاد ، اي تجسيد عملي ، فعلي ، لها .

واذا كان المؤتمر قد سجل عجزه عن التصدي للمهام المطروحة على جدول اعماله ، بالشكل الذي يرد على الحاجات الفعلية للحركة الطلابية ، فهذه النتيجة كانت حصيلة صراع التيارات المتباينة الممثلة فيه ، لتاتي ، بشكل اساسي ، متوافقة مع وجهة التيار الغالب ضمنه .

من هنا ، فاننا في تحليلنا للنتائج التي انتهى اليها المؤتمر سنتناول ممارسات مختلف القوى والموجهات التي تبنتها ومدى فعاليتها . لننتهي الى استخلاص المهمة الاساسية المطروحة امام الحركة الطلابية وقواها الطليعية في المرحلة الراهنة .

من الانتخابات الى المؤتمر

لكن فهما واضحا للنتائج التي انتهى اليها المؤتمر ، والمهمات التي ترتبها ، تفرض عودة ولو سريعة للمقدمات التي انتجت هكذا مؤتمر ، للانتخابات : الطابع الذي اتخذته والنتائج التي انتهت اليها ، وممارسات مختلف القوى الطلابية .

● انتخابات الاتحاد : لقد اشرفت على هذه الانتخابات لجان انتخبها الطلاب بعد جمعيات عمومية انتزعت منها صلاحيات تحديد مهام هذه اللجان ومحاسبتها ، لتنفرد القوى السياسية الطلابية المتحالفة مع بقايا الرابطات بالنيابة عنها في هذه المسألة . اكثر ما حددته الجمعيات جرى تغييره من جانب القوى ، بحكم وصايتها التقليدية على القاعدة الطلابية .

هذا الشكل الذي اتخذته مسألة الاشراف على الانتخابات ، كان حصيلة صراع بين اتجاهين :

— اتجاه يستبعد ، بصورة حاسمة ، اية مشاركة فعلية من جانب القاعدة الطلابية في تحديده ، وهو الاتجاه الذي مثلته حركة الوعي (وبشكل اساسي جناحها « التقدمي » الذي بهر الكثيرين ومنهم م.ح) موكلا هذه المسألة « لتجمع القوى السياسية وبقايا الرابطات » .

— واتجاه مناقض ، مثلته لجان العمل الطلابي في الجامعة اللبنانية ، دعا لعقد جمعيات ترحث مسألة الاشراف هذه وتنتخب لجانا تحدد لها مهماتها وتحاسبها عند انتهاء الانتخابات على هذه المهام .

في ظل هذا الصراع ، حول مشاركة القاعدة الطلابية ، لعبت منظمة طلاب الحزب «الشيوعي» دور الوسط تماما ، فهي مع اشراف القوى السياسية الى جانب بقايا الرابطات ولا تمانع في عقد جمعيات عمومية لانتخاب هذه اللجان .... وما كان مهما بالنسبة لها هو « قيام الاتحاد » (اي اتحاد) .

على كل حال ، وبعد أن استحال على الاتجاه الاول (بالتضامن مع الوسط) أن ينفذ بتأثير الضغط الطلابي (العرائض الداعية لعقد جمعيات عمومية) ، تنازلت القوى ، ولكن تنازلا ظاهريا ، فانعقدت جمعيات عمومية انتزعت منها كل الصلاحيات الا صلاحية الانتخاب .

هذا الشكل كان من المستحيل الطموح لاكثر منه ، اذ أن القوى الانتهازية « اكدت تصميمها على مجابهة » أي محاولة لاعطاء الحركة الطلابية امكانيات المشاركة الفعلية « بحزم وصلابة » ، قد يكون ثمنه الاتحاد بأي شكل كان .

هذه المسألة كانت نقطة الانطلاق لبلورة اتجاهات واسس ، تمت المعركة الانتخابية على ضوئها ، وفي ظلها انعقد المؤتمر .

ان الطابع العام الذي اتخذته المعركة الانتخابية ، لم يتعد الطابع التقليدي (تكتلات مختلفة على قاعدة الانقسام العمودي الذي يعيشه طلبة الجامعة في انتمائهم السياسي الايديولوجي وفي موقفهم من النظام) الا في حدود بروز اتجاه مناقض يمثل بذور انقسام من نوع مختلف . ولو انه في الممارسة بقي خاضعا الى حد ما للانقسام الحالي .

وما انتهت اليه المعركة الانتخابية من نتائج ، اتت حصيلة صراع بين اتجاهات ثلاثة تركزت بصورة اساسية حول المشاركة الطلابية ، وحول توفير امكانية المشاركة بصورة فعلية .

فتحالف الوعي والكتائب والوطنيين الاحرار ، خاض المعركة الانتخابية ، على اساس سياسي طائفي عشائري ، وهو قد استبعد الحركة الطلابية من المشاركة في تحديد وجهات نظر من الهدف الذي ترمي اليه الانتخابات اي القضايا المطروحة على جدول اعمال المؤتمر . واذا كانت حركة الوعي قد اصدرت بيانا يستعيد تعداد مطالب طلاب الجامعة اللبنانية ، فان ذلك لم يكن سوى قنبلة من دخان ، قصد منها تغطية الممارسات الفعلية والتي تركزت على ايصال اكبر عدد من المندوبين عن طريق تجهيز ماكينة انتخابية اعدتها بكل ما عندها (ان ما اسمته حركة الوعي « بالبرنامج » لم يناقشه مع أي من الطلاب ولا في ندوة واحدة) . وهي في توجهها هذا استندت الى قاعدة ، كانت حتى الامس القريب ، تعيش بعزلة عن العمل الطلابي مزقتها حدة المطالب المطروحة وسياسة الدولة منها ، لتبقى منضوية في اطار العلاقات السياسية الطائفية العشائرية .

أما الاساس الاخر ، فهو الذي مارسته لجان العمل الطلابي ، في طرحها برنامج عمل ، شكل قاعدة للتحالف مع الفئات الطلابية ، دون أن يتناسى واقع الانقسام الذي تعيشه الحركة الطلابية ، مستبعدا الفئات السياسية التي تسفر بشكل واضح عن علاقتها بالدولة . ولقد شكل هذا البرنامج ، الذي اتى يرد على المهام المطروحة على المؤتمر ، محور النقاش في الندوات التي عقدت في مختلف الصفوف . وهنا بالذات كان الاختلاف ، فاشراك القاعدة الطلابية في تحديد وبلورة هذه المهام ، وبالتالي انتخاب المندوبين على هذا الاساس ، ما كان بمقدور القوى التي تبنت الاتجاه الاول ان تطبقه .

على أن منظمة طلاب الحزب « الشيوعي » لم تشأ في المعركة الانتخابية مغادرة موقعها الانتهازي اليميني فرفعت شعار وحدة «اليسار» (ولكن في الصفوف) ، دون اي مضمون نقابي .

هكذا ، فالمعركة كانت صراعا بين اتجاهات ثلاثة ، لتاتي نتائجها ، معلنة سيادة الاتجاه الاول (لقد ظفرت حركة الوعي بـ ٨٨ مندوبا من ١٢٨ هم مجموع اعضاء المؤتمر) ، الاتجاه الاكثر ارتباطا بالعلاقات السياسية الطائفية العشائرية ، ولتبرز بذور اتجاه مناقض له ، ولتخرج الانتهازية اليمينية مقتنعة بانه لا بد وفي المستقبل ، من الانضمام لاحد التيارين المتصارعين ، وهي في عملية الاختيار هذه اقرب للاتجاه الاول (او على الاقل للجناح « التقدمي » منه) .

وهكذا ، فقد انتجت الانتخابات مؤتمرا خاضت اكثريته الساحقة المعركة الانتخابية على اساس استبعاد اي مشاركة طلابية فعلية في بلورة مهامه ، لتأتي نتائجه متوافقة ، تماما ، مع هذا الاتجاه .

وسوف نتناول فيما يلي النتائج التي انتهى اليها المؤتمر (الدستور وبرنامج العمل) ثم ممارسات مختلف القوى ضمنه (حيث كانت كلها حاضرة) اذ أن هذه الاخيرة كفيلة باكمال اي تقييم لاعمال المؤتمر .



اعضاء حركة الوعي يصوتون « كما ورد » ..

دستور المؤتمر

اذا كانت احكام هذا الدستور قد توزعت على ٩٣ مادة ، فان القاسم المشترك الذي كان يجمع بينها ، يكمن في تكريس الوصاية على القاعدة الطلابية ومسخ اية مشاركة فعلية من جانبها . على أن اسم الاتحاد الذي نص عليه الدستور (الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية — مادة ١ —) مكملا بالمادتين ٣ و ٥ يقصر حق الانتساب للاتحاد على الطلاب اللبنانيين دون سواهم ؟ اي يستبعد الطلاب العرب واساس هذه الوجهة ، سياسي . فحيث بدا أن أي مطلب من مطالب الجامعة اللبنانية هو مضمون صراع طرفه المقابل الدولة ، وبالتالي يثير مسالة سياسية ، فبتأثير العزلة السياسية التي يضربها التحالف الحاكم على المجتمع اللبناني حيال التيارات العربية ، كان لا بد من حصر حق الانتساب في الطلاب اللبنانيين . اما تبرير ذلك باعتبار الاتحاد « نواة اساسية للاتحاد الوطني العام للطلاب اللبنانيين » فلم يكن اقل تخلفا . فالاتحاد نواة ليس من حيث انجازه مهاما معينة تعزز ضرورة وجود اتحاد للطلاب اللبنانيين وانما من حيث اقتصاره ، في الشكل ، على الطلبة اللبنانيين ، لتنضم اليه فيما بعد مجموعة تلو الاخرى .

المادة الرابعة من الدستور تبحث في كيفية الانتساب ، « لتعتبر جميع الطلاب اللبنانيين المسجلين في الجامعة اللبنانية اعضاء في الاتحاد » . أي لتستبعد الانتساب الاختياري ، والمضمون الديمقراطي الذي لا تكتسبه النقابة الا من حوافز الانتساب اليها ، اي لتستبعد النقابة بالذات . أما الذين اعتبروا جميع الطلاب منتسبين ، فهم في الاستفتاء السنة الماضية و في الانتخابات لهذه السنة لم يتجاوزوا ثلث الطلاب ، بقيادة القوى السياسية . وهكذا كانت الوصاية من جانب هذه القوى فنابت عن طلاب الجامعة في تنسيبها للاتحاد ، ليبقى هذا الاتحاد حكرا على العناصر المسيسة ، دون ان يوفر اية امكانية لجعله اتحادا لكل الطلاب بصورة فعلية .

ولم يقف المؤتمر عند هذا الحد ، فنص في المادة ٣٤ منه ، ان اي تعديل لهذه المادة والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٥ ، يجب ان ينال الى جانب موافقة ثلثي أعضاء المؤتمر ، الاكثرية في استفتاء يجب ان يشترك فيه لكي يكون نافذا نصف اعضاء الاتحاد على الاقل ، اي شرط استحالة التعديل على الاقل في المدى القريب .

أما الوحدة الانتخابية فهي السنة الدراسية الشاملة لكل الفروع ، والوحدة بهذا الشكل لا تاخذ الا قدم وجود الطلاب في الجامعة ، فاذا كان من الممكن تبرير جعل الوحدة الكلية تبعا للمصالح الواحدة ، واذا كان تبرير السنة الدراسية في الفرع ، مصلحة طلاب الصف ، فليس من مبرر لهذه الصفة الا الاقدمية . وعلى هذا الاساس جرى وضع نسبة في التمثيل ، ركبت بالشكل الذي يحول دون وصول عدد كبير عن السنوات الاول لانهم « جدد » .

وفي نسبة التمثيل الذي نصت عليه المادة « ٧ » ، اخذ المؤتمر بنفس النسبة التي جرت الانتخابات على اساسها . هذه النسبة التي ادت الى تمثيل الطلاب على النحو التالي : في كلية الحقوق ٢٨٠٠ طالب مثلوا في المؤتمر بـ ٣٣ مندوبا . وفي الاداب ٣٥٠٠ طالب مثلوا بـ ٢٣ مندوبا ! وفي الفنون ٣٠٠ طالب مثلوا بـ ١٧ مندوبا ، وفي كلية العلوم حوالي ٢٠٠٠ طالب مثلوا بـ ١٧ مندوبا . بعد ذلك يتشدق اقطاب الوعي (والمشروع الذي اقر في المؤتمر هو مشروع الوعي) ، بنقابية الاتحاد . ولكن اين المساواة وهذه الارقام تدين كل رأي من هذا القبيل . لكن اعضاء حركة الوعي في المؤتمر اصيبوا بالطرش عندما اثيرت هذه القضية او انهم ما كانوا موجودين لبحثها . وحركة الوعي ارادت ان ترد الجميل للشكل الذي اوصلها بمثل الاغلبية التي وصلت بها .

بالنسبة لاعمال المؤتمر وصلاحياته ، ينص الدستور على دورتين عاديتين يمكن أن تعقدا ، اذا لم يكتمل النصاب ، فبمن حضر من الاعضاء ، في هذه الدورات ترسم سياسة الاتحاد وتناقش تقارير اللجنة التنفيذية . أما الدورات الاستثنائية للمؤتمر ، فهي « تؤجل الى موعد اخر » اذا لم تحضر الاكثرية المطلقة من الاعضاء المؤتمرين . وهذه الدورات هي ، كما ينص الدستور ، مخصصة لمحاسبة اللجنة التنفيذية بصورة فصلية ، وهكذا يمكن رسم سياسة الاتحاد ووضع خطة عمله بمن حضر من الاعضاء اما سحب الثقة ، المحاسبة ، فلا يمكن ذلك .

وعن العلاقة بين مختلف هيئات الاتحاد ، فاللجنة التنفيذية هي هيئة مركزية « القرارات الصادرة عنها ملزمة حكما بجميع مكاتب الفروع وهيئات الاتحاد » (م ٥٦) .

وفي بحثه لهذه العلاقة طارد المؤتمر كل شاردة وواردة يمكن أن تصدر من فوق ، من اللجنة التنفيذية ، ولكنه « نسي » مصير الامور التي تصدر عن مجالس الفروع او الهيئات العامة ، « فأعمال مجلس الفرع تتحدد ضمن اطار الاعمال الموكلة للجنة التنفيذية » (م ٦٢) ، وتلغى « جميع القرارات الصادرة عن مجلس الفرع والتي تتعارض بشكل ما (!) مع القرارات الصادرة عن اللجنة التنفيذية » .

هكذا مطاردة المسائل حتى نهايتها متى كانت صادرة عن اللجنة التنفيذية .

أما مجلس الفرع فهو « يرفع توصيات للجنة التنفيذية » ، والجمعيات العامة الفرعية «فيحق لها تقديم التوصيات ورفعها للجنة التنفيذية من خلال مجلس الفرع ... » ولا كلمة في الدستور عن مصير هذه « التوصيات » ، حتى لتبدو مجالس الفروع والهيئات العامة الفرعية اشبه « بالمكاتب الاستشارية » التي لم « ينسها » المؤتمر على كل حال .

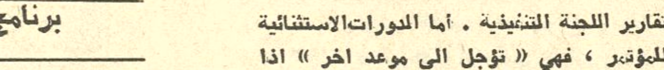
ماذا عن محاسبة المندوبين في صفوفهم على ما قاموا به ؟ صمت الدستور عميق ؟

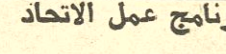
ماذا لو غاب احد المندوبين .. يتحدث الدستور عن شغور المنصب ولا « يتذكر » الغياب ...

أما الدعوة للجمعيات العامة فبمقدار ما تسامح الدستور مع الهيئات العليا لجهة امكانية دعوتها للجمعيات العامة بحيث يمكن لرئيس الاتحاد دعوة الجمعيات العامة في كل الفروع ، فهذه الدعوة يلزمها تواقيع ثلث اعضاء الهيئة العامة في كل فرع فيما لو اتت الدعوة عن طريق القاعدة (من المعروف أن هذه النسبة الثلث هي اقصى ما يمكن جمعه من تواقيع حتى ولو اجتمعت كل القوى ، على الاقل في معظم الفروع) .

ومسألة الرقابة على اللجنة التنفيذية : الرقابة الحالية والرقابة على تنفيذ خطة المؤتمر . فاللجنة محصنة من هذه الناحية ضد كل هذه « النزعات » ، فقط عند نهاية ولاية هذه اللجنة يمكن محاسبتها على المرحلة التي أمضتها ، لتترك محاسبتها « للتاريخ » تماما كما حال القوى السياسية .

على الرغم من هذه الاسس التي بني عليها الاتحاد والعلاقات التي تحكم صلة القيادة بالقاعدة فيه (مركزية مطلقة) ، على الرغم من ذلك ، يكاد اقطاب الوعي (والمشروع مشروعهم) يتمزقون من حدة الصراخ بان الاتحاد نقابي ديمقراطي .





برنامج عمل الاتحاد

هذا فيما يتعلق بالدستور ، اما « برنامج العمل » الذي اقره المؤتمر (وهو برنامج الوعي طبعا) (الخريجين ، المنح ، الامتحانات ، البرامج ، الكليات المضيقة) لم يتجاوز تعداد المطالب التي يرفعها طلاب الجامعة ، فهو لا يتناول الا مظهر المشاكل دون أن يتمكن من النفاذ الى تحليل هذه المطالب وتحديد نوعيتها ، والقوى الاخرى صاحبة المصلحة في تحقيقها (اساتذة ، ثانويون) .

أما اشكال النضال فلم تجد في « البرنامج » مكانا لها .

وديمقراطية التعليم ، ترصف مع بقية المطالب : البرامج ، الامتحانات ، الاعتناء بالابنية المدرسية ، وتفسيرها هو « توفير افضل المناخات الدينامية الاجتماعية المؤهلة ان تجابه معضلات المستقبل » (ص ٢)

على ان « البرنامج » وهو يعدد مطالب تتناول مجمل سياسة الدولة التعليمية وبالتالي النمط الوحيد المجانب الذي يتخذه الاقتصاد اللبناني ، ينسى الاطار السياسي للمطالب ، فنجده بحدود « بتعميق التناقض بين افق تطور الجامعة بحيث تصبح قاعدة للتعليم العالي في لبنان ورمز استقلالنا الثقافي والوطني وبين القيمين على الاوضاع الحاضرة » (ما هذا الابداع ايها « المواعون » ؟ لقد صعقتمونا !

اذن المسألة هي في القيمين على الاوضاع الحاضرة وليست في النظام القائم . وهذا يعني انه لو استبدلنا « القيم » صائب سلام « بقيم » اخر من نوع باسم المجسر فتستقيم الامور !

على كل حال فنوعية البرنامج ، لم تكن لتشذ عن نوعية الدستور ، فالدستور الذي اعطى اللجنة التنفيذية الصلاحيات المطلقة ، قاطعا الطريق على اي محاسبة لها ، في الدستور ، يعود ليؤكد ذلك في البرنامج . فهو لم يحدد لها اي شيء ، يمكن محاسبته عليه فيما بعد .

هذا عن الدستور والبرنامج ، اما ممارسات القوى داخل المؤتمر فهي تكمل الصورة وتفسرها . لقد تمثلت في المؤتمر القوى التالية : حركة الوعي (٨٨ مندوبا) لجان العمل الطلابي (١٢ مندوبا) ، اتحاد الشباب الديمقراطي (١١) ، الناصريون (١٢) ، التقدميون الاشتراكيون (٣) . من هنا فان ممارسات حركة الوعي وتناقضاتها هي التي هيمنت في المؤتمر .

فحركة الوعي ، بفعل التناقض ، داخلها ونوعيته ، كانت تتصرف وكأنها اقلية تماما ، وبصورة عشائرية .

ففي التمهيد لانعقاد المؤتمر ، وبحكم الصراع على المناصب داخلها ، جرت عملية اتخاذ مواقع للعناصر المتصارعة ، فدعوا لعقد «مجالس فروع» وانتخاب « لجان تنفيذية مؤقتة » لها ، (هكذا وقبل انعقاد المؤتمر واقرار الدستور وجدت مجالس الفروع ولجانها التنفيذية) .

وفي المؤتمر ، وعند طرح مسالة انتخاب رئاسة المؤتمر ما كان من الممكن الاتفاق الا على لائحة « رؤساء مجالس الفروع » وذلك للحفاظ على مواقع (وليس بدافع جماعية القيادة) كان يهددها انتخاب رئيس واحد للمؤتمر ، هكذا ففروع لم يكن لها رؤساء اصبح لها في المؤتمر (بقدرة قادر) رؤساء (التربية ، الفنون) .

على أن الحركة بقيت متماسكة طيلة المؤتمر ، وان كانت قد برزت في احدى الجلسات ظاهرة انفراط العقد ، وذلك بفعل تكتيك جدول اعمال الجلسات ، بحيث ان نقاش الدستور والبرنامج في جلسة واحدة والتصويت في جلسة اخرى ، ثم تأجيل انتخاب اللجنة التنفيذية كان يزيد وينمي عوامل التماسك ؟

حتى انه عند التصويت على الدستور وبرنامج العمل لم تكلف عناصر الوعي نفسها سماع ما يطرح وانما كان يكفي سماع كلمة « كما ورد » حتى ترتفع الايدي بالموافقة (أي كما ورد من هيئة الرئاسة) .

هذا التماسك الذي حكم الحركة بحيث كانت تتحرك في كل الامور ككتلة واحدة دون أن يفر اي من عناصرها ، وبحكم العدد الكبير الذي لها في المؤتمر ، جعل من ممارسات القوى الاخرى ذات فعالية محدودة جدا ، وبشكل اساسي لجان العمل الطلابي . اذ بدا أن فتح باب المناقشة ما كان الا اسلوبا يراد منه تصوير نتائج المؤتمر وكأنها حصيلة نقاش بين اطرافه ، من هنا فان كل خرق لهذا الاطار بالنقاشات ، كانت نتيجته مقاطعة المتكلم واسكاته .

على أن « الانضباط » الذي حافظ عليه اعضاء اتحاد الشباب الديمقراطي في الجلسات ، والنقاش « الهادىء » الذي اجروه ، كان يستند اولا لمبررات منها ان الدستور الذي تقدموا به لم يكن يختلف بمضمونه عن ذلك الذي اقر الا في بعض الكليات التقنية (اللهم الا اذا استثنينا مسألة واحدة تتعلق بلجنة المراقبة المالية) .

ومما لا جدال فيه أن الاتحاد ، حتى بالشكل الذي اقره يشكل خطوة متقدمة على الرابطات ، فهو وان كان قد حافظ على النوعية اياها التي كانت تحكم علاقة القيادة بالقاعدة الطلابية ، عبر الشكل الرابطي ، وان كان قد حافظ على المضمون فانه اتى تطويرا للشكل الرابطي ، من حيث الشكل . وتناقضه يكمن في كونه اتى من حيث الشكل تعبيرا عن النوعية الواحدة التي تطبع المشاكل المختلفة التي تواجه طلاب الجامعة في كل الكليات من جهة وفي المجال الذي يفسحه لمشاركة القاعدة الطلابية في حل مشاكل من نوع الخريجين ، المنح ، البرامج ، الامتحانات ... الخ ، هذه المشاكل التي تفرض توفر المشاركة الطلابية لحلها ، من جهة ثانية .

ان نضالا ، تتشكل مطالب الجامعة اللبنانية محوره في اطار شكل تنظيمي يؤمن تنمية المشاركة الطلابية وتطويرها ، تلك التي لا يوفرها الاتحاد القائم ، هو مهمة القوى الطليعية في الجامعة اللبنانية .

بمناسبة الموافقة على إنشاء المصفاة الثالثة

العلاقات مع شركات النفط : تبعيّة واستسلام

تتسم علاقات الدولة اللبنانية مع شركات النفط الاحتكارية ، منذ ما بدأت نشاطها في البلاد ، بالتبعية والاستسلام . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك تمكين هذه الاحتكارات من جني ارباح ضخمة دون ان تدفع للخزينة الحد الادنى من العائدات ، وحتى دون ان تخضع للقوانين الضريبية على الرغم من معدلاتها المنخفضة بالنسبة للشركات والمؤسسات التجارية الكبرى التي تحسب أرباحها بالملايين .

ولم تستطع أية حكومة أن تجبر شركات النفط على رفع معدلات عائداتها الهزيلة التي تدفعها مقابل ما تتمتع به من امتيازات وتسهيلات وخدمات وما تجنيه من أرباح كبيرة . فقد كان المفاوض اللبناني دائما — بحكم طبيعة الحكم ونفوذ الشركات في داخله — في الموقف الضعيف والعاجز عن استخلاص اية حقوق مترتبة للخزينة في ذمة هذه الشركات .

وثمة حالتان فقط اضطرت فيهما الشركات الى زيادة العائدات ودون ان يكون للدولة اي فضل في الامر .. لقد حدث ذلك قبل حوالي أربع سنوات عندما أوقفت سوريا الضخ في انابيب شركة نفط العراق التي تملكها الاحتكارات النفطية الاميركية البريطانية الفرنسية جوابا على رفض الشركة القبول برفع العائدات . وقد اضطرت الشركة في النهاية الى الموافقة على مطالب سوريا ، وتبعا لذلك وافقت الشركة تلقائيا على رفع معدلات العائدات للبنان بنفس النسبة . وتكرر الشيء ذاته مؤخرا عندما وافقت شركة التابلاين الاميركية على تلبية جزء من المطالب السورية برفع العائدات تحت ضغط انقطاع ضخ البترول السعودي الى الشاطىء اللبناني لفترة دامت حوالي العام . وسيحصل لبنان تبعا لذلك على نسبة الزيادة ذاتها التي نالتها سوريا .

وبالطبع لم يغير هذان الحدثان شيئا في طبيعة الموقف الاستسلامي المتخاذل الذي تقفه الدولة تجاه شركات النفط . وهذا الاسبوع اعلنت الحكومة ، بلسان وزير الخارجية الذي اجرى محادثات اقتصادية وسياسية مع المسؤولين السعوديين في جدة ، موافقتها على انشاء مصفاة بترولية ثالثة في لبنان برساميل سعودية تشكل واجهة لرساميل أميركية منافسة لبعض الاحتكارات النفطية العاملة في الشرق الاوسط . وكان موضوع انشاء هذه المصفاة الذي اثير قبل عدة سنوات قد اصطدم بمعارضة شديدة من جانب الاحتكارات النفطية التي تملك مصفاتي « الاي بي سي » في طرابلس و « مدريكو » في صيدا . ويبدو الان أن الاحتكارات النفطية جميعا قد توصلت الى تسوية حول هذا الموضوع اخذت في الحسبان مصالح بعض الاوساط المالية والاقتصادية الملتفة حول العهد الحالي . ومن المفيد الاشارة في هذا المجال الى ان رئيس الجمهورية الحالي كان خلال توليه وزارة الاقتصاد بحكومة كرامي السابقة من مؤيدي مشروع انشاء المصفاة الجديدة .

وكانت الدولة في العام الماضي وفي عهد حكومة السيد رشيد كرامي قد اعلنت عن عزمها على مفاوضة ادارة مصفاتي الاي بي سي ومدريكو من أجل زيادة العائدات الهزيلة التي تدفعانها . ولكن الشركتين عمدتا ، كما هي العادة الى التهرب والمراوغة مستفيدتين من نفوذهما داخل أجهزة الحكم . وبعد مماطلة استمرت عدة أشهر عقدتا مع وزير الاقتصاد — وكان انئذ السيد سليمان فرنجية رئيس الجمهورية الحالي — مباحثات تمهيدية تناولت الاسس التي ستقوم عليها المفاوضات . ولكن كل ذلك لم يسفر عن أية نتيجة حيث تأجلت المفاوضات الى أجل غير محدد ولم تستأنف حتى الان .

سليمان فرنجية

وكان السيد سليمان فرنجية — الوزير — قد عقد في شهر شباط ١٩٧٠ مؤتمرا صحفيا أدلى خلاله بمعلومات عن العلاقات القائمة مع شركات النفط وذكر ان الدولة تخسر سنويا ١٣ مليون دولار مع ادارة مصفاة شركة نفط العراق نتيجة الفرق بين السعر الحقيقي والسعر المعلن في ثمن النفط المعد للاستهلاك المحلي . وأضاف أن الخسارة الحاصلة مع ادارة مصفاة مدريكو نتيجة لذات الاسباب تبلغ ٦ ملايين دولار سنويا . كما ذكر أن ثمة خسارة أخرى تلحق بالخزينة من جراء الحسومات التي تدفعها الدولة للشركتين لتغطية استهلاك رأس المال ، على الرغم من انقضاء سنوات عديدة على استرجاع الشركتين لكامل رأسمالهما الموظف في المصفاتين .

ولكن الخسارة الحقيقية الناتجة عن فرق السعر تفوق في الواقع هذه الارقام . فالشركات لا تزال منذ تأسيسها تحاسب الدولة على اساس سعر البترول المعلن ، أي ما يعادل ٥٣ ليرة لبنانية للطن الواحد في مصفاة طرابلس او ٥٢ ليرة للطن في مصفاة صيدا . والجدير بالذكر أن عدة شركات بترولية عالمية عقدت خلال السنوات الاخيرة اتفاقات مع بعض البلدان الاسيوية تزودها بموجبها بالبترول الخام بسعر يعادل ٣١ ليرة للطن . وعلى هذا الاساس يشتري لبنان البترول من الشركتين بزيادة تبلغ حوالي ٢٢ ليرة هي الفرق بين السعر المعلن الوهمي والسعر الحقيقي للبترول في الاسواق العالمية . واذا ما اعتمدنا استهلاك لبنان من النفط الخام خلال عام ١٩٧٠ البالغ مليوني طن تكون الخسارة السنوية اللاحقة بالخزينة نتيجة فرق الاسعار ٤٤ مليون ليرة في العام الواحد .

وتنص الاتفاقات الاساسية المعقودة مع شركتي الاي بي سي ومدريكو على تعهد الدولة بتسديد ٧٪ سنويا من الرأسمال الموظف في المصفاتين لمدة ١٤ عاما ، بالاضافة الى تأمين ربح صاف للشركتين مقداره ٧٫٥٪ يشمل : الرأسمال الموظف لمدة ١٤ سنة ، وثمن النفط الخام المستهلك ، وجميع المصاريف العامة ومصاريف التشغيل . ويتم دفع هذا الربح الصافي فورا عن طريق اضافته الى كلفة اسعار المحروقات المسلمة في المصفاتين . ولما كانت مدة امتياز مصفاة مدريكو ٧٥ عاما يتبين ان الاتفاقات المجحفة تمكن الشركة من استرجاع كامل رأسمالها الموظف أكثر من ٥ مرات . وبالطبع ينطبق هذا الواقع كذلك على مصفاة طرابلس .

والجدير بالذكر ان الدولة سنت قانونا في ٢٦ تموز ١٩٥٦ ينص على اخضاع الشركات ذات الامتياز لموجبات قانون ضريبة الدخل وغيرها من الرسوم . ولكن هذا القانون نفسه سمح للحكومة بأن تعقد اتفاقات خاصة مع هذه الشركات تستوفي بموجبها مبالغ مقطوعة تحسب كضرائب ورسوم ، شرط ان يصدق مجلس النواب على هذه الاتفاقات . وتبعا لذلك عقدت الحكومة في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٦٥ بشخص رئيسها السيد رشيد كرامي اتفاقا خاصا مع ادارة مصفاة مدريكو الاميركية نص على اعفاء هذه الشركة من كافة الضرائب والرسوم مقابل مبلغ هزيل مقطوع مقداره ١٫٢٠٠٫٠٠٠ ليرة . ولكن مجلس النواب لم يصدق هذا الاتفاق ولهذا فلا قيمة قانونية له ، وبامكان الدولة ، نظريا ، ان تنفذ قانون ١٩٥٦ القاضي باخضاع جميع الشركات ذات الامتياز لضريبة الدخل وسائر الضرائب والرسوم الاخرى .

وتجني شركتا مصفاتي طرابلس وصيدا أرباحا أخرى عن طريق قيامها باستيراد كميات اضافية من البترول المكرر لتغطية متطلبات الاستهلاك المحلي . والمعروف أن المصفاتين الحاليتين لا تنتجان سوى ٥٢٪ من حاجات الاستهلاك وهما تستوردان الكمية الاضافية من أوروبا بسعر قدره ٧٠ ليرة تقريبا للطن وتبيعانه للدولة بسعر ١٢٢ ليرة .

ولا تقتصر الاتفاقات المجحفة المعقودة مع شركات النفط على مصفاتي طرابلس وصيدا ذلك ان جميع الاتفاقات مع هذه الشركات ، سواء منها العاملة في حقل التكرير ام التوزيع أم النقل بواسطة الانابيب ، تتسم بالاجحاف الصارخ وتؤمن للاحتكارات جني الارباح الطائلة . وليس بدون مغزى بالطبع أن الاحتكارات النفطية العديدة التي تمارس نشاطها الاستثماري في لبنان قد تمكنت ، بوسائلها الاغرائية المختلفة ، من اقامة علاقات وثيقة مع العديد من رجال السياسة التقليديين والنواب والمسؤولين على مختلف المستويات . وواضح أن هذا الواقع يفسر لماذا فشلت جميع المحاولات من أجل تعديل الاتفاقات المجحفة .

ومن المفيد بهذا المجال تقديم بعض الاسئلة الصارخة على النفوذ الذي تتمتع به شركات النفط داخل نظام الحكم اللبناني .. في أيار عام ١٩٦٥ عقد وزير الاقتصاد آنذاك السيد بهيج تقي الدين مؤتمرا صحفيا ندد فيه بشدة بالاتفاقات المعقودة مع شركات النفط ومما قاله حرفيا : « ان سياسة لبنان البترولية حققت للشركات احتكارا لم تمنحه الاتفاقات نفسها .. وان هذه الاتفاقات ابعد ما تكون عن روح العدل والتكافؤ وان فيها من الاجحاف بحق الدولة ما يفرض على الحكومة واجب الدخول في مفاوضات سريعة لتعديل الكثير منها » . ولكن هذا الموقف الحماسي التظاهري لم يلبث ان تبخر وتلاشى .. ولم تمض بضعة أشهر على هذا التصريح العنتري حتى عقدت الحكومة بشخص رئيسها السيد رشيد كرامي ذلك الاتفاق الجديد الاكثر اجحافا مع شركة مدريكو ، ومع ذلك لم يجد فيه الوزير الهمام ما يستوجب المعارضة والنقد لاسباب لا يعجز المواطن عن تفسيرها .

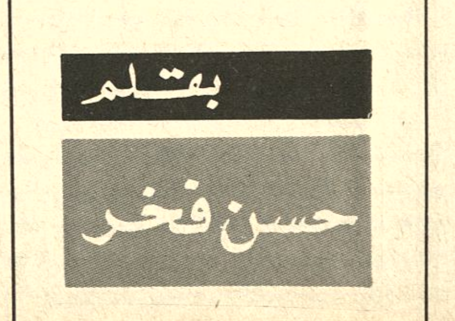
وفي الوقت الذي تجني هذه الشركات أرباحا ضخمة تقدر بعشرات الملايين من الدولارات سنويا مستفيدة من هزال الحكم وضعفه وطبيعته الطبقية المعادية لمصالح جماهير الشعب ، تمعن في استغلال عمالها وموظفيها . ويناضل هؤلاء من أجل زيادة أجورهم وتحسين ظروف عملهم وقد لجأوا مرارا الى الاضراب كجواب على تعنت الشركات ورفضها لمطالبهم .

والسؤال الذي يتبادر الى ذهن المواطن الان هو : لماذا لا تبادر الحكومة التي ملأت الدنيا بالوعود المخدرة والتصريحات المضللة — خصوصا بعدما اصبح وزير الاقتصاد الذي تولى المفاوضات مع ادارة مصفاتي طرابلس وصيدا في العام الماضي وأعلن في مؤتمر صحفي عقده آنذاك عزمه على تعديل الاتفاقات المجحفة مع الشركات النفطية، رئيسا للدولة — لماذا لا تبادر هذه الحكومة الى اتخاذ التدابير اللازمة لاجبار الشركات على الموافقة على تعديل الاتفاقات وزيادة العائدات المهزيلة التي تدفعها ؟

الواقع أن ما يحول دون ذلك يكمن في طبيعة نظام الحكم الراهن الممثل للطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا على مقاليد الامور والمدافع عن مصالحها الطبقية .

فهذا النظام لا يمكن ولا يستطيع ان يقف موقفا حازما من شركات النفط او اية مؤسسات استثمارية واحتكارية اخرى ، وهو يلجأ دائما ، الى محاولة حل المشاكل والازمات التي يواجهها على حساب المصالح الاساسية للجماهير الشعبية الكادحة التي تفصله عنها هوة تتسع باستمرار .

وبالطبع تكشف هذه المواقف الاستسلامية المتخاذلة التي تقفها الدولة حيال الشركات الاحتكارية الاستثمارية التي تجني الارباح الضخمة ، اكثر فاكثر عن طبيعة النظام الطبقية وتبعيته للنظام الرأسمالي الامبريالي العالمي وعن عدائه لمصالح الجماهير الشعبية .



العالم

من فيتنام الى كمبوديا الى اللاوس
مقبرة تتسع للاميركيين الغزاة وعملائهم ومرتزقتهم

أصبح واضحا من خلال النتائج الاولية للغزو الامبريالي (الاميركي — الفيتنامي الجنوبي) للاوس كما تنقلها وكالات الانباء ، ان هزيمة ماحقة تحل بالقوات الغازية التي خسرت حتى الان مئات القتلى والجرحى وعشرات الطائرات والمصفحات . ويبدو ان ثوار الهند الصينية اتبعوا في مجابهتهم لهذه القوات الخطة التي أودت بالمستعمرين الفرنسيين في معركة ديان بيان فو والتي تذوق مرارتها الحامية العسكرية الاميركية في قاعدة « خي سان » ، اذ تركوا الغزاة يتوغلون في منطقة مثالية لحرب العصابات(1) ليطوقوهم بعد ذلك ويحطموهم . مما يجعل جميع ادعاءات قادة الحملة في بداية المعارك كما اقوال نيكسون بان كل شيء يسير « بنجاح » و « وفق الخطة المرسومة » مثيرة للضحك الساخر .

والظاهر أن الولايات المتحدة الاميركية بعد ان اضطرت ، تحت ضغط خسائر الحرب التي تلحق بها في الخارج وما تثيره من اضطرابات في الداخل ، الى الاعلان عن برنامج انسحاب قواتها من الهند الصينية ، استوطأت ما تحرزه قوات دمى الحكم في فيتنام الجنوبية وكمبوديا ولاوس وتايلاند من تقدم قتالي وبناء عسكري يتيحان لها ان تخلف القوات الاميركية في حال انسحابها ، وان تقوم بالدور الذي تقوم به هذه القوات حاليا من محاولات لحصر الثورة في الهند الصينية ولدعم الانظمة الهزيلة التي نصبها البيت الابيض في المنطقة. لذا فان غزو اللاوس يرمي في هذا الاتجاه الى تدعيم وضع قوات هذه الانظمة وتعزيزه وذلك عن طريق تفكيك الترابط المتين الموجود بين المناطق الثورية الثلاث في فيتنام ولاوس وكمبوديا من جراء الصلة المباشرة بين هذه المناطق . ولذلك فان الهجوم الاميركي — الفيتنامي الجنوبي على طريق هوشي منه والطريق رقم ٩ (الخط العامودي من تايلاند على خط هوشي منه) يأمل أن يعزل هذه المناطق عن بعضها وان يؤمن بذلك « الحزام الصحي » الذي يحول دون المساعدة المتبادلة بين ثوار هذه المناطق .

اذن ان النضال المشترك لشعوب الهند الصينية والمساندة المتبادلة بين ثوارها أديا الى نتائج هامة منها التحرير شبه النهائي لسهول بولوفنس من قبل الباثيت لاو بعد انتصاراتهم في سرافان وأتوبي في اذار ١٩٧٠، ومنها أيضا تحرير ما يقرب من ثلثي الاراضي الكمبودية من قبل قوات الوحدة الوطنية الكمبودية في وقت جد يسير .

هكذا تقوم القوات الاميركية بالهجوم على اللاووس ليس لانها ستنسحب من المنطقة بل لتؤمن الظروف التي تيسر لها الانسحاب . وهذا ما يشير اليه نيكسون في مؤتمره الصحفي الاخير . على أن هذا الهدف مرتبط بنجاح عملية الغزو ، كما يقول نيكسون أيضا . وهذا ما يبدو مستبعدا ، وتتضح استحالته يوما بعد يوم حين تؤكد الانباء الاخيرة أن قسما كبيرا من القوات الغازية بات في ورطة حصار يشد على خناقه ، وأنه يتم اتلاف الاسلحة كي لا تقع في ايدي الثوار ، وان الطيران الاميركي قد شل تقريبا نتيجة الخسائر الفادحة التي مني بها مؤخرا ..

اسطورة الحياد

واذا كانت هذه القوات الغازية قد وجدت في الحكم العسكري الذي نصبته في كمبوديا شخصا كلون نول يستدعيها الى هذا البلد ليستعين بها لقمع المتمردين والثوار و « الغرباء » ... فانها لم تكن هذه المرة بحاجة الى اذن تتذرع به لتقتحم بلدا كاللاووس ، محطمة بذلك الاسطورة التي حاولت الولايات المتحدة ان تغرزها في جنوب شرق اسيا حول حياد اللاووس في الحرب المستمرة منذ سنوات في الهند الصينية . هذه الاسطورة التي كذبها انفراط « التعايش المستحيل » بين الاحزاب الثلاثة في لاوس : اليمين واليسار والوسط ، بعد التعديلات الوزارية المتعاقبة للحكومة الائتلافية الناتجة عن اتفاقيات جنيف ١٩٦٢ ، هذه التعديلات التي املتها تحركات العسكريين المدفوعين من وكالة الاستخبارات الاميركية وعلى رأسهم الجنرال كوبراسيت أبهاي الذي انفرد بالسلطة الفعلية في لاوس منذ ١٩ اذار ١٩٦٤، وكان من نتائج ذلك ان تم بناء سيطرة متينة للاميركيين في لاوس بين ١٩٦٤ و ١٩٦٩ ، وفي هذه الفترة لم يتوقف الطيران الاميركي عن تصعيد عمليات « الاستكشاف » ، كما يسميها، فوق لاوس والتي يتم خلالها بالفعل ضرب تجمعات الثوار ، ومناطق نشاطهم ، بحيث أصبحت المناطق المحررة بقيادة الباثيت لاو في لاوس تتمتع بامتياز واضح من أنها المنطقة الاولى في العالم من حيث نسبة أطنان القنابل التي ترميها الطائرات الاميركية على السكان . وهكذا فان سوفانا فوما ، الحاكم الشكلي في لاوس ، مهدد بان يطاح به عن قريب وذلك لادانته الغزو الاميركي ، الفيتنامي الجنوبي ولو بكلمات ملتوية ، اذ يبدو أن مرحلة الحياد الظاهر الذي كان يتزعمه سوفانا فوما في حين تتوطد حكومة لاوس بالعناصر اليمينية بديل الفريق اليساري الذي اعتقله العسكر والوسط الذي أزيح ، يبدو ان هذه المرحلة استنفدت معطياتها وفوائدها ، ولم يعد هناك سوى اختيار من اثنين : اما مع الثوار أو مع الاميركيين .

توسيع مدى الحرب

هكذا يبدو أن الولايات المتحدة في عجزها عن أن تنتصر او توقف انتصار الثوار في الهند الصينية تقوم بتوسيع مدى الحرب ، وبالتالي يصعب عليها التخلص من هذه الشبكة التي تورطها وتقيدها أكثر فأكثر ، وتبدو الهزيمة في النهاية أكثر قسوة ومأساوية .

ففي لاوس لم تستطع الولايات المتحدة على الصعيد السياسي ان تمنع انباء الغزو من أن تتسرب ، وبالتالي ان تثير موجة احتجاج شديدة في داخل الولايات المتحدة كما أن الهزائم التي تمنى بها القوات الغازية جعلتها في وضع دفاعي حرج ، في حين أن انتصارات القوات الشعبية باتت متعاظمة في شمال البلاد بحيث أصبحت تهدد العاصمة فينتيان . مما يجعل احتمال الاستعانة بقوات تايلاندية ليس بالبعيد .

ولكن تايلاند ذاتها قد لا تستطيع أن تقدم الكثير . فهذا البلد الذي قدم الاف المرتزقة الى جانب الاميركيين في معاركهم في فيتنام الجنوبية والذي يعتبر اضخم مركز متنوع للدعم والارتكاز للقوات الاميركية في الهند الصينية ، هذه القوات التي تملك فيه أربعا من أكبر القواعد الجوية الاميركية (٢) ، هذا البلد يجابه حكامه اليوم بروز ثلاث بؤر ثورية أخذت وطأة عملياتها تشتد في الاونة الاخيرة في الشمال الشرقي والغربي وجنوب البلاد . هذه الوحدات الثلاثة تبحث في تكتلها كلها في «الجبهة وطنية» تجتمع حول نقطتين رئيسيتين : رفض الوصاية الاميركية ، واحلال الديمقراطية في الحياة السياسية للبلاد . وهذا يعني انه في مدى قريب سيضطر الحكم في تايلاند ان يواجه حرب عصابات في الداخل بدل الخارج ويجد نفسه مجبرا على سحب وحداته الاكثر تدريبا والافضل تسليحا والتي تحارب اليوم في لاوس تحت امرة القوات الاميركية : هذه الوحدات التي تسجل يوميا عددا من الجنود الهاربين من حرب لا يفهمون معناها ..

هذا في حين تبحث الولايات المتحدة عن خلف للجنرال لون نول الذي اصيب بشلل نصفي وهو يسمع مدافع الثوار الكمبوديين تحاصر بنوم بنه بعد أن دمرت معظم الطائرات الحربية في مطار العاصمة ، بينما تتيه الوحدات الفيتنامية الجنوبية في كمبوديا وهي تتقدم على غير هدى بحثا عن الثوار في عملية اطلقت عليها « النصر التام » !! تيمنا وبركة .

هكذا تمتد الحرب على جميع المناطق والجبهات في الهند الصينية ، وتحمى وتشتد في اكثر من منطقة ، وتجد الولايات المتحدة نفسها مجبرة امام الاذعان للهزيمة على المغامرة أكثر من السابق بطيارين اخذوا يشكون علنا كونهم دائما على رأس الحملات العسكرية ، وبدمى في الحكم لا تتأخر كما في تايلاند عن مصادرة الاهالي وتجنيدهم في حرب هم الخاسرون فيها في كل الاحوال وكل يوم يزيد في عمر الحرب في الهند الصينية يزيد مستقبل الاميركيين فيها تشاؤما ، وكلما اتسعت شعاع الحرب الامبريالية هناك كلما اندلعت في مواجهتها ثورات اقسى واشد من السابق . واذا بالولايات المتحدة في الهند الصينية غارقة في وحول المنطقة تنزف تحت ضربات الثوار الذين يعطون بمقاومتهم درسا حيا لشعوب اخرى وثوار اخرين . ان ما يعلمه ثوار الهند الصينية كل يوم بانتصارهم ليس أن المفاوضات (المباشرة او غير المباشرة) هي طريق التحرير ، وليس الحل السلمي هو الرد المناسب على هجوم امبريالي متفوق التكتيك ، انما الرد الصحيح هو تجنيد قوى الشعب الوطنية في معركة ضد المستعمر وسيطرته ومن اجل حكم وطني ديمقراطي لمصلحة الجماهير .



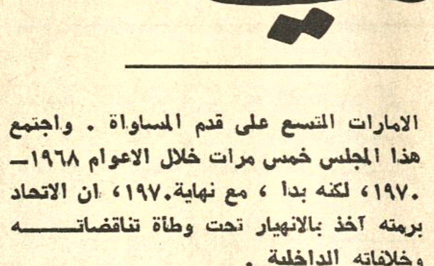
ان الحرب في الهند الصينية حطمت بشكل ملموس اسطورة الحياد (ايجابي هو ام سلبي) فالاختيار مفروض ومن ليس مع الثورة فهو مع الامبريالية . متى يصبح هناك اكثر من قبر للغزاة الاميركيين واتباعهم وعملائهم ؟

---

١ — المنطقة التي يدور فيها القتال حاليا بين الغزاة والثوار حول خط هوشي منه ، كما اغلب مناطق اللاووس ، مليئة بالمغاور التي يغطيها الضباب ، وبالتلال الكثيفة الغابات .

٢ — يقول الطيار الاميركي توم سيمبسون لاحد الصحافيين : « نطير في الصباح لضرب القواعد العدوة في لاوس ، ونعود في المساء الى بانكوك . ان السكن في بانكوك ليس سيئا أبدا » .

ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي ٦



عُمان ورياح الاستعمار الجديد

ابرزنا في الحلقة الاولى من هذه السلسلة سمة العلاقة بين سلطنة عمان وسائر اجزاء الخليج . وتبين انها علاقة تناقض بين نظام استبدادي متخلف يقوم على مصادرة الفائض الاقتصادي عن طريق الضرائب وبين اقتصاديات نفط رأسمالية بكل ما تحمله من تحولات بنوية اساسية . في أواخر الستينات، بدأ التمهيد لاقامة علاقات استعمارية جديدة في الخليج . واذا كان مصير سعيد بن تيمور ونظامه قد ارتهن بمقدرته على عزل السلطنة عن مثل هذه التأثيرات ، فان زوال نظامه في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ – واستبداله بابنه قابوس – آذن بتشريع أبواب السلطنة على رياح الاستعمار الجديد .

ما الذي نعنيه بالتحديد عندما نتكلم عن الاستعمار الجديد في منطقة الخليج العربي ؟ وكيف يجري الانتقال نحو سيادة العلاقات الاستعمارية الجديدة فيه ؟

الاستعمار الجديد بهذا الصدد هو احلال انظمة حكم محلية مستقلة سياسيا تتولى حماية المصالح الاقتصادية والستراتيجية الحيوية لبريطانيا واميركا ، محل اشكال السيطرة الكولونيالية المباشرة السائدة حتى الان (المحميات + القواعد العسكرية البريطانية). ويتم الانتقال الى هذا الشكل الجديد من السيطرة الاستعمارية عن طريق الاجراءات والمؤسسات التالية :

اولا : انسحاب كل او بعض القوات البريطانية من قواعدها بالخليج في نهاية ١٩٧١ باستثناء القواعد من سلطنة عمان (مصيرة وصلالة) على اعتبار انها سلطنة «مستقلة».

ثانيا : تمنح محميات الخليج التسع (امارات ساحل عمان وقطر والبحرين) استقلالها السياسي وتؤسس فيما بينها اتحادا للامارات العربية .

ثالثا : يتولى حراسة المصالح الاستعمارية و « حفظ الامن » في المنطقة (اي قمع الحركة الوطنية) ثلاثة اطراف رئيسية :

– الاحلاف والقواعد العسكرية البريطانية والاميركية في الشرق الاوسط (قبرص ، تركيا ، ايران ، السعودية ، الخ ..) ، والمحيط الهندي .

– القوات المحلية للامارات التي يدربها ويؤطرها ضباط بريطانيون .

– اخيرا يتولى حراسة المصالح الاستعمارية في الخليج شرطيان محليان : السعودية وايران . وهما – في ظل حكم فيصل والشاه – قاعدتا الاستعمار الاميركي وقلعتان رجعيتان مدججتان بالسلاح .

السعودية وايران : الشرطيان

تقوم سياسة ايران في الخليج على قاعدتين : القمع والتوسع .

ان نظام الشاه مصمم على قمع المعارضة الداخلية لحكمه (بما في ذلك قهر الاقلية العربية في عربستان بالقدر الذي هو مصمم فيه على منع قيام اية قوة سياسية وطنية تهدد مصالحه في الخليج . ففي اذار ١٩٧٠ ، مثلا ، طالب بريطانيا علنا بخلع سعيد بن تيمور لعجزه عن معالجة أمر الثورة في ظفار . وان هذا الموقف يفسر كذلك معارضة ايران الرسمية لبقاء بريطانيا في الخليج بعد ١٩٧١ لانها سوف تسعر لهيب المعارضة الوطنية ضدها .

وايران هي أكبر قوة عسكرية في الخليج . والاهم من ذلك أن بحريتها (٩٠٠٠ بحار تحت السلاح وقاعدة كبيرة في بندر عباس (تسيطر على مياهه سيطرة شبه كاملة .

وتشكل محاولة ايران الانفراد بالسيطرة على مضيق هرمز تشكل سببا رئيسيا من اسباب النزاع في المنطقة . فهي تطالب بثلاث جزر تقع على ابواب المضيق : جزيرة ابو موسى (التابعة لامارة الشارقة) وجزيرتا الطمب (التابعتان لرأس الخيمة) . وباتت تهدد الان باستعمال العنف لتنفيذ ماربها . ويبدو ان بريطانيا تسارع للسيطرة على الطرف الثاني من المضيق – رأس مسندم ، التابع لسلطنة عمان وبناء قاعدة عسكرية فيه .

اذا كانت ايران تعلق تاييدها لاتحاد الامارات على ما اذا كان سيسمح لها بالسيطرة على جزر مضيق هرمز ام لا ، فالسعودية تعلن تاييدها للاتحاد منذ تأسيسه . ولهذا الغرض، جرت تصفية فعلية للخلاف مع بريطانيا (الناجم عن النزاع حول واحة البريمي وثورة الجبل الاخضر) . واذا كانت العلاقات الدبلوماسية قد اعيدت – بعد أن جمع البلدان العداء السافر للنظام الجمهوري في اليمن – فان تحسن العلاقات كان مرتبطا باتجاه بريطانيا نحو تاسيس علاقات استعمارية جديدة في الخليج . فعقدت عدة اتفاقيات عسكرية واقتصادية قدمت بريطانيا بموجب احداها بعثة اختصاصية بتنظيم القبائل تولت تأطير « الحرس الابيض » السعودي بناء على الخبرات المكتسبة من العمل مع بدو الاردن .

وتتوجت عملية تحسين العلاقات هذه بزيارة قام بها فيصل للندن عشية حرب حزيران ١٩٦٧ .

الا ان الطرف الذي كان ولا زال يدفع باتجاه التقارب وتوحيد وجهات النظر بين ايران والسعودية هو الولايات المتحدة بالطبع. فهي التي ضغطت لعقد سلسلة اللقاءات والمداولات الدبلوماسية بين البلدين خلال فترة ١٩٦٨ – ١٩٧٠ التي سمحت بانبثاق اتحاد الامارات العربية .

الكويت : انموذج لنظام استعماري جديد

تشكل الكويت منذ عام ١٩٦١ الانموذج الامثل لنظام حكم استعماري جديد يحرس ويعزز المصالح الاقتصادية للامبرياليين ، ويؤمن في الوقت ذاته ، حدا ادنى من الخدمات الاجتماعية تضمن « الاستقرار » . وهو الانموذج الذي تريد بريطانيا تعميمه على سائر اجزاء الخليج .

وتلعب الكويت بالنسبة للخليج ، والمنطقة العربية عامة ، دورا مزدوجا .

اولا ، تشتري سكوت الانظمة « التقدمية » وتدعم الانظمة الرجعية ، في آن معا ، عن طريق المساعدات والسلفات التي يقدمها « صندوق التنمية الكويتي ». تاسس الصندوق

بقلم : فواز طرابلسي

عام ١٩٦١ (تاريخ استقلال الكويت) وبلغ رأسماله ٢٠٠ مليون دينار عام ١٩٦٧ كان قد دفع منها مبلغا قدره ٥٦،٥٥٠،٠٠٠ دينار . وذهب قسط وفير من هذه المساعدات لتدعيم عرش الحسين في الاردن . كما خصص قسم اخر (١١٠ ملايين دينار تدفع بالتعاون مع السعودية) « لمساعدة » الجمهورية العربية المتحدة بعد حرب حزيران .

ثانيا : تلعب الكويت ، على مستوى الخليج ، دور المحكم بين الامارات كما تتدخل لتسوية الخلافات بين السعودية وايران .

البعث العراقي ومقارعة الاشباح ..

عندما اعلن تأسيس « اتحاد الامارات العربية » ، بادرت حكومة عبد الرحمن عارف الى الترحيب به على اعتباره « خطوة منطقية » لحماية « عروبة الخليج » . ولكن ممن يريد حكم عارف الثاني حماية عروبة الخليج ؟ الذي يبرر طرح السؤال هو أن رئيس وزرائه طاهر يحيى ما لبث ان سافر لطهران ، في يونيو من العام نفسه ليعرض على ايران حلفا عراقيا – ايرانيا مشتركا ينضم اليه الكويت والسعودية ، هدفه هذه المرة « حفظ الامن » في الخليج .

أما موقف البعث من الاستعمار الجديد في الخليج ، فلا يختلف كثيرا عن مواقفه الاخرى من الاستعمار عامة : اللفظية المعادية الى حد التشنج والادعاءات التي لا تقابلها الا ممارسات متواطئة او حتى استسلامية (كما الحال بالنسبة لموقفه من مجزرة ايلول في الاردن) ، تنصيب كافة الاشباح والمقارعة ضدهم (شبكات التجسس الشهيرة مثلا) التي لا يقصد منها سوى صرف الانظار عن المرتكزات الفعلية للاستعمار في العراق – المصالح النفطية ، واخيرا ، يترافق كل ذلك مع قمع الحركة الوطنية والعمالية وعلى راسها الحزب الشيوعي .

بنفس حجة « حماية عروبة الخليج » يؤيد البعث العراقي اتحاد الامارات – اي المؤسسة الاستعمارية الجديدة – ويحارب الحركة الوطنية بكافة فصائلها منصبا في وجهها عددا من المنظمات الوهمية المرتبطة به . تحدد موقف البعث من الخليج عام ١٩٦٩ خلال جولة قام بها حردان التكريتي – نائب رئيس الوزراء انذاك – ودعا فيها ايضا وايضا الى « حماية عروبة الخليج » . وتبلور الموقف في يوليو ١٩٧٠ بدعوة احمد حسن البكر الى انشاء حلف عسكري عربي يضم السعودية والكويت والامارات التسع .

واذا كان البعث العراقي قد اصطدم بنظام حكم الشاه في ايران ، فانه حاربه بالاعتماد على عناصر من اليمين الرجعي المتطرف من امثال الجنرال بختياري ، مسؤول الاستخبارات الايرانية السابق وقائد حملة تصفية العناصر الوطنية ومناضلي وضباط حزب « تودة » (الحزب الشيوعي في ايران) .

« الانسحاب » البريطاني !

لم تكن ، اول الامر ، تفكر بتسليم مقاليد الامور للحكام المحليين قبل منتصف السبعينيات . فبعد الانسحاب من عدن ، في نوفمبر ١٩٦٧ ، عززت بريطانيا قواتها في الخليج ممهدة لاحتلال يدوم عقدا من الزمن على الاقل . فانشأت قاعدة للمشاة في الشارقة (بلغت تكاليفها ١٥ مليون جنيه) ونقلت « القيادة العامة للقوات البريطانية في الشرق الاوسط » من عدن الى البحرين . انذاك ، بلغت القوات البريطانية في الخليج ٧٠٠٠ نفر موزعين على فرقتين للمشاة ، واحدة في البحرين واخرى في الشارقة ، بالاضافة الى وحدات سلاح الجو البريطاني في هاتين القاعدتين وفي قاعدتي مصيرة وصلالة والى بارجة حربية وعدد من كاسحات الالغام .

وكان لهذه القوات وظيفة مزدوجة :

– القمع الداخلي : او ما يسمى « حفظ الامن » وقد مورس ، على أوضح وجه ، ضد الانتفاضة في البحرين في اذار ١٩٦٥ .

– الدفاع عن الانظمة العميلة . وهذا ما حدث عام ١٩٥٧ – ٥٨ عندما تدخلت القوات البريطانية في سلطنة عمان لانقاذ عرش سعيد بن تيمور خلال ثورة الجبل الاخضر ، وعام ١٩٦١ عندما تدخلت هذه القوات ذاتها في الكويت للحفاظ على حكم اسرة ال صباح ضد تهديد عبد الكريم قاسم بضم الكويت للعراق .

تجني بريطانيا سنويا ما يقارب ٢٠٠ مليون جنيه كارباح من توظيفاتها في الخليج . هذا في حين لا تتجاوز تكاليف قواتها العسكرية فيه ٢٠ مليونا . ولكن بعد شهرين من الانسحاب من عدن، عادت بريطانيا فاعلنت انها ستنسحب من الخليج قبل نهاية عام ١٩٧١ . فما تفسير هذا الانقلاب المفاجيء ؟

أولا : الازمة الاقتصادية الداخلية للاستعمار البريطاني . وما رافق محاولات حلها من ضغط للنفقات الخارجية .

ثانيا : ادراك الاستعمار البريطاني – بناء على تجربته في اليمن الجنوبي – انه يستحيل على القوات الامبريالية الانتصار على كفاح شعبي مسلح .

ثالثا : مفارقة وضع القوات البريطانية ذاتها . انها تستثير المشاعر الوطنية عند الجماهير بوصفها رموزا حية ومباشرة للسيطرة الاستعمارية ، من جهة . ولكنها، عاجزة ، من جهة اخرى ، عن توفير حماية جدية للمصالح الاستعمارية .

لهذه الاسباب مجتمعة ، قررت بريطانيا الانسحاب وانشاء « اتحاد الامارات العربية » كمؤسسة للاستعمار الجديد تؤمن تدفق النفط ودعم النقد البريطاني .

اتحاد الامارات وتناقضاته

ما ان بدأ التمهيد الجدي لتوحيد الامارات، حتى برزت كل تناقضاتها . واذا ببريطانيا التي جزأت المنطقة الى اكثر من عشر دويلات – تسهيلا لاستغلالها والسيطرة عليها – تضطر الان لدفع ثمن هذه التجزئة .

انشأ الاتحاد مجلسا اعلى تمثلت فيه الامارات التسع على قدم المساواة . واجتمع هذا المجلس خمس مرات خلال الاعوام ١٩٦٨–١٩٧٠، لكنه بدأ ، مع نهاية ١٩٧٠، ان الاتحاد برمته آخذ بالانهيار تحت وطأة تناقضاته وخلافاته الداخلية .

وقد برزت هذه بأوضح ما برزت خلال دورتي المجلس في مايو واكتوبر ١٩٦٩ مما اضطر الى تأجيل الاجتماعات مدة تزيد عن سنة . ولما التأم المجلس مجددا ، في نوفمبر ١٩٧٠ ، انفرط مرة اخرى دون التوصل الى اتفاق .

كانت البحرين مفتاح مشاكل الاتحاد . يبلغ عدد سكان البحرين اكثر من نصف عدد سكان دول الاتحاد مجتمعة . فكان بديهيا أن تصر على التمثيل النسبي داخل المجلس الاعلى ، بعد انقضاء فترة انتقالية من اربع سنوات . وقف ضد المشروع البحريني كل من قطر ورأس الخيمة ودبي . كذلك برز الخلاف بين قطر وابو ظبي ، وكلاهما مرشح للعب الدور البارز المهيمن داخل الاتحاد في حال انسحاب البحرين. وكادت ابو ظبي – وهي اغنى امارات الساحل – تفضل انسحاب قطر والبحرين معا والاقتصار على اتحاد لامارات الساحل تتمكن من بسط نفوذها عليه .

كشافة ساحل عمان

عسكريا ، دارت الخلافات حول جيش الاتحاد . كان بمتناول الامارات ، انطلاقا ، قوة مسلحة من ١٥٠٠ جندي تدعى « كشافة ساحل عمان » ، مركزها الشارقة . وكانت بريطانيا تنوي تحويل هذه القوة الى نواة لجيش الاتحاد ، يدربه ويقوده ضباط انكليز ويشكل درع النظام الاستعماري الجديد ، والاداة التي تسمح لبريطانيا بان تستمر في تسيير سياسات الاتحاد .

بهذا الهدف عهد للعقيد السير جون ويلوبي بكتابة تقرير حول قوات الاتحاد العسكرية . قدم التقرير في أواسط ١٩٦٩ وقضى بانشاء قوة من ٥٠٠٠ جندي مزودة بمصفحات ومدرعات خفيفة ، يقودها ضباط بريطانيون ، ويعززها سربان من طائرات « هوكر هنتر » والزوارق المسلحة . وافق على المشروع كل من البحرين ودبي بينما رفضه الباقون . كان واضحا ان الجيش المقترح معد للقمع الداخلي وليس لدرء الاخطار الخارجية . وبالاضافة الى ذلك ، فان الجيش المشترك لا بد له من أن يقلص من استقلالية كل دولة من دول الاتحاد. لذا رفض المشروع من قبل الدول الباقية .

وفي نهاية ١٩٧٠ ، برزت اربعة جيوش خاصة : « قوات دفاع ابو ظبي » (٤٠٠٠ جندي يقودها ضباط انكليز واردنيون معززة بسرب من طائرات الهوكر هنتر) ، « قوات الامن القطرية » (١٥٠٠ جندي و ٢٠ سيارة مصفحة وضباط انكليز ، معززة باربع طائرات هوكر هنتر) ، « قوات الدفاع البحرينية » (١٠٠٠ جندي) ، و « قوة رأس الخيمة المتحركة » (٣٠٠ جندي معززة بالمصفحات).

تسوية الخلاف حول البحرين

كانت آخر خطوة اقدمت عليها بريطانيا لانقاذ الاتحاد هي تسوية الخلاف حول البحرين ومسألة مطالبة ايران بها . طبعا ، كان الجميع يعلم أن غالبية سكان البحرين يعارضون المطالب الايرانية وان كل ما هو مطلوب تدبير يسمح لايران بالاحتفاظ بماء وجهها . لذا ، بعد سنتين من المفاوضات بين بريطانيا وايران ، طلب رسميا من الامين العام للامم المتحدة بان « يستفتي » اهالي البحرين . وفي اذار ١٩٧٠، بعث يوثانت بمندوب شخصي هو السينيور فيتوريو جويكاردي الذي توصل الى نتيجة أن غالبية سكان البحرين لا يريدون الانضمام لايران . الا ان الطريقة التي تم بها الوصول الى هذه النتيجة سمحت باضفاء الصفة الشرعية على نظام الحكم القائم في البحرين .

رغم ان تسوية مسألة البحرين ساهمت في انفراج الجو في الخليج ، الا ان حالة الخلافات الحادة حول الامور العسكرية والسياسية ظلت تهدد كل مشروع الاتحاد بالانفراط .

وبعد انتصار حزب المحافظين في الانتخابات النيابية البريطانية ، في يونيو ١٩٧٠، ارسلت الحكومة الجديدة السير ويليام لوس ، وهو مقيم سياسي سابق ، لمحاولة تدبير الامر . لكنه لم يوفق أكثر من غيره ، وقدم تقريرا في نهاية ذلك العام يعرب فيه عن تشاؤمه بالنسبة لامكانية انقاذ الاتحاد .

ازاء هذه الطريق المسدودة ، برزت عدة احتمالات . منها قيام اتحادين : واحد يضم البحرين وقطر ، والثاني امارات الساحل السبع . ومنها ايضا بعث لمشروع دولة عمان الكبرى تندمج فيها امارات الساحل بسلطنة مسقط وعمان .

ومما لا شك فيه ان خلع سعيد بن تيمور في يوليو ١٩٧٠ كان ذا صلة مباشرة بعملية تأهيل السلطنة للعب هذا الدور ، في حال صرف النظر نهائيا عن اتحاد يضم الامارات التسع .



– سلطنة عمان « المستقلة » : سلطان خريج سندهرست ، وجيش من المرتزقة وضباط انكليز .

سلطنة عمان « المستقلة »

بعد أكثر من سبعة اشهر على انقلاب وعد بانهاء عهد القرون الوسطى في سلطنة عمان ، نظرة سريعة الى وضع السلطنة ترينا مدى « استقلالها » المزعوم .

السلطان : قابوس بن سعيد – ٣٠ سنة – سافر لانكلترا وهو في السادسة عشر من العمر ، تخرج من كلية « ساند هرست » العسكرية ثم خدم في الجيش البريطاني بالمانيا الغربية ومن ثم عاد لدراسة الادارة المحلية في جنوب انكلترا حتى عاد الى عمان عام ١٩٦٤. فحبسه والده مع قاض وطباخ في احد البيوت. حتى انتشله الانكليز ووضعوه على رأس الحركة الانقلابية التي اطاحت بابيه .

دولة « مستقلة » ، ليست عضوا بالجامعة العربية ولا بالامم المتحدة ولا تمثيل دبلوماسي لها الا مع بريطانيا والهند . جيشها من المرتزقة يقوده حوالي ٣٠٠ ضابط بريطاني (بين منتدب مباشرة من القوات النظامية البريطانية ومتعاقد على أساس شخصي مع السلطنة) . والطيران هو سلاح الجو الملكي البريطاني ، يقوده طيارون بريطانيون ، يقلع من مطارات بريطانية (من مصيرة او صلالة) مع فارق أن بعض طائراته دفعت ثمنها السلطنة مباشرة !

دولة « مستقلة » حتى العلم الجديد الذي اعلن عنه كرمز لـ « الاستقلال » صممه ... ضابط بريطاني !

ازاء مثل هذا النظام ، تجد بريطانيا نفسها في موقف متناقض . فهي بحاجة ماسة لاظهار السلطنة بمظهر الدولة « المستقلة » – اي لان توفر لها الحد الادنى من سمات الدولة الاستعمارية الجديدة . واول شرط لذلك هو بالطبع الجلاء عن القواعد العسكرية فيها . ولكن هذا ما لا تستطيعه بريطانيا بالتحديد . لان بريطانيا بحاجة لسحب قواتها او بعض منها من الخليج – عندما تقرر سحبها – الى السلطنة لتطمين زبائنها بانها ليست متخلية عنهم نهائيا .

ولكن فيما عدا ذلك ، فان العهد الجديد في السلطنة عاكف على تنفيذ التوصيات البريطانية بامانة نادرة المثيل . في مقالة كتبتها مجلة « الايكونومست » البريطانية في الاول من اب ١٩٧٠ وصفة مفصلة لارساء ارساء نظام استعماري جديد في المنطقة . جاء فيها :

– نصيحة لقابوس بأن يقابل مشايخ القبائل (وهذا ما حاوله بدون نجاح يذكر في منطقة الجبل الاخضر) وبان يعين عمه طارق رئيسا للوزراء (وهذا ما حصل فعلا) خاصة وانه يتمتع بتأييد طبقة التجار .

– بالنسبة لظفار ، تقترح المقالة البرنامج واحدا من أمرين : التعاون مع بقايا جبهة تحرير ظفار (يوسف علوي وجماعته) لعزل الجبهة او فصل ظفار عن السلطنة اذا تعذر استمالة سكانها للتعاون مع قابوس .

– التعاون مع حكام الخليج وفتح السلطنة أمام التجارة الخارجية .

– تتجه كل النصائح حول علاقة السلطنة ببريطانيا الى تخفيف الاعباء التي تفرضها الاولى على الثانية . لذا تقترح المقالة اولا : الاستغناء عن خدمات الموظفين البريطانيين الذين خدموا على عهد والده واستبدالهم بعمانيين . ثانيا : الاحتفاظ بقاعدتي مصيرة وصلالة ولكن رفض رد السلطان بضباط بريطانيين يخوضون حروبه الداخلية نيابة عنه . من هنا الاقتراح بأن يتعاقد السلطان مع ضباط مرتزقة من اقطار اخرى غير بريطانيا . ثالثا : اقامة علاقات دبلوماسية مع البلدان الاخرى .

ولا عجب ان تكون السلطنة نفذت القسط الاوفر من هذه الارشادات .

فعلى الصعيد السياسي الداخلي ، جرى فعلا الاستغناء عن خدمات معظم الموظفين المتعاونين مع سعيد . ولكن كبار الضباط استبدلوا بضباط انكليز . لا بل ان عدد الضباط الانكليز ارتفع الى ٢٠٠ خلال الاشهر الاخيرة لتدارك خطورة الثورة في ظفار .

لم يستطع طارق استكمال وزارته حتى الان . واذا كان نظام الحكم الجديد قد الغى المظاهر الخارجية لحكم سعيد بن تيمور (كالقيود على السفر والتنقل وبعض التحريمات الفولكلورية التي سبق ذكرها في هذه السلسلة) ، الا ان المشاريع التي يتغنى بها الحكم حول المدارس والمستشفيات والمزارع النموذجية باقية حبرا على ورق طالما أن القسم الاوفر من الميزانية يذهب لتمويل الحرب ضد الثورة في ظفار . كما أن قسطا وفيرا من دخل السلطنة ما زال بتصرف سعيد بن تيمور الذي اودعه في احد المصارف الاوروبية .

مع مطلع عام ١٩٧١ ، ارسلت السلطنة « بعثة صداقة » زارت معظم الاقطار العربية (باستثناء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي رفضت استقبالها) . ولكن يبدو ان البعثة اخفقت بالنسبة لمرماها الاساسي – الدخول الى الجامعة العربية . فهذا ما تعارضه الجمهورية العربية المتحدة ، التي تعتبر أن الشرط المسبق لقبول سلطنة عمان في الجامعة هو الجلاء عن القواعد العسكرية البريطانية. هذا في حين لا زال رئيس الوزراء ، طارق بن تيمور ، ينكر اية معرفة باتفاقية بين دولته وبريطانيا بهذا الصدد .

الموقف من الثورة في ظفار

حتى الان باءت كل محاولات الانكليز وقابوس لتصفية الثورة في ظفار بفشل ذريع . وقد تمت هذه المحاولات على ثلاثة مستويات . اولا : محاولة قطع الصلة العضوية بين النظام الوطني في اليمن الجنوبية وبين الثورة في الخليج .ويتم ذلك اما عن طريق استعادة مخطط عام ١٩٦٨ – تسلل المرتزقة من السعودية في محاولة لفصل حضرموت والمهرة عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية – واما بواسطة تكثيف الضغوط الدبلوماسية والمادية على الجمهورية للتخلي عن دعم الثورة في الخليج .

ثانيا : كان طبيعيا ان تتحلق حول طارق على الاخص كل العناصر الرجعية في جبهة تحرير ظفار وتمهد بالتعاون معه لضرب الثورة من الداخل . وبالفعل ، فقد ارسلت عدة عناصر من الجبهة المذكورة الى منطقة القتال خلال عام ١٩٦٩ متظاهرة بالتأييد لخط الجبهة الشعبية الجديد . لكنها ما لبثت أن رفعت راية « النضال ضد الشيوعية » . وتمكنت من أن توجد بعض المرتكزات لها في المنطقة الشرقية حيث اعلنت حركة انقسامية في سبتمبر ١٩٧٠ . كانت الخطة تقضي باعتقال ٤٠ كادرا من كوادر الجبهة في المنطقة الشرقية (ومعظمهم من المرشدين السياسيين) وتسليمهم للسلطات. الا ان قوات جيش التحرير الشعبي تحركت من المنطقتين الغربية والوسطى وطوقت العناصر المرتدة ، وتمكنت اخيرا من تحرير المعتقلين . ففر معظم القادة الرجعيين وسلموا انفسهم للسلطة ، بينما وقع بعضهم في الاسر .بذلك قضي على المحاولة الانقسامية . وتعززت مكانة العناصر الوطنية والتقدمية داخل الجبهة الشعبية وفي أوساط الجماهير .

ثالثا : واخيرا ، تحاول السلطات تصعيد العمليات العسكرية على مستويين : الهجوم على المناطق التي يسيطر عليها جيش التحرير الشعبي على الخط الاحمر وفي المنطقة الغربية في محاولة لاستعادة مراكز خسرها ، وبذل نشاط دعاوي واعلامي واسع يرمي الى تحييد السكان او استمالتهم .

الا ان الهزائم التي منيت بها الحرب النفسية جديرة بالذكر . فثمة ملصقات ومنشورات توزع ضد « الشيوعية » وتدعو سكان الجبل للنزول الى الريف . لكن اذاعة صلالة تمطر سكان ظفار قاطبة بالشتائم ، والسلطة التي قررت رفع الحصار الاقتصادي على الجبل ما لبثت ان اعادت فرضه من جديد !

تلك هي السمات العامة لاستراتيجية العدو في الخليج والمرحلة الراهنة في عمان وظفار . فما هي الستراتيجية المقابلة لقوى حركة التحرر الوطني وعلى رأسها الثورة في ظفار ، هذا ما سوف نجيب عليه في الحلقة القادمة ، والاخيرة ، من هذه الدراسة .



سلطة البورجوازيّة البيروقراطية في مصر

بقلم : مناضل مصري

هذا المقال جاءنا من احد المناضلين التقدميين في مصر ، وهو يمثل وجهة نظر احدى المحاولات الماركسية لتحليل طبيعة السلطة القائمة ، وبالرغم من اتفاقنا مع الاتجاه العام للتحليل الا اننا نعلن عدم موافقتنا على تفسير القضية القومية كما ورد في سياق المقال ..

نشأت علاقات الانتاج الرأسمالية في مصر داخل اطار التبعية الاستعمارية ، اي اطار الرأسمالية العالمية في آخر مراحلها ولم يكن في استطاعتها أن تكون تكرارا لنشأة الرأسمالية في الغرب .وباستثناء فئة « الكومبرادور » اي الوكلاء المباشرون للمؤسسات الاستعمارية ، فقد نشأت الرأسمالية المصرية متناقضة المصالح مع الاستعمار تقف على اقدام صنيعتها بنفسها ، ولم يكن من المتصور ان يرحب راس المال الاستعماري بنشأة اقتصاد رأسمالي ينافسه في البلاد التابعة له ، ولكن هذه الراسمالية لم تكن تستطيع الافلات من هذه الدرجة أو تلك من درجات التبعية للاستعمار الذي كان قد اكمل اقتسام أسواق العالم .

لقد نشأت هذه الرأسمالية من ناحية اساسية مستمدة جذورها من كبار ملاكي الارض الذين كانت العلاقات البرجوازية تتغلغل في اقتصادهم مع انتشار زراعة القطن الذي ادخل مصر الى دائرة التبادل الرأسمالي العالمي ، معتمدة على ما يجنون من ارباح نتيجة لبيع القطن وقام بعضهم في بادىء الامر باستثمار ما لديهم من فائض في الشركات الرأسمالية الاجنبية التي يرتبط نشاطها بالانتاج الزراعي ، ثم تفتحت أمام البعض الاخر آفاق العمل المستقل في الصناعة والتجارة وخاصة بعد ثورة ١٩ . اي أن الرأسمالية القومية المصرية نشأت منذ البداية راسمالية كبيرة . ونتيجة للظروف التي احاطت بمولدها على ايدي كبار ملاكي الارض فلم يكن امامها أن تحاول طرح المسألة الزراعية للحل ، لخلق سوق رأسمالية في الريف كما كان الحال مع البرجوازيات الغربية عند نشأتها . فلم تطرح ابدا شعارات خاصة بالارض ، وكان محكوما عليها نتيجة لذلك ان تظل اسيرة التخلف :زعزعة الاساس فهي اذن رأسمالية بلد تابع تقوم اقتصادها على هامش السوق الاستعمارية ، في الصناعات الخفيفة ، دون قاعدة متينة في الريف ، ومن المحال أن تعرف في تطورها تلك الدرجة النسبية من النمو المتوازن لقطاعاتها المختلفة .

وكانت شعاراتها قاصرة على الاستقلال والدستور ، انعكاسا لطموحها الى السيطرة على السوق وعلى السلطة ، وكانت تعتمد على الاستيلاء جزئيا وتدريجيا بطريقة بطيئة قاتلة البطء على مواقع اقتصادية وسياسية . فاشتركت في اعقاب ثورة ١٩ في السلطة دون أن تسيطر عليها . فقد كانت عاجزة منذ البداية عن الاطاحة بالاستعمار وكبار ملاك الارض وقد فرض عليها ان تقنع باقتسام الغنيمة معهما .

وعلى الرغم من نشأة هذه البرجوازية في ظروف متقدمة من الصراع الطبقي على النطاق العالمي والداخلي ، اذ أن عودها بدأ يشتد بعد ثورة اكتوبر . فقد كان موقفها من حركة الجماهير الشعبية موقفا مزدوجا فهي تحاول استخدام الشارع للضغط على العدو ومساومته وقد حققت درجة معينة من الديموقراطية البرجوازية المحدودة لنفسها ، كما كسبت الجماهير بعض الحريات السياسية النسبية ولكن ما اكثر ما وجهت الضربات الى اشد القوى ثورية .

وبالاضافة الى ذلك ، ونتيجة لتزعزع قاعدتها الاقتصادية ، كانت متواضعة المطامع فلم تتلمظ على السوق العربية ، واحاطت مصريتها بسياج محكم ، كما لم تحاول أن ترتبط بالحركة الوطنية العربية، واعتبر قائد الثورةالبرجوازية سنة ١٩١٩ البلاد العربية مجموعة اصفار .

ونمت هذه البرجوازية القومية حتى اعقاب الحرب العالمية الثانية حتى وصل مجموع راس المال الذي يملكه مصريون ٣٩ بالمئة من مجموع الاستثمارات الرأسمالية ، لتواجه علاقات عالمية جديدة . فالسوق الرأسمالية لم تعد السوق الوحيدة بل لقد برزت في مواجهتها سوق اشتراكية ، وتقلص نفوذ الامبرياليات القديمة وبرز دور الاستعمار الاميركي ، وتعاظمت حركة التحرر الوطني في شتى البلاد المستعمرة والتابعة ، وظهرت الجماهير الشعبية على المسرح السياسي كقوة لا يمكن اغفال وزنها. وكان نمو الرأسمالية المصرية يتناقض مع خصائص نشأتها ، فكلما ازداد نموها برزت قضية العلاقات المتخلفة في الريف كعائق هائل امام هذا النمو ، وكلما اشتد خطر الجماهير الشعبية وبدأت تستكمل وعيها وتعرف طريقها الى الاشكال المختلفة للتنظيمات الاقتصادية والسياسية المستقلة برزت خطورة الاشكال البرلمانية ، والحريات السياسية النسبية .

وكانت حركة ٢٣ مايو مخرجا لتفاقم ازمة الحكم في النظام القديم ، ومحاولة لان تستكمل البرجوازية القومية سيطرتها الكاملة على السلطة والاقتصاد ، وان تفتح الطريق امام تطور العلاقات الرأسمالية في مواجهة اوضاع عالمية جديدة ، وعلى الاخص لتوجيه الضربات الى حركة الجماهير الشعبية ومكاسبها الديمقراطية .

البيروقراطية البورجوازية

لم تكن السلطة الجديدة بقادرة على ان تقفز خارج العلاقات الطبقية التاريخية . لقد ظلت تمارس دورها الاقتصادي كحلقة من حلقات الثورة البرجوازية تتطلع الى افق جديد ، وسقطت كل مكاسب الاستقلال في فم البرجوازية الكبيرة . لقد بلغت ارباح الفترة من ٥٦ — ٥٨ ٣٨٫٨ بالمئة في الشركات الغذائية و ٢٥٫٥ بالمئة في صناعة النسيج بل لقد بلغت الارباح في عام ٥٨ — ١٩٥٩ بمفرده في ١٤١ شركة مساهمة ٣٥ بالمئة من راس المال ، ٢٣ بالمئة من مجموع ما يملكه المساهمون . بل أن معظم الشركات التي امتت في عام ٦١ كان راسمالها قد تضاعف في الفترة التي تلت ١٩٥٢ .

ونتيجة لتزعزع اركان البرجوازية المصرية كطبقة ، ولاختلال نموها وافتقاره الى التوازن النسبي فقد كانت السلطة الجديدة مدعوة منذ البداية لتحقيق التراكم الرأسمالي ، وهو تراكم يختلف بطبيعة الحال عن التراكم البدائي الذي نشأت على أساسه الرأسمالية ويمكن أن نسميه التراكم البيروقراطي ، فهو تراكم تقوم به السلطة وسط علاقاترأسمالية قائمة بالفعل لخلق القاعدة الاقتصادية لرأسمالية مستقلة . وفي المرحلة الاولى بدأ تحقيق التراكم بالاصلاح الزراعي ، بأن بدأت الدولة تجمع تحت سيطرتها ما كان يحصل عليه كبار الملاك من استغلال الفلاحين فقد بلغت ايرادات الدولة من اراضي الاصلاح الزراعي اي الاراضي التي لم يستكمل توزيعها على الفلاحين ٢٫٧٥٤٫٨٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٥، ثم اعقب ذلك الاستيلاء على ممتلكات الشركات والبنوك الاستعمارية وخلق المؤسسة الاقتصادية .

وفي هذه المرحلة بدأت البراعم الجديدة للبيروقراطية البرجوازية في التفتح . فالرأسمالية القومية موزعة في الصناعات الخفيفة التي تدر ارباحا هائلة ، وبعض اجزائها قد وصلت الى درجة عالية من التركز وحققت اوضاعا احتكارية تسد الطريق أمام النمو الرأسمالي . وكان من الممكن ان تستقر هذه الاوضاع كما هو الحال في الهند على سبيل المثال ، ولكنالظروف المحيطة بمصر كانت تختلف كل الاختلاف ، منها اضمحلال كبار الملاك ، كما أن تحقيق الاستقلال وتدعيمه تم في مواجهة تحديات تدفع بالتناقضات الى الاحتدام ، وجود اسرائيل كرأس حربة عسكرية واقتصادية موجهة بشكل دائم الى صدرها ، ارتباط الاستقلال بالعالم العربي في مجموعه وما يدور فيه نتيجة لسياسة الاحلاف الاستعمارية ، ثم في النهاية بروز سلطة جديدة ليست مرتبطة بهذا الجزء او ذاك من البرجوازية الكبيرة القومية ، ولكنها مكونة من افراد ينحدرون من اصول طبقة تنتمي على الاغلب الى البرجوازية الصغيرة ولم ينصهروا في بوتقة البرجوازية الكبيرة السياسية او الاقتصادية . وكان دور العناصر البيروقراطية الجديدة هو اقامة رأسمالية دولة تزيل العوائق امام تطور الرأسمالية ، وتعمل على أن تصب كل مصادر التمويل في خلق قاعدة رأسمالية على اسس جديدة . وكانت هذه العناصر الجديدة تبدو كجزء متميز في الرأسمالية المصرية احمد فؤاد ، محمد رشدي ، محمد العتال ، حسن ابراهيم الخ .. كانوا يحملون الماء الى طاحونة الرأسمالية التقليدية . ولكن التناقضات كانت تزداد احتداما بين هذه العناصر وبين الرأسمالية التقليدية ، فلقد كان هناك تناقض حاد بين المتطلبات الموضوعية الضرورية لتطور الرأسمالية وبين المصالح الجزئية المؤقتة لافراد الرأسمالية المصرية الكبيرة الذين نشأوا في شبكة العلاقات القديمة ، واتجهت الاستثمارات بعيدا عن الصناعة ، ففي عام ٥٦ على سبيل المثال بلغت استثمارات قطاع المباني ٤٧٫٣ بالمئة من مجموع الاستثمارات و ٧٥٫٨ بالمئة من مجموع الاستثمارات الخاصة ، وقد ادى احجام الرأسمالية التقليدية عن الاسهام في عملية التراكم اللازم لخلق القاعدة الرأسمالية الى تعاظم دور عناصر البرجوازية البيروقراطية وتزايد تمايزها وبروز مصالح لها مختلفة عن مصالح الرأسمالية التقليدية . وكانت اجراءات « يوليو ٦١ » انفجارا لهذا التناقض بين مصالح البيروقراطية البرجوازية والبرجوازية التقليدية . لقد سيطرت هذه المجموعات التي تشكل طبقة جديدة في مرحلة التكوين على الدعامات الرئيسية للاقتصاد الرأسمالي في مصر .

وهنا يجب ان نفرق بين البرجوازية البيروقراطية كطبقة اجتماعية وبين البيروقراطية كاداة ضرورية في كل اجهزة الدولة القائمة على الاستغلال لديها سلطة الادارة واتخاذ القرارات . فالجهاز البيروقراطي القديم في مصر ظل مستمرا بعد ٥٢ بعد ادخال بعض التعديلات الضرورية عليه، اما البرجوازية البيروقراطية فهي طبقة جديدة لم تنشأ وتتشكل داخل البيروقراطية خلال عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي، بل نشأت وتشكلت اساسا من خارج افراد الجهاز البيروقراطي القديم ، ولم تجند افرادها استنادا الى مناصبهم في السلم التصاعدي للبيروقراطية القديمة ، بل انطلاقا من ادماج كادر جديد من قلة من السياسيين وجمهرة من الفنيين داخل الحلقة الموثوق بها من العسكريين الذين احاطوا بضباط يوليو منذ البداية ، ويضاف الى هؤلاء عدد لا يستهان به من منظمي شركات الرأسمالية التقليدية ومديري اعمالها .

ومن الخطأ اعتمادا على كلمة بيروقراطية الوقوع في براثن الفكر البرجوازي ، والقول بان هذه الفئة الاجتماعية تتجه بحكم تركيبها المهني الى القيادة التكنوقراطية ، وتقديم جداول عن نسبة الحاصلين منهم على المؤهلات الجامعية العالية ، فليستالكفاءة الفنية مقياسا لصعود احد في هذا السلمالبيروقراطي، الذي لا يقتصر دوره على اتخاذ القرارات والحصول على امتيازات بل يعيد تشكيل طبقات المجتمع وفقا لاهدافه .

مجموعات واجنحة

وقد نشأت هذهالبرجوازية البيروقراطية وهي ابعد ما تكون عن التجانس ، مجموعات واجنحةتحيط بالقمم المرتبطة مباشرة بالحلقة الداخلية من القادة السياسيين الذين كانوا بدورهم يعكسون اوجها مختلفة من نمو الرأسمالية المصرية بكل ما فيه من تناقضات. وكان من الطبيعي ان تنزوي تلك المجموعات المحيطة بالداعين الى أن تلعب رأسمالية الدولة دور البقرة الحلوب للقطاع الخاص ، تقوم نيابة عنه بالمشروعات التي يعجز عن القيام بها وتفتح له مجالات اجتناء الارباح المضمونة (بغدادي ، كمال الدين حسين ، حسن ابراهيم) وهؤلاء بطبيعة الحال من اصحاب الاتجاه الى البرامج شديدة التواضع في التصنيع ، كما يعملون على الا تستفحل التناقضات مع رأس المال الاستعماري الاميركي والالماني الغربي على وجه الخصوص، كما يدعون الى سياسة انعزالية الى حد ما فيما يتعلق بالسوق العربية ، ويحذرون من « التورط » في مشكلات العالم العربي .

وبدأت المجموعات والاجنحة التي تعد بدايات تكوين البرجوازية البيروقراطية كطبقة اجتماعية تجد ارضا مشتركة في تركز كل ملكيات الدولة في هيكل اقتصادي واحد ، ولكن هذه الارض المشتركة كانت ميدانا لصراع بين الكتل المختلفة داخل هذه الطبقة التي تسير في طريقها الى التكوين ، ويمكن أن نميز داخلها اتجاهين اساسيين : الاتجاه المسيطر، وهو أكثر تماسكا في اتجاهه الى توسيع نطاق رأسمالية الدولة على حساب الرأسمالية التقليدية ، واكثر طموحا الى التأميم ، والحد من الملكيات الكبيرة للارض وفتح المجال امام سيطرة رأسمالية الدولة على أجهزة التسويق والتعاون الريفية وعلى مزيد من الاراضي المستصلحة . ومن المنطقي أن يكون هذا الاتجاه اعلى صوتا في مجال التناقض مع الاستعمار . ونتيجة لذلك كان هذا الاتجاه هو الذي يتبنى « الاشتراكية » قومية الطراز التي تعني سيطرة الدولة على الانتاج ، و « الدولة هي نحن » . والاتجاه الاخر أكثر ميلا الى افساح المجال امام النشاط الاستثماري لراس المال الخاص والمتهادن مع الملكيات الكبيرة في الريف واكثر تطلعا الى البحث عن الانتقال اي انتقال الرأسمالية المتخلفة التابعة الهشة المزعزعة الاركان الى رأسمالية جديدة مستقلة ذات قاعدة اقتصادية وطيدة ، تفتح الباب امام احتمالات متغايرة للنمو وفقا لميزان القوى الطبقة على النطاق العالمي والمحلي .



وقد ادى هذا الوضع الذي كان لا بد وان ينتقل الى التحدد ، الى بروز سياسة مراكز القوى ، وتعدد المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بالنشاط الانتاجي الواحد لتوزيع المغانم وللقيام بتسويات ، وحلول وسطى بين المصالح المتعارضة الممثلة في عدد متضخم من المناصب الادارية العليا .

ويمكن الوصول الى أن ملكية الدولة لوسائل الانتاج الرئيسية هي الشكل القانوني الذي تمارس به البورجوازية البيروقراطية سيطرتها الفعلية على وسائل الانتاج ، فالتفاوت الهائل في « الاجور » وهي ليست الا احدى قنوات الدخل لهذه الطبقة والذي يصل الى ٣٣ ضعفا والذي لا مثيل له في اي بلد من بلدان العالم الرأسمالي ، والالغاء الكامل لحقوق العاملين في تنظيماتهم السياسية او النقابية المستقلة ، وابعادهم الكامل عن مراكز اتخاذ القرارات يشيران الى أن علاقة العاملين بالقطاع العام بقممه المسيطرة هي علاقة المستغلين بالذين يستغلونهم .

فوضى الانتاج

لا يتم التراكم البيروقراطي لخدمة الجماهير الشعبية فهناك اولا النمو الطفيلي للجهاز الاداري والتوسع في خلق« المناصب العليا (٦١ بالمئة من ناحية العدد و ٢١٥ بالمئة من ناحية الدخل) مقابل انخفاض عدد الوظائف العمالية» في القطاع العام واثناء الفترة من ٦٢—٦٣ ، ٦٦—٦٧ وقد زاد الاستهلاك في قطاع الدولة خلال خمس سنوات بمقدار ٥٥٫٢ بالمئة مقابل ١٧٫٢ بالمئة في قطاع الافراد ، اي ان ما هللت له صحافة البيروقراطية حول ارتفاع المقدرة الشرائية وزيادة الاستهلاك كان في حقيقته امتيازا طبقيا للمسيطرين على اجهزة الادارة والتوجيه ووضع الفائض الاقتصادي تحت تصرفهم ، وعبئا على التنمية . ولكن الى اي مدى أمكن البرجوازية البيروقراطية ان تحقق هدفها في اقامة اقتصاد رأسمالي مزدهر في عالم تضمحل فيه العلاقات الرأسمالية وتزداد ازمتها استفحالا ؟ هل نجحت في اقامة القاعدة الاساسية التي تنمو نموا مطردا وترتكز عليها المشروعات الانتاجية المترابطة ، اي هل نجحت في اقامة اقتصاد قائم على التخطيط ؟ لا يمكن انكار ان هناك درجة معينة من وضع برامج للاستثمار ومحاولة التوفيق بينها لا علاقة لها بالتخطيط الشامل الذي يدخل في حسابه الانتاج والعمالة والاستهلاك والدخول مجتمعة فالانتاج في مصر تتحكم فيه الطلبيات التي يتسع لها « السوق » ، وهو يتجه لاشباع الطلب الذي يخلقه التفاوت الهائل في الدخول وذلك الطلب هو الذي يحدد الاولويات في الانتاج حتى أن لم تكن القاعدة الاقتصادية قد نضجت لتلبيته مثل صناعة السياراتالخاصة والادوات المنزلية الكهربية وسائر الكماليات.. مما يدفع المشروعات الى الاعتماد على سلع وسيطة واحيانا اساسية مستوردة باهظة التكلفة . ولنأخذ صناعة الادوية على سبيل المثال لنر نسبة ما تنتجه من أدوية للامراض المستوطنة وامراض الصدر من ناحية والفيتامينات والمقويات وادوات التجميل من ناحية اخرى ، وحتى ما ينفق على الخدمات ففي بلد ترتفع فيه نسبة الامية الى ٧٠ بالمئة يتضاعف فيه عدد الذين يدرسون في التعليم العالي ثلاث مرات كل عشر سنوات . بالاضافة الى أن المبدأ الموجه للانتاج هو « الربح » الذي تحققه الوحدة الاقتصادية وتحقق مركزا ممتازا للمسيطرين عليها لا كفاءة هذه الوحدة في تطورها لمجموع الاقتصاد القومي ، وفي اثارها بالنسبة للتنمية ، لذلك نجد المنافسة الحادة بين الوحدات المختلفة التي تنتج نفس السلعة او تؤدي نفس الخدمة، ويتضح ذلك في مجال التجارة الخارجية على اسوأ صورة . ولا تعكس الارقام الاجمالية التي تقدمها البيروقراطية عن نجاحاتها الصورة الحقيقية للانتاج ، فقد كان تحقيق مشروع السنوات الخمس الاول بمقدار ٩٠ بالمئة وهو متوسط حسابي بين تجاوز اهداف الخطة في مجالات ثانوية والقصور عن تحقيقها في المجالات الرئيسية (شارل بتلهايم) . وان العامل الموجه للاقتصاد هو «المربح» ربح البيروقراطية كطبقة من ناحية في حصولها على نصيب الاسد من الفائض الاقتصادي الذي لا يتجه الى التنمية وفي توجيه هذه التنمية الى تحقيق متطلباتها ، وربح افرادها ومجموعاتها المختلفة من ناحية اخرى ، وهناك تناقضات حادة بين مكاسب البيروقراطية كطبقة ومكاسب افرادها ومجموعاتها كل على حدة فيما يتعلق بمعدل التنمية ومجال الاستثمار خارج رأسمالية الدولة الذي تتجه اليه ما يتراكم من أرباح .

ان فوضى الانتاج جزء جوهري عن منطق رأسمالية الدولة التي لا تهدف الى تلبية الاحتياجات الاساسية للجماهير الشعبية ، وليس خللا عارضا ناشئا عن وجود علاقات الرأسمالية الخاصة .

ويطرح نضج هذه الطبقة التي في طور التكوين واتجاهها الى التبلور العديد من القضايا التي تؤدي الى اعادة النظر في نقاط ابتدائها ، ولان الانتاج من أجل الانتاج وهو شعار الرأسمالية الطافي على السطح في فترات التراكم لا يعود هو الشعار السائد : فالتوسع في التأميم وشد الاحزمة على البطون، والعلاقات مع السوق الرأسمالية العالمية لا تظل في نفس الوضع داخل الاوضاع الجديدة التي طبعت فيها هذه الطبقة المجتمع بطابعها ، او العلاقات الدولية المتغيرة .

مجتمع البيروقراطية

لقد وجهت الطبقة الجديدة ضرباتها الى رأس المال الكومبرادوري ، والى رأس المال الاستعماري كما عملت على تصفية كبار ملاك الارض كطبقة ، وقد ادى ذلك الى الخروج من قبضة السيطرة الاستعمارية الاقتصادية . ونجد اثر ذلك في الريف فقد فتح الباب على مصراعيه لنمو العلاقات الرأسمالية في الريف . وقد نمت الطبقة الرأسمالية الزراعية (من ١٠ الى ٥٠ فدانا) من ناحية العدد ومن ناحية حجم الملكية ومن ناحية نسبة ما يمتلكون من ارض الى الزمام العام .

وعلى الرغم من أن صغار الفلاحين الذين يمتلكون من فدانين الى خمسة قد زاد نصيبهم من الارض وارتفع متوسط الملكية للفرد فان من يمتلكون اقل منفدانين تزداد ملكيتهم تدهورا وتتفتت بشكل هائل وهم لا يقلون عددا عن مليون فلاح ، فالقوانين الرأسمالية بشكلها الكلاسيكي تؤدي دورها على اكمل وجه في الريف المصري بالاضافة الى الملكيات القزمية لا يمكن ان تستوعب نصف طاقة العمل لاسر افرادها ، مما يدفعهم الى محاولة بيع قوة عملهم موسميا في سوق عمل تغص بـ ١٤ مليون من افراد اسر فلاحية (٧٣ بالمئة من الفلاحين) لا يملكون ارضا على الاطلاق (جدول الفيبر دربل) ان جيش العمل الاحتياطي في الريف هائل ، وهو مجال خصب للبطالة السافرة والمقنعة ويتدفق الالاف الى المدن بحثا عن عمل بعيدا عن ريف يخضع للسيطرة المزدوجة من جانب البيروقراطية التي تسيطر على اجهزة التمويل والاقراض والتسويق متحالفة مع الرأسمالية الزراعية سندها الاجتماعي في الريف . ان البورجوازية البيروقراطية لم تقم بثورة زراعية في الريف رغم التحولات التي ادخلتها في التركيب الطبقي له . وفي المدينة نلتقي بنصف مليون من البورجوازية المتوسطة تعمل في الصناعة حول القطاع العام وفي التجارة بالاضافة الى بقايا البورجوازية الكبيرة التقليدية في المقاولات والعقارات وهم فئات اجتماعية تقتسم فائض القيمة مع البورجوازية البيروقراطية .

ورغم أن البورجوازية الصغيرة في مجموعها تتعرض للقهر الاقتصادي والسياسي الا آن مراتبها العليا يتساقط عليها فتات منمائدة التصنيع كما أن ابناءها هم الكوادر الفنية التي تدمجها الطبقة البيروقراطية في جهازها ، وهم يشاركون في ثمار التطفل فالعمالة الزائفة التي لا تقوم على احتياجات فعلية للانتاج تمثل رشوة لهذه الفئات المثقفة عالية الصوت ، وهي ليست حلا للبطالة بل جزء من سلسلة تفاقم البطالة مستقبلا . ان صفوة البورجوازية الصغيرة تربطها وشائج من التبعية بالبيروقراطية وتحلم بآفاق من الصعود في اجهزتها وفي المجال العمالي ، ازدادت الطبقة العاملة عددا وتتعرض لتكثيف الاستغلال ، محرومة من كافة الاجهزة الاقتصادية والسياسية التي تستخدمها كاسلحة في الحصول على حقوقها. ولكن التصور الرأسمالي مكن من خلق فئة اجتماعية هي : الارستقراطية العمالية في المجال النقابي الذي يفتقر تماما الى ابسط الحقوق الديمقراطية ، وتنتزع هذه الارستقراطية مكاسب ضخمة وتلعب دور العميل المباشر للبيروقراطية .

الوضع الدولي

نشأت هذه الطبقة مع تعاظم دور المعسكر الاشتراكي الاقتصادي السياسي وتفاقم أزمة الرأسمالية العالمية ، واشتداد عود حركات التحرر الوطني ، وقد مكن ذلك الوضع المواتي هذه الطبقة من أن تسدد الى الاستعمار ضربات قاصمة وان تحقق استقلالا سياسيا واقتصاديا من الناحية الاساسية . ولكن يجب الا نذهب بهذا الاستقلال بعيدا . فالعملية الانتاجية الرأسمالية عملية مترابطة على النطاق العالمي ، ولا يجب أن نأخذ لحظة تاريخية ونعزلها خارج السياق الذي تتطور فيه الرأسمالية . فهي لم تكف ابدا عن أن تبحث لنفسها عن عقد صلات مع السوق الرأسمالية العالمية : الولايات المتحدة والمانيا الغربية واليابان ، ولكنها ليست علاقات التبعية القديمة بل علاقات البحث لاقدامها التي بدأت تعرف القوة عن مواقع داخل السوق المصرية والعربية والعالمية .. ولما كانت هذه الطبقة لا تعرف الاعتماد على الجماهير في صداماتها مع الاستعمار ولا تقوى على خوض حرب دامية مع الامبريالية فان عناصر المهادنة ماثلة في صميم وضعها في اشد لحظات احتدام الصراع مع الاستعمار مثل التسوية بعد انتصار ٥٦ بمرور السفن الاسرائيلية في خليج العقبة والاقرار الفعلي بحدود التوسع الاسرائيلي بالموافقة على قوات طوارىء تحرس هذه الحدود ، ومحاولة التفاهم مع شركات ملاحة اميركية على توسيع القناة ، بالاضافة الى القروض والتسهيلات الائتمانية التي سعت الى عقدها مع الغرب الاستعماري .

المراجعة السوفياتية

ولكن المعسكر الاشتراكي قد بدأ يعاني من هجمات المراجعة ممثلة في قيادة الاتحاد

السوفياتي التي عملت على تخريب وحدة المعسكر ، والتهادن مع الاستعمار الاميركي والتراخي في تقديم العون الى حركات التحرر الوطني وبروز خط التعايش السلمي باعتباره الخط العام للسياسة الخارجية لا أحد مباديء هذا الخط ، وخط المنافسة السلمية باعتبارها العامل الحاسم في تطور الثورة العالمية .

وعلى الرغم من هذا التطور فأن مكاسب ثورة اكتوبر الاشتراكية ، وما أرساه نصف قرن من البناء الاشتراكي وانتشار الايديولوجية الثورية كأساس للتحالف بين العمال والفلاحين السوفيات لم يذهبا ، وعلى الرغم من خطورة المراجعة التي تنتهي باستعادة الرأسمالية فأن القوى الاشتراكية والاساس الاشتراكي للمجتمع السوفياتي لم يخليا مكانهما للعلاقات الرأسمالية ، وما تزالان تمارسان دور العوائق والمناهضة لان تصل الاتجاهات المراجعة والمصالح التي تمثلها الى نتائجها المنطقية . ان جانبا من الدور الذي يلعبه الاتحاد السوفياتي على النطاق العالمي ما يزال استمرارا لخط الثورة الاشتراكية في مناهضة الامبريالية رغم الاتجاهات المعاكسة التي تعترض هذا الخط من جانب المراجعة والتي قد يكون لها الغلبة في هذا الموقف أو ذاك . أن موقف قيادة الاتحاد السوفياتي من الثورة الصينية موقف تخريبي على طول الخط ، ولكن هذه القيادة بعينها لا تستطيع ان تتخذ نفس الموقف في فيتنام كما أن تاريخ علاقاتها وطبيعة مصالحها بالنسبة للعالم العربي تختلف عن هذا الموقف أيضا وان تركت فيه المراجعة بصماتها الواضحة متزايدة الخطورة .

ان علاقة الاتحاد السوفياتي بمصر لم تكن ابدا علاقات استعمارية ، والاتحاد السوفياتي على وجه العموم لم تنجح المراجعة في تحويله الى بلد راسمالي وهي على الاخص لا تستطيع ان تنمى داخل الاتحاد السوفياتي طبقة امبريالية تعمل على تصدير رأس المال في غمضة عين . لقد ساعد الاتحاد السوفياتي

الطبقة الجديدة على أن تحصل على استقلال سياسي ، وان ترفض الاحلاف العسكرية ، وان تمشي خطواتها الاولى لبناء اقتصاد مستقل . ولكن علاقات التهاون مع الاستعمار الامريكي لدى المراجعة السوفياتية تلتقي باتجاهات البورجوازية البيروقراطية الى التهاون معه ، وتقدم لها دفعة قوية في اتجاه البحث عن هامش اوسع للتعامل والمشاركة في السوق الرأسمالية العالمية .

بل ان السياسة الانتهازية للقيادة السوفياتية والتي تبارك الطريق الذي تنتهجه البيروقراطية باعتباره طريقا غير رأسمالي للنمو ، يعطي هذه الطبقة سندا في مواصلة الهجوم على القوى الشعبية والثورية وتجعل من علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي بديلا من تقديم تنازلات للجماهير الشعبية اثناء الاصطدام مع الاستعمار . كما أن المراجعة السوفياتية قد ألحقت بالحركة الشيوعية والثورية العربية أفدح الأضرار الفكرية والسياسية والتنظيمية.

وحينما تنهض البيروقراطية المصرية بدور الحاجز القوي أمام نمو القوى اليسارية والثورات الشعبية التي يمكن أن تقودها الطبقة العاملة ، وتبرز أظافرها الحادة في معاداة الشيوعية في مصر والعالم العربي فأن ذلك يشكل أمام الاستعمار الامريكي نقاطا للتهاون لا يمكن اغفالها .

ومن ناحية أخرى ، فأن البورجوازية البيروقراطية لا يمكن أن تقيم اقتصادها الجديد داخل الاسوار المصرية كما لا يمكن لها أن تتجاهل حفاظا على استقلالها دور الاستعمار في العالم العربي . ان الخطة الاقتصادية تضع في حسابها السوق العربية أول ما تضع وتطرح قضية القومية العربية بشكل ملح . وان البيروقراطية المصرية تطرح قضية القومية العربية من زاوية مصالحها الانانية الضيقة ، فهي باعتبارها أكثر البورجوازيات العربية نموا مدعوة للسيطرة ، لذلك تقول بقومية عربية جاهزة الصنع مزقها الاستعمار ، يتحقق لها منذ مئات السنين مقومات القومية

وتدعو الى وحدة غير ديمقراطية تسيطر عليها . انها لا يمكن أن تفهم أبدا ان القومية العربية هي قومية في مرحلة التكوين ، لا تتشكل من أقاليم وقطاعات وأجزاء بل من قوميات متفاوتة النضج او في سبيل النضج ، فمصر قومية متكاملة وكذلك العراق وكذلك الحال مع البلاد او مجموعات من البلاد العربية على أساس تاريخي ، ان كل هذه القوميات المختلفة قد خضعت لعوامل مشتركة في تكوينها وتواجه أهدافا واحدة أمام نفس الاعداء هذا الاساس هو الاساس الموضوعي، لا لخلق قومية بورجوازية على أساس السوق الموحدة والدولة القومية الموحدة كما كان الحال في مرحلة الثورة البورجوازية بل لخلق قومية في مجرى الثورة الاشتراكية على أساس انصهار هذه القوميات بقيادة الطبقة العاملة، انصهارا يتيح ازدهار السمات القومية المختلفة ويتفادى تناحر البورجوازية المختلفة ، ويتم عبر مراحل تدريجية من الكفاح الشعبي المشترك لا وفق اتفاق مؤقت من أعلى بين القوى البورجوازية .

أن سياسة البورجوازية المصرية ازاء حركة التحرر العربي تميزت بالانانية القومية من ناحية والعداء للتنظيمات الشعبية والثورية والحريات الديمقراطية عموما ، لذلك لم تحقق في هذا المضمار نجاحا يتفق مع ما أحرزته قبل النكسة من انتصارات على الاعداء التقليديين للشعوب العربية ، وتضطر في أغلب الاحوال الى عقد صفقات سياسية مؤقتة مع البورجوازيات الحاكمة ، والى التهاون في احوال كثيرة مع القوى الرجعية ، فهي سياسة لا تقوم على قوى الثورة الحقيقية.

البناء السياسي

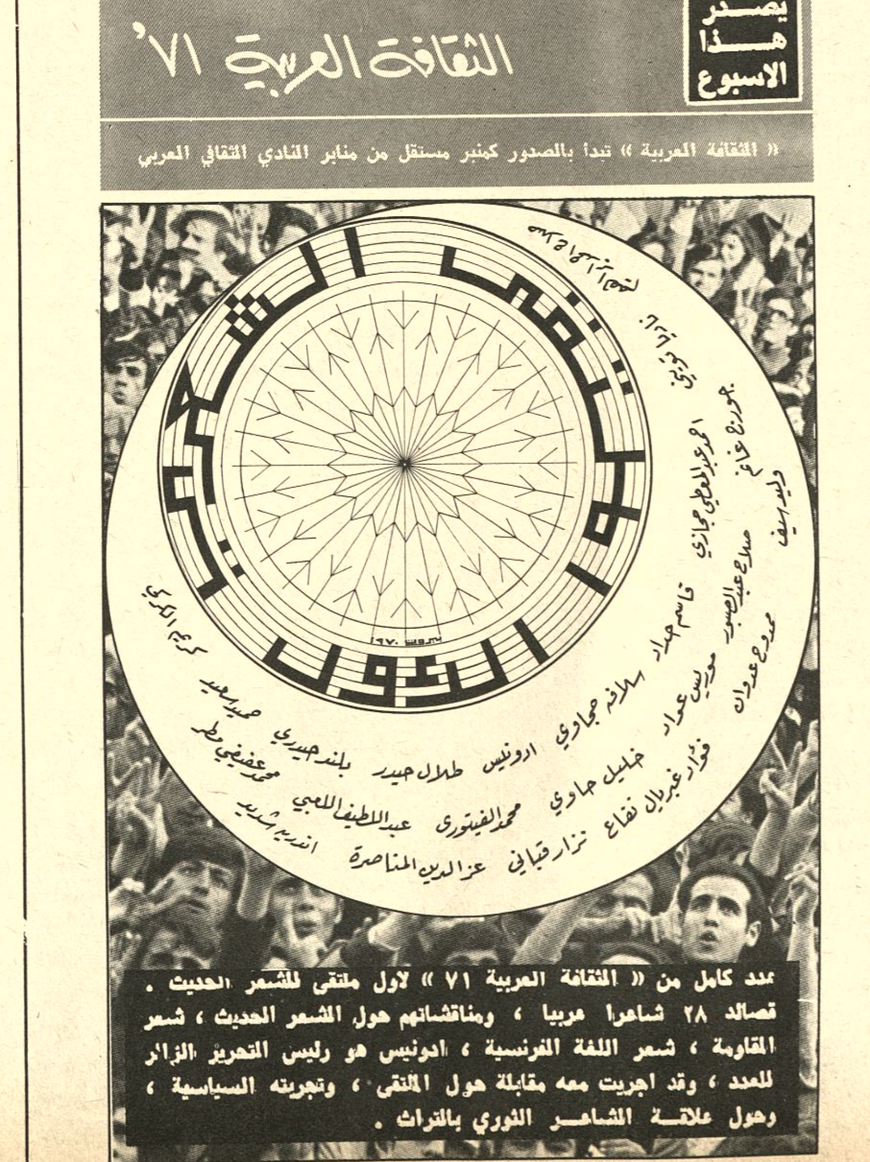
منذ البداية والبيروقراطية الحاكمة توجه الضربات الى حركة الجماهير الشعبية والى تنظيماتها السياسية والنقابية ، والى كل الحريات الديمقراطية التي انتزعتها هذه الجماهير . وكانت التنظيمات السياسية تجسيد لهذه السياسة ، والبيروقراطية لا تحكم بحزب سياسي جماهيري وتنظيمها السياسي ليس جهازها الحاكم ، فالسلطة واتخاذ القرارات في أيدي الحلقة الضيقة من المسؤولين يزاولونها من خلال الاجهزة العسكرية والبوليسية في المحل الاول ويبقى للتنظيم السياسي دور سلبي من الناحية الاساسية. تصفية التنظيمات والافراد والاتجاهات والحركات التي تظهر في صفوف الجماهير باحتكاره العمل السياسي ، الوصاية البيروقراطية على كل التنظيمات النقابية والمهنية واتحادات الطلبة والصحافة . لذلك لم يكن من المستغرب ان تتسلل اليه القوى الرجعية التقليدية بحكم سيطرتها التاريخية وان يكون نصله الحاد موجها الى اليسار .

ويتبنى هذا التنظيم الايديولوجية الرسمية الملفقة : فالاشتراكية تعني سطوة الدولة وابعاد الجماهير الشعبية من المشاركة والقومية تعني الجانب المتخلف المنعزل عن التضامن الاممي والاستفادة من التجارب الاشتراكية . واستبقاء العلاقات الراسمالية في الزراعة اعتمادا على تراثنا القومي ، والقيم الروحية تعني الاتكاء على الفكر المتخلف لاعاقة الفكر العلمي . وقد قدم ضرب البورجوازية التقليدية اساسا موضوعيا للحديث عن الغاء الاستغلال واعتبار ان هناك علاقات بورجوازية غير استغلالية . ولما كانت البورجوازية الصغيرة طبقة غفيرة العدد ، تتجه الى صفوتها لتجنيد كوادرها فان الايديولوجية الرسمية تغازل الميول الفكرية لهذه الطبقة دون ان تتبنى الجوانب الليبرالية لديها .

الهزيمة

لم تكن الهزيمة بالنسبة للطبقة التي حاولنا أن نقدم الخطوط العريضة لملامحها حدثا مستغربا . ان مصالحها المتناقضة مع الاستعمار ، والتي تدفعها في نفس الوقت الى قطع الطريق امام القوى الشعبية والثورية تضعها دائما في مأزق . وان التغير في الوضع العالمي ببروز الاتجاهات المراجعة في القيادة السوفياتية تسلب منها ورقة ضخمة من أوراق المناورة واللعب على الحبال، ولكن الهزيمة وضعت هذه الطبقة عند منعطف جديد . انها لا تستطيع مواصلة السير بنفس الطريقة القديمة ، وقد جاءت الهزيمة وهذه الطبقة على وشك تحقيق اهدافها الاساسية من الناحية الاقتصادية . فقد كانت بصدد استكمال فترة الانتقال ، فترة خلق الحد الادنى من هيكل رأسمالي حديث ، ورسوخ أقدامها وتبلورها كطبقة . وهي الان قد أنجزت مهمة ارساء هذا الهيكل وبدأت أمامها مشكلات جديدة ، مشكلات رأسمالية نامية . ان عناصر الازمة التي كانت مستترة في فترة البحث عن رؤوس أموال للتنمية ، والوثوب الملائم الى مواقع كان يحتلها رأس المال الاجنبي أو كبار الملاك او الرأسمالية التقليدية بدأت في البروز . مشكلات التسويق واختلال التوازن . وهي قد أحكمت قبضتها على السلطة السياسية منفردة ، وعلى الاقتصاد ، ولا بد ان تسعى جاهدة للبحث عن حرية للحركة في السوق الاستعمارية ، وعن المشاركة . وليست على استعداد في حل تناقضاتها مع الاستعمار الى اعطاء القوى الشعبية اي دور في المعركة ، فمعنى ذلك التنازل عن احتكارها للسلطة وانخفاض ارباحها ، وداخل شبكة العلاقات المحيطة بها لا بد من البحث عن تسويات وانصاف حلول مع القوى المعادية قد تهاونت مع الرجعية العربية ، وأطلقت يد فيصل في اليمن والخليج العربي وتحمي ظهر حسين ، وتعد العدة للاعتراف الفعلي باسرائيل وبحدودها الامنة مقابل الانسحاب ، كما بدأت في توجيه الضربات للثورة الفلسطينية التي تشكل بكل نواقصها منطقا جديدا في مواجهة الاستعمار والصهيونية ، منطق الحرب الشعبية . انها تعتبر الاستعمار الامريكي ليس العدو الاول في المنطقة ، بل تعتبر كل وزره قاصرا على مساندة اسرائيل وتصور تهاونها معه على أنه نوع من استخدام التناقض بينهما ، انها تتعهد للاستعمار الامريكي بالمحافظة على مصالحه في العالم العربي مقابل ان يضغط على اسرائيل للانسحاب ، واصبحت المعركة تعني الجيش النظامي فحسب ، استيراد اسلحة والتدريب عليها لاعطاء مركز أقوى في مفاوضات الحل السلمي.

ولا يمكن الوصول من ذلك الى ان البرجوازية البيروقراطية قد فقدت كل اساس للتناقضات مع الاستعمار الاميركي او الاستعمار العالمي ، فمصالحها متناقضة . ولكن ما يبدو الان جديدا هو وزن هذا التناقض والطريقة التي تمارس بها البرجوازية المصرية حله . هل اصبح هذا التناقض هو العامل الحاسم في توجيه سياستها وهل طريقة حله في الوضع الحالي تدفع الثورة الى الامام او تضع امامها العراقيل ؟ لقد اصبح العمل من اجل عزل الخط السياسي والفكري والتنظيمي لهذه الطبقة من قيادة الجماهير شرطا ضروريا لمواصلة المعركة ضد الاستعمار واسرائيل .



مشهد من احدى جلسات ندوة فلسطين

ندوة فلسطين العالمية الثانية في الكويت

من هم أصدقاء الثورة الفلسطينية؟

إغراق الندوة بالشخصيّات الداعية للتعايش مع إسرائيل وغياب عدد كبير من ممثلي الحركات والمنظمات اليساريّة والثوريّة

■ **بتاريخ ١٣–١٧ انعقدت ندوة فلسطين العالمية الثانية في الكويت ، بعد أن حصل الاتحاد العام لطلاب فلسطين على موافقة الحكومة الكويتية على تمويل نفقات الندوة التي بلغت حوالي ١٢٠ الف دينار كويتي ، وعلى أساس ذلك تم ادخال « طرف كويتي » للاشراف على الندوةهو جمعية الخريجين الكويتية .**

● **الاكاديميون و « دكاترةالثقافة الغربية » والعودة الى « اقناع الرأي العام الغربي »**

● **« مظاهرة فكرية استفادت منها الدولة الكويتية والنظام الكويتي » ! — جريدة كويتية —**

هذا الاتفاق مع حكومة الكويت هو الذي تحكم في طبيعة الندوة ، وحدد مهماتها ، وطابعها السياسي ، وهو الذي حدد نوعية الدعوة والمدعوين لحضور الندوة . فالحكومة الكويتية لم توافق ، بالطبع ، على تمويل نفقات الندوة من اجل « لا شيء » ، بل من اجل أن تستفيد منها الى ابعد الحدود سياسيا ودعاويا ..

هذا ما عبرت عنه بوضوح جريدة «السياسة» الكويتية اثناء انعقاد الندوة ، فقد كتبت افتتاحية بعنوان : ندوة فلسطين العالمية : ندوة كويتية استفادت منها الكويت ، وجاء في الافتتاحية : « ان ابعاد الندوة تتعدى هذا الواقع الملموس لتصل الى كونها مظاهرة فكرية استفادت منها الدولة الكويتية والنظام الكويتي ! » ..

وهذا الاتفاق مع الحكومة الكويتية حدد ، ايضا ، نوعية المدعوين على الصعيدين العالمي والعربي ، فجرت محاولة واضحة اشترك فيها الوسيط بين الطرفين الكويتي والفلسطيني هو السيد وليد خالدي ، لاغراق الندوة بالشخصيات الغربية الليبرالية وغيرها من الداعية الى التعايش مع اسرائيل بحجة ضرورة حضورها لكي يجري اقناعها — علميا ! بعدالة القضية الفلسطينية .. أما على الصعيد العربي ، فروعي ، كذلك ، ان تغرق الندوة بعدد كبير من الاكاديميين ودكاترة « الثقافة الغربية » .. المصالحين لمناقشة الغربيين من نفس منطقهم ، بالاضافة الى وفود عربية رسمية وشبه رسمية مع عدد محدود من ممثلي الحركات التقدمية والثورية .

ومن مراجعة اسماء المدعوين الاجانب — الذين تغيب بعضهم — نجد مثلا : اللورد كاردون صاحب الاقتراح البريطاني الذي تولد عنه قرار مجلس الامن المشهور . والسير هارولد بيلي وانطوني ناتنغ والباحي الادهم ، وشارل حلو ، والشيخ أمين الجميل (الذي حضر الندوة فعلا ، والقى كلمة ذكر فيها ان حزب الكتائب يعتبر العمل الفدائي مقدسا ! مع اشارة الى أن لبنان عمل ما بوسعه وضمن امكانياته لمساعدة الفدائيين داخل الاراضي المحتلة ، وتناسى بالطبع كل احداث الصدام بين الحكم اللبناني والفدائيين ثم دعا الى قيام دولة فلسطينية على غرار الدولة اللبنانية !) ان قائمة المدعوين على هذه الشاكلة طويلة، وهي تؤكد أن ندوة الكويت كانت تراجعا عما وصلت اليه حركة المقاومة الفلسطينية من تحالفات سياسية محددة على الصعيد العالمي مع القوى اليسارية والثورية الاوروبية والاميركية التي أصبحت تعتبر النضال الفلسطيني الوطني جزءا من النضال العالمي ضد الامبريالية ، وتعتبر اسرائيل قاعدة رئيسية للامبريالية العالمية في المنطقة .

وهكذا غاب عدد كبير من ممثلي هذه الحركات عن الندوة : (معظم المنظمات اليسارية والماوية في فرنسا كانت غائبة ، بينما حضر مندوب الحزب الشيوعي الفرنسي الذي يؤيد التسوية السلمية وقرار مجلس الامن ، كذلك الامر بالنسبة لايطاليا والمانيا الغربية) الخ . ولم يحضر من أميركا الا منظمة الفهود السود مع وفد أميركي من دكاترة الجامعات المهتمين بقضايا الشرق الاوسط . (من بين الوفد الاميركي كان هناك مدعو يدعى نورمان داس القى كلمة في الندوة دافع فيها عن السياسة الاميركية وبرر موقفها من اسرائيل، ثم هاجم الثورة العالمية ومحترفيها ودعا الفلسطينيين الى العمل من اجل كسب الرأي العام الاميركي) . — ألا يلتقي هذا الكلام مع نظرية دكاترة الثقافة الغربية عن (ضرورة اقناع الرأي العام الغربي ؟ —)

وهكذا بينما كانت حركة المقاومة الفلسطينية بحاجة الى تمتين علاقاتها العالمية مع القوى الثورية التي تساندها فعلا وتلتقي واياها على صعيد النضال المشترك ، وبحاجة — في هذا الظرف بالذات — الى تحديد تحالفاتها السياسية مع القوى التي ترفض التسويات السلمية وتصفية القضية الفلسطينية عبر التعايش مع اسرائيل ، وبالتالي بحاجة الى فرز دقيق لاصدقاء القضية الفلسطينية على الصعيد العالمي بين الداعين الى هذا التعايش وبين المساندين فعلا للنضال الفلسطيني ، بينما كان مطلوبا كل ذلك ، انعقدت الندوة لتمثل تراجعا اساسيا على صعيد تحالفات الثورة الفلسطينية السياسية على الصعيد العالمي ، حتى انها مثلت تراجعا عن الجزء الاول من الندوة العالمية الذي انعقد في عمان قبل احداث أيلول ، وجاءت الاحداث لتطمس اخباره وابحاثه ومناقشاته ومقرراته ، فقد كان الجزء الاول من الندوة اكثر تحديدا لتحالفات الثورة الفلسطينية مع القوى الثورية واليسارية في العالم .

***

ومع كل ذلك ، فان هذا الاطار السياسي المسبق الذي رسم للندوة ، لم يستطع ان يتحكم بالنقاش الداخلي في جلساتها ، خاصة وانها تنعقد في ظرف سياسي عربي ودولي تتعرض فيه حركة المقاومة الفلسطينية الى اختيارات سياسية محددة ومصيرية : اما القبول بالتعايش مع اسرائيل عبر قيام دولة فلسطينية تعيش تحت مظلة اسرائيل ، واما استمرار الثورة .

وقد عكس كل ذلك نفسه على المناقشات وكشف وجود تيارين اساسيين في الندوة : تيار التعايش مع اسرائيل ، وتيار استمرار الثورة .

ولم يكن الانقسام والخلاف محصورا على صعيد الوفود العربية بين الداعين للتسوية وتنفيذ قرار مجلس الامن ، وبين الرافضين له ، بل ان الانقسام والخلاف شمل الوفود الاجنبية ايضا : بين اليساريين والثوريين وبين الشخصيات الليبرالية وغيرها ،بالاضافة الى ممثلي الاحزاب الشيوعية — السوفياتية، ومجلس السلم العالمي الخ .

ولم تكن هذه الخلافات تقتصر على مجرد الرفض اللفظي للتسوية السلمية والتعايش مع اسرائيل ، خاصة عند الوفود العربية وبعض المحاضرين ، بل مست القضايا المتعلقة بهذا الرفض : علاقة اسرائيل بالمصالح الامبريالية العالمية وخاصة الاميركية في الوطن العربي، علاقة النضال الفلسطيني بالنضال الثوري والجماهيري في كل بلد عربي .. وكانت المحاضرة الاولى للسيد وليد خالدي هي مدخل هذه المناقشات . فمحاضرة الخالدي مثلت نموذجا متكاملا لنظرية الفصل بين الصهيونية والامبريالية ، ونظرية اقناع الرأي العام الغربي المضلل . فقد ركز وليد خالدي على الامور التالية :

— وجود عقلية خاصة لدى الجمهور الغربي تجاه المشكلة الفلسطينية .

— وجود معلومات خاطئة عن رجال السياسة الغربيين وقبول بالروايات الصهيونية .

— ليس هناك مصالح امبريالية ، بل مصالح دول كبرى . وهذا يعني انه من الممكن اذا احسنا التصرف ، اقناع الولايات المتحدة الاميركية بان مصالحها في المنطقة العربية تفرض عليها كدولة كبرى « عدم الانحياز المطلق » لاسرائيل !.

وهكذا تتكرر الفاظ : العقلية الغربية ، سوء الفهم ، معلومات خاطئة — تضليل — في نظريات هؤلاء « الدكاترة » الذين يريدون اقناع نيكسون بتغيير موقفه .. .

والنتيجة السياسية العملية لهذه النظرية هي : تبرئة السياسة الاميركية كسياسة تعبر عن مصالح أمبريالية فعلية ، وتجد ان ارتباطها العضوي باسرائيل هو السبيل الوحيد للحفاظ على مصالحها ولمواجهة القوى الثورية والوطنية .

والنتيجة ، السياسية العملية الثانية هي : عزل النضال الوطني للشعب الفلسطيني عن النضال الوطني المستمر ضد المصالح الامبريالية في المنطقة العربية .

في هذا الاطار دارت المناقشات وانقسمت الوفود العربية والاجنبية وفق النتائج السياسية العملية المشار اليها ، بالرغم من تفاوت لقاءها الفكري واختلافه .

وهنا لا بد من الاشارة الى المناقشة التي اثارها موقف الوفد المصري الذي كان يركز ممثلوه على ارتباط القضية الفلسطينية بالقضية العربية ، ولكن من زاوية « ان القضية العربية تتطلب الان التسوية السلمية»! وهكذا خرج خالد محي الدين ليقول بان القبول بمشروع روجرز هو نتيجة ظروف دولية وهو استمرار للقبول بقرار مجلس الامن، وان حركة المقاومة هي التي اخطات في هجومها على هذا القبول ، وهذا هو أحد أسباب احداث ايلول حيث تخلت الجماهير عنها !... كان الوفد المصري ممثلا بكلمات خالد محي الدين ، واحمد حمروش ، ومحمد عودة (من وجوه « اليسار » الشرعي المندمج بالنظام القائم) يريد القول — هذه المرة — : ان التسوية السلمية هي لصالح القضية العربية وبالتالي لصالح القضية الفلسطينية ، وان عدم القبول، بها هو الانحراف بعينه !

هذا الكلام اثار مناقشة حامية وحادة كان محورها التسوية السلمية وقرار مجلس الامن، وكانت قواها تتمثل بالتيارين الرئيسيين اللذين اشرنا اليهما في سياق هذا التقرير ، واللذين انقسمت الندوة على أساسهما .

***

ونتيجة لكل ذلك، كيف يمكن ان تخرج الندوة بنتائج سياسية محددة او بقرارات وتوصيات سياسية ... كان « من الطبيعي » ان تكتفي بنداء عام توجهه الى الضمير العالمي «وتناشده ان يقدم تاييده الذي لا لبس فيه الى الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من اجل التحرير الوطني ، وضد اية تسوية سياسية ، وان يشجب المحاولات المتكررة والمستمرة التي يقوم بها نظام الحكم الاردني لتصفية الثورة الفلسطينية » !



المجلس الوطني الفلسطيني .. ومحاولة الهروب الى « الوحدة العسكرية »

ينعقد المجلس الوطني لحركة المقاومة بينما تبرز في داخله وتصطرع على هامشه اتجاهات وقوى يحاول كل منها فرض هيمنته على مجمل النضال الوطني الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة.

لقد سبقت انعقاد المجلس تحركات لجيش التحرير ليس من الصعب تعيين دوافعها ووجهتها العامة وما تنطوي عليه من ردود فعل .

كان جيش التحرير ، في مرحلة صعود العمل الفدائي خلال السنوات الثلاث التي سبقت هزيمة ايلول الاخيرة ، مجرد قوة ملحقة بالمقاومة سياسيا قذف بها انطلاق الكفاح الشعبي المسلح الى موقع هامشي لم تعد تملك معه حتى مقدرة الادعاء على تمثيل الشعب الفلسطيني فضلا عن قيادته . هكذا انحصر هم قيادات الجيش في محاولة الحفاظ عليه كمؤسسة مستقلة تخضع في تركيبها الى مراتبية تنهض عليها سلسلة امتيازات مادية ومعنويةليست هناك أية صلة بينها وبين سمات«الجيوش» التي تطلق عليها تسمية جيوش التحرير في العادة . ولم يكن انشاء قوات التحرير الشعبية ، التي بدأت تمارس العمل الفدائي الى جانب الاخرين ، الا محاولة للحفاظ على تماسك الجيش ومنع تسرب افراده الى المنظمات الفدائية التي بدأت العمل المسلح بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية ، بقيادتها السياسية وتشكيلاتها التنظيمية المكتبية وذراعها المسلح تدور على نفسها تحت مظلة الوصاية العربية الرسمية .

فما الذي سمح لقيادة جيش التحرير بالبروز مجددا خلال الاسابيع الاخيرة وبالافصاح عن رغبتها في استعادة مقاليد القيادة على الشعب الفلسطيني ؟!

من الواضح أنه لا يمكن فصل محاولة الجيش الجديدة عن ظروف ما بعد هزيمة ايلول في الاردن . لقد نتج عن الهزيمة اختلال في ميزان القوى ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت المقاومة هي الطرف الاساسي الذي دفع ثمنه عسكريا . فالابادة التي شملت الاف المقاتلين ، واجلاء القواعد الفدائية عن المدن ثم مطاردتها وتفتيت معظمها خارج المدن ، والتصفية شبه الكاملة التي تعرضت لها الميليشيا ؛ ذلك كله جعل الحجم العسكري والقتالي للمقاومة يصاب بضمور سريع لم يكن ممكنا تفادي نتائجه السياسية والتنظيمية . وبالمقابل كان واضحا ان المستوى الرمزي لمشاركة وحدات جيش التحرير في الصدامات المعنيفة التي أنهكت المقاومة خلال مجزرة ايلول وبعدها ، قد أتاح للجيش فرصة الخروج من الاحداث محتفظا بمعظم قواه . هكذا باتت القيادة ، التي كان وجودها على رأس جيش التحرير عنصر لجم و « ضبط » لقطاع اساسي مسلح من الشعب الفلسطيني ، قادرة في ظروف ما بعد ايلول على التحرك من موقع قوة عسكري لتصفية حسابات سياسية . ان المعنى الذي يقفز من بين سطور مذكرتي عبد الرزاق اليحيى الى اللجنة المركزية ، باشد ما يكون من الوضوح ، هو أن قيادة جيش التحرير قد بدأت معركتها لاستعادة تمثيل الشعب الفلسطيني سياسيا .

واذا كان اختلال وضع المقاومة العسكري قد وفر لها الظرف الفلسطيني « المناسب » للقيام بهذه المحاولة ، فان الظرف العربي الدولي الراهن يمنح المحاولة بالمقابل وزنا سياسيا مضاعفا . ذلك أن انكسار المقاومة في الارد نجعل الانظمة العربية ومحالفاتها الدولية اكثر قدرة على التدخل لضبط الحركة الوطنية الفلسطينيةوحجز اتجاهاتها الثورية. وبالنسبة لاطراف الحل السلمي يبدو واضحا ان المؤسسة العسكرية الفلسطينية الرسمية هي الجهة الاولى المرشحة للعب دور الركيزة التي يمكن أن ينهض عليها بناء « الكيان السياسي الفلسطيني المستقل » الذي تتقاطع عنده مبدئيا مختلف المشاريع التصفوية المطروحة لتقرير مصير الفلسطينيين .

واذا كانت مرحلة ما بعد ايلول قد وفرت لقيادة جيش التحرير ظروفا فلسطينية – عربية – دولية « ملائمة » ، فان نقد المقاومة كان المدخل الذي اختارته للاعلان عن اهدافها . وفي هذا الصدد تمثل مذكرتا عبد الرزاق اليحيى خلاصة المنطق « النقدي » الذي تطرح من خلاله قيادة جيش التحرير نفسها بديلا للمقاومة !

صحيح ان تجربة المقاومة منذ قيامها حتى هزيمة ايلول – وما بعدها – تستدعي نقدا صارما هو وحده المدخل الجدي لاعادة صوغ وجهتها العسكرية والسياسية والتنظيمية وفق متطلبات المرحلة التي دخلتها بعد ايلول ... ولكن من اي موقع وبأي منطق تمارس قيادة جيش التحرير نقدها للمقاومة ؟

ما هو الدور « الثوري » الذي لعبته قيادة المؤسسة العسكرية الفلسطينية الرسمية منذ قيامها ، وعلى امتداد السنوات الثلاث الماضية خصوصا ، حتى تعطي لنفسها حق اعتلاء منبر النقد وتوجيه النصائح لحركة المقاومة ؟ وما هو الموقع التاريخي الفعلي الذي احتلته والذي يجعلها تفترض في نفسها القدرة على تحديد مثل هذه المسافة بينها وبين اخطاء المقاومة لتطرح نفسها كمنقذ يملك في يده مفاتيح الحل ومقاييس الخطأ والصواب ؟

اذا تجاوزنا هذه النقاط بسرعة يبقى السؤال الاهم : ما هي صلة الكلام الذي تضمنته مذكرتا عبد الرزاق اليحيى بالازمة الفعلية لحركة المقاومة ، وما هو مدى ملامسته اصلا لدروس تجربة أيلول ونتائجها ، وضمن أي افق يقترح اعادة صوغ خط المقاومة وتجديد مسيرتها ؟

لم يتجاوز حديث قيادة جيش التحرير عن اوضاع المقاومة ، حدود استعادة التحليل المبتذل القائل بأن تعدد المنظمات هو أصل الازمة وعلة التراجعات السياسية والعسكرية التي اصابت النضال الفلسطيني . هذه الرؤيا القاصرة لم تكن مجرد صدفة ، اذ ليس باستطاعة قيادة لها مثل هذا الموقع أن ترى الازمة بمنظار اخر . ومن هنا فان التتابع « المنطقي » للحيثيات التي تضمنتها مذكرة عبد الرزاق اليحيى الثانية ، أتى مفتوحا منذ البداية على النتيجة الوحيدة المراد الوصول اليها . هذه النتيجة لم تقتصر على اعلان ضرورة « وحدة المنظمات الفدائية » (مقابل التعدد) بل تضمنت تحديدا « دقيقا » لمضمون هذه الوحدة باتجاه لم تنقصه جرأة الافصاح عن نفسه .

فالتشديد على « حل التشكيلات العسكرية التابعة للمنظمات ووضعها تحت امرة القيادة العسكرية الواحدة » وعلى أن « تكون اكثرية اعضاء المجلس الوطني الجديد من غير المنتمين الى المنظمات » ثم على « تأليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحيث يكون اكثر اعضائها من غير المنتمين الى المنظمات ومن ذوي الكفايات الفلسطينيةفيمختلف المجالات ، واشراك المنظمات الفلسطينية الرئيسيةفيها بنسبة محدودة » ..... كل ذلك يكشف بوضوح طبيعة مشروع قيادة جيش التحرير « لحل ازمة المقاومة » : تحويل المقاومة الى مؤسسة عسكرية رسمية يرتبط بها ملحق تكنوقراطي ليتشكل من تحالف الطرفين « نظام » يقود الشعب الفلسطيني دون اي توسطات تنظيمية سواء على شكل منظمات سياسية او تجمعات جماهيرية . وقيادة جيش التحرير تستعيد هنا حرفيا ايديولوجية الانظمة البورجوازية العسكرية العربية وبرنامجها التنظيمي المعادي « للحزبية البغيضة » ، وتحاول أن تنقل الى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية نموذج تلك الانظمة في قيادة الجماهير « نحو اهدافها » !

ولقد ترافق طرح هذا المشروع من جانب قيادة جيشالتحرير مع تزايد بروز ظاهرة « المستقلين الفلسطينيين » وتصاعد الهمهمة بين صفوفهم . اذ اعتلى نفر من هؤلاء منصة النقد ليواجهوا المقاومة « بحساب عسير » مطالبين هم أيضا بنصيبهم من قيادة الشعب الفلسطيني ! واذا كان المجال لا يتسع هنا لمناقشة اتجاهات النقد الذي يوجهه للمقاومة « مستقلون » لا يجمعهم موقف واحد ولا تصدر مبادراتهم من موقع سياسي متجانس ، فان السؤال الذي ينبغي طرحه حول حقهم جميعا في محاكمة المقاومة وطموحهم الى قيادة الشعب الفلسطيني ، يبقى في النهاية واحدا . ان الذين ظلوا منذ انطلاق المقاومة حتى هزيمتها في أيلول على هامش الحركة النضالية اليومية للشعب الفلسطيني ، والذين لم يتعد اسهام اكثرهم اقبالا على « العمل الوطني » حدود تقديم الاستشارات التقنية لهذه المنظمة او تلك ، والذين تتلخص كل امجادهم في كونهم استطاعوا المحافظة على انفسهم مستقلين لم « تتلوث » ايديهم لا بحمل البندقية ولا بالانخراط في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبيج الدراسات الاكاديمية وتنظيم « الارشيفات » ، ان هؤلاء لا يحق لهم التنطح لمحاكمة اولئك الذين دفعوا – رغم كل اخطائهم – الثمن الباهظ لقاء محاولة الانتقال بالشعب الفلسطيني من مقاعد المتفرجين الى حيث استطاع ان يحمل البندقية بيده بعد حجز طال عشرين عاما .

ما هو المصب الذي يمكن أن تنتهي اليه حركة « المستقلين الفلسطينيين » الناشطة الان ؟ لم نكن بحاجة الى ما تضمنته مذكرة اليحيى من اشادة « بأصحاب الكفايات » ودغدغة لمطامحهم ، كي ندرك أن هذه الحركة صائرة في النهاية الى التحالف مع المؤسسة التي يراد لها أن تشكل قاعدة النظام الجديد القادر (بذراعيه العسكري والتكنوقراطي) على ضبط وتقنين الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني بحيث يصبح ممكنا الحاقها بالوضع العربي الرسمي الخاضع بدوره لمقتضيات التوازن الدولي الدقيق . وهي وجهة لا يمكن لها أن تنهض الا على انقاض المقاومة كحركة شعبية مسلحة .

فما هو موقع المقاومة من ذلك كله ؟

مقابل مشروع قيادة جيش التحرير ، وهمهمات«المستقلين» المتصاعدة ، تبدو الوجهة التي تقترحها فتح – وهي الطرف الفدائي الرئيسي المهيمن – بعيدة جدا عن أن تشكل جوابا فعليا على قضايا المقاومة في مرحلة تطورها الراهنة .

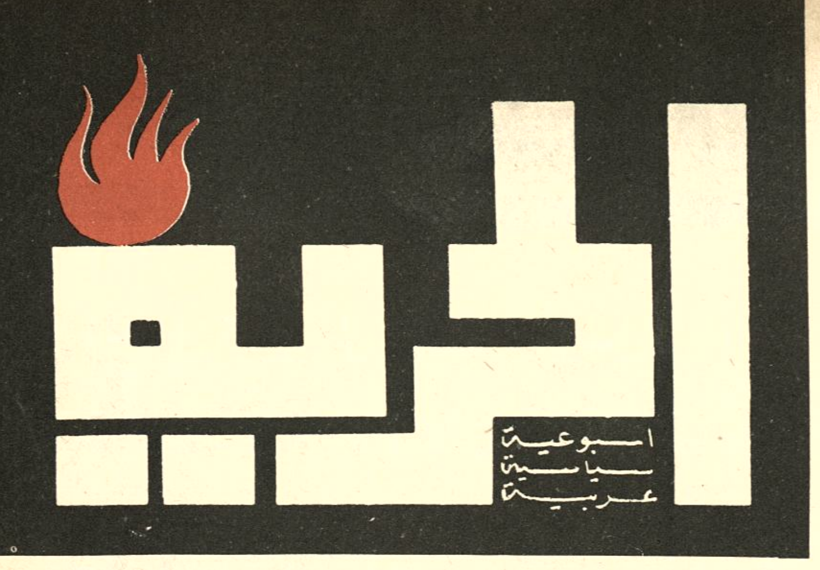
تتسم هذه الوجهة بالتشديد على اولوية الوحدةالعسكرية (الدمج العسكري لكل المنظمات الفدائية تحت قيادة واحدة). هذا التشديد يخفي مسلمات مضمرة نادرا ما يجري الافصاح عنها بوضوح . ابرز هذه المسلمات اعتبار أزمة المقاومة ، التي تكثفت نتائجها في أحداث ايلول وما بعدها ، مجرد نتيجة مباشرة لتعدد المنظمات (على هامش فتح) ولوجود « متطرفين » قادوا المقاومة بشعاراتهم « الدخيلة على مسيرتها » الى الهزيمة التي فرضت عليها !

وعلى قاعدة هذا المنطق تصبح الوحدة العسكرية هي الوسيلة الناجعة للجم « المتطرفين » وطمس التيارات السياسية التي يطلقها تعدد المنظمات . ان هذه الوجهة التي تقدم نفسها على أنها خلاصة عملية المراجعة المطلوبة لاوضاع المقاومة بعد هزيمة ايلول ، تستخلص من الهزيمة دروسا معكوسة في الواقع . فالازمة الجوهرية في مسيرة المقاومة ليست أزمة تعدد منظمات.وهزيمة ايلول لم تكن نتيجة « لتسرع متطرفين افتعلوا صداما مع النظام الاردني لا مبرر له » ! والهروب الى الوحدة العسكرية على قاعدة هذا التحليل الخاطىء لا يقدم اي جواب على أزمة المقاومة الفعلية ، بل هو يشكل في احسن الاحوال نسخة عن مشروع قيادة جيش التحرير بالفاظ اخرى وتحت اسم مختلف . اي أن منطق « عسكرة المقاومة » نهائيا وطمس ازمتها السياسية: فقدان الخط السياسي الستراتيجي الصحيح الموجه لمسيرتها ونمط تركيبها التنظيمي اللاديمقراطي سواء في حياتها الداخلية او على صعيد علاقتها بالجماهير الفلسطينية – الاردنية والعربية، ان ذلك معناه طمس المهام الفعلية التي تواجه حركة المقاومة في مرحلة عملها الراهنة وتحويل الانتباه عنها . وهو امر لن يثمر بدوره أكثر من اقامة نظام عسكري بيروقراطي اخر يجهض احتمالات نهوض الحركة الوطنية الفلسطينية من جديد ويجردها من القدرة على التأثير ثوريا في أوضاع المنطقة .

وبهذا المنطق فان الصراع بين فتح وقيادة جيش التحرير يصبح مجرد تنافس على مقاليد تمثيل الشعب الفلسطيني رسميا . وهو تنافس يستخدم فيه الطرفان الوسائل ذاتها ومن مواقع متشابهة في النهاية . وفي هذا النطاق يكتسب اهتمام فتح ببناء وتوسيع « لواء اليرموك » من الجنود الذين غادروا الجيش الاردني بعد ايلول ، دلالته الواضحة . اذ هو يفصح عن تصور منحرف لمهام المرحلة الراهنة تحكمه عقدة بناء المؤسسات المطلوبة لخوض ميدان التنافس مع جيش التحرير من موقع قوة اداري .

اذا كانت اعمال المجلس الوطني الفلسطيني سوف تنحصر في حدود برنامج «عسكرة المقاومة» كما تطرحهقيادة جيشالتحرير وكما يمكن أن يجسده « مشروع ابو عمار للوحدة الوطنية » فان فرصة اخرى ثمينة من عمر المقاومة سوف تضيع .

« الحرية »



تعريفا بالشيخ إمام

مغني الحركة الثورية المصرية ، وصوت نقمة الجماهير بعد هزيمة حزيران

AL-HOURRIAH – No. 557 / 8-3-1971 – BEYROUTH • بيروت – ٨ – ٣ – ١٩٧١ – ٥٥٧ – السنة الثانية عشرة – الثمن ٢٥ ق.ل

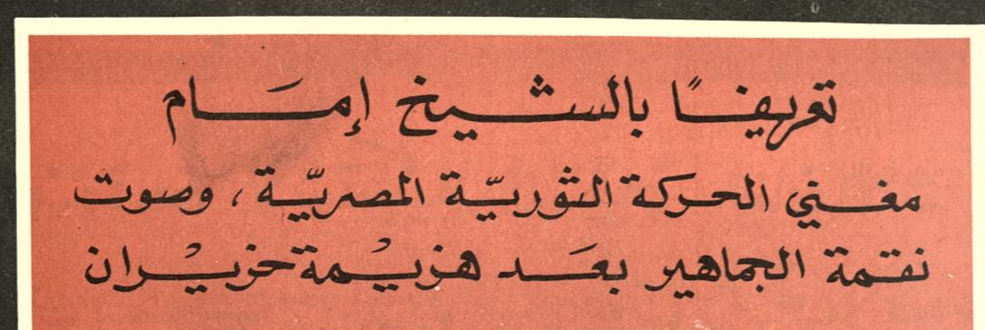
إضراب الجامعة اللبنانية :

لن يحل « حكم المصارف والوكالات » مشكلة بطالة الجامعيين

موضوعات مقدمة الى المجلس الوطني الفلسطيني الثامن

الحرية

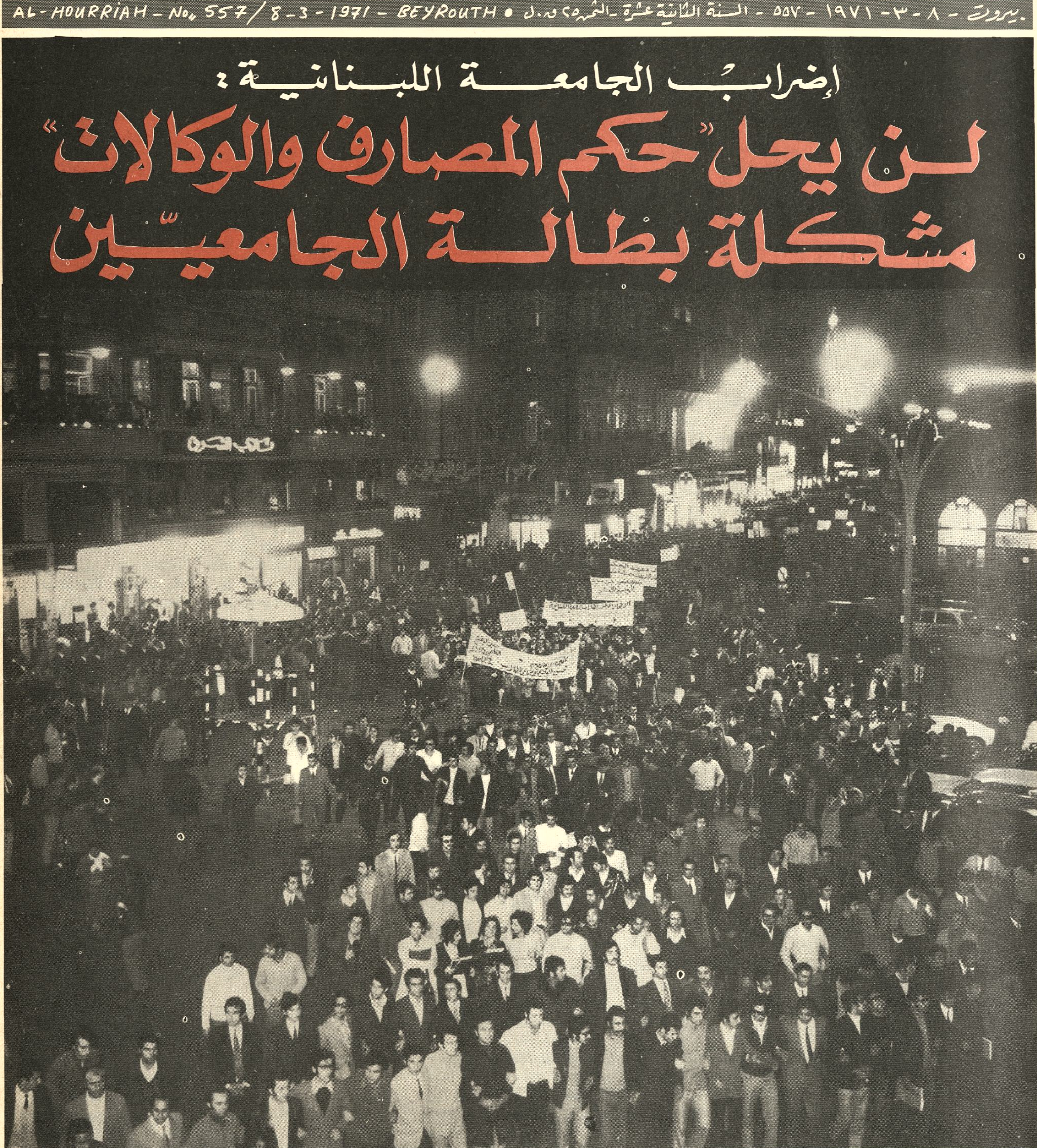
اسبوعية
سياسية
عربية



AL-HOURRIAH - No. 557 / 8-3-1971 - BEYROUTH • بيروت - ٨ - ٣ - ١٩٧١ - ٥٥٧ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

إضراب الجامعة اللبنانية :

لن يحل "حكم المصارف والوكالات" مشكلة بطالة الجامعيين



موضوعات مقدمة الى المجلس الوطني الفلسطيني الثامن



المجلس الوطني الفلسطيني .. ومحاولة الهروب الى "الوحدة العسكرية"

ينعقد المجلس الوطني لحركة المقاومة بينما تبرز في داخله وتصطرع على هامشه اتجاهات وقوى يحاول كل منها فرض هيمنته على مجمل النضال الوطني الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة.

لقد سبقت انعقاد المجلس تحركات لجيش التحرير ليس من الصعب تعيين دوافعها ووجهتها العامة وما تنطوي عليه من ردود فعل .

كان جيش التحرير ، في مرحلة صعود العمل الفدائي خلال السنوات الثلاث التي سبقت هزيمة ايلول الاخيرة ، مجرد قوة ملحقة بالمقاومة سياسيا قذف بها انطلاق الكفاح الشعبي المسلح الى موقع هامشي لم تعد تملك معه حتى مقدرة الادعاء على تمثيل الشعب الفلسطيني فضلا عن قيادته . هكذا انحصر هم قيادات الجيش في محاولة الحفاظ عليه كمؤسسة مستقلة تخضع في تركيبها الى مراتبية تنهض عليها سلسلة امتيازات مادية ومعنويةليست هناك أية صلة بينها وبين سمات« الجيوش» التي تطلق عليها تسمية جيوش التحرير في العادة . ولم يكن انشاء قوات التحرير الشعبية ، التي بدأت تمارس العمل الفدائي الى جانب الاخرين ، الا محاولة للحفاظ على تماسك الجيش ومنع تسرب افراده الى المنظمات الفدائية التي بدأت العمل المسلح بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية ، بقيادتها السياسية وتشكيلاتها التنظيمية المكتبية وذراعها المسلح تدور على نفسها تحت مظلة الوصاية العربية الرسمية .

فما الذي سمح لقيادة جيش التحرير بالبروز مجددا خلال الاسابيع الاخيرة وبالافصاح عن رغبتها في استعادة مقاليد القيادة على الشعب الفلسطيني ؟!

من الواضح أنه لا يمكن فصل محاولة الجيش الجديدة عن ظروف ما بعد هزيمة ايلول في الاردن . لقد نتج عن الهزيمة اختلال في ميزان القوى ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت المقاومة هي الطرف الاساسي الذي دفع ثمنه عسكريا . فالابادة التي شملت الاف المقاتلين ، واجلاء القواعد الفدائية عن المدن ثم مطاردتها وتفتيت معظمها خارج المدن ، والتصفية شبه الكاملة التي تعرضت لها الميليشيا ؛ ذلك كله جعل الحجم العسكري والقتالي للمقاومة يصاب بضمور سريع لم يكن ممكنا تفادي نتائجه السياسية والتنظيمية . وبالمقابل كان واضحا ان المستوى الرمزي لمشاركة وحدات جيش التحرير في الصدامات العنيفة التي أنهكت المقاومة خلال مجزرة ايلول وبعدها ، قد أتاح للجيش فرصة الخروج من الاحداث محتفظا بمعظم قواه . هكذا باتت القيادة ، التي كان وجودها على رأس جيش التحرير عنصر لجم و « ضبط » لقطاع اساسي مسلح من الشعب الفلسطيني ، قادرة في ظروف ما بعد ايلول على التحرك من موقع قوة عسكري لتصفية حسابات سياسية . ان المعنى الذي يقفز من بين سطور مذكرتي عبد الرزاق اليحيى الى اللجنة المركزية ، باشد ما يكون من الوضوح ، هو أن قيادة جيش التحرير قد بدأت معركتها لاستعادة تمثيل الشعب الفلسطيني سياسيا .

واذا كان اختلال وضع المقاومة العسكري قد وفر لها الظرف الفلسطيني « المناسب » للقيام بهذه المحاولة ، فان الظرف العربي الدولي الراهن يمنح المحاولة بالمقابل وزنا سياسيا مضاعفا . ذلك ان انكسار المقاومة في الارد نجعل الانظمة العربية ومحالفاتها الدولية اكثر قدرة على التدخل لضبط الحركة الوطنية الفلسطينيةوحجز اتجاهاتها الثورية. وبالنسبة لاطراف الحل السلمي يبدو واضحا ان المؤسسة العسكرية الفلسطينية الرسمية هي الجهة الاولى المرشحة للعب دور الركيزة التي يمكن أن ينهض عليها بناء « الكيان السياسي الفلسطيني المستقل » الذي تتقاطع عنده مبدئيا مختلف المشاريع التصفوية المطروحة لتقرير مصير الفلسطينيين .

واذا كانت مرحلة ما بعد ايلول قد وفرت لقيادة جيش التحرير ظروفا فلسطينية — عربية — دولية « ملائمة » ، فان نقد المقاومة كان المدخل الذي اختارته للاعلان عن اهدافها . وفي هذا الصدد تمثل مذكرتا عبد الرزاق اليحيى خلاصة المنطق « النقدي » الذي تطرح من خلاله قيادة جيش التحرير نفسها بديلا للمقاومة !

صحيح أن تجربة المقاومة منذ قيامها حتى هزيمة ايلول — وما بعدها — تستدعي نقدا صارما هو وحده المدخل الجدي لاعادة صوغ وجهتها العسكرية والسياسية والتنظيمية وفق متطلبات المرحلة التي دخلتها بعد ايلول ... ولكن من اي موقع وبأي منطق تمارس قيادة جيش التحرير نقدها للمقاومة ؟

ما هو الدور « الثوري » الذي لعبته قيادة المؤسسة العسكرية الفلسطينية الرسمية منذ قيامها ، وعلى امتداد السنوات الثلاث الماضية خصوصا ، حتى تعطي لنفسها حق اعتلاء منبر النقد وتوجيه النصائح لحركة المقاومة ؟ وما هو الموقع التاريخي الفعلي الذي احتلته والذي يجعلها تفترض في نفسها القدرة على تحديد مثل هذه المسافة بينها وبين اخطاء المقاومة لتطرح نفسها كمنقذ يملك في يده مفاتيح الحل ومقاييس الخطأ والصواب ؟

اذا تجاوزنا هذه النقاط بسرعة يبقى السؤال الاهم : ما هي صلة الكلام الذي تضمنته مذكرتا عبد الرزاق اليحيى بالازمة الفعلية لحركة المقاومة ، وما هو مدى ملامسته اصلا لدروس تجربة أيلول ونتائجها ، وضمن أي افق يقترح اعادة صوغ خط المقاومة وتجديد مسيرتها ؟

لم يتجاوز حديث قيادة جيش التحرير عن اوضاع المقاومة ، حدود استعادة التحليل المبتذل القائل بأن تعدد المنظمات هو اصل الازمة وعلة التراجعات السياسية والعسكرية التي اصابت النضال الفلسطيني . هذه الرؤيا القاصرة لم تكن مجرد صدفة ، اذ ليس باستطاعة قيادة لها مثل هذا الموقع أن ترى الازمة بمنظار اخر . ومن هنا فان التتابع « المنطقي » للحيثيات التي تضمنتها مذكرة عبد الرزاق اليحيى الثانية ، أتى مفتوحا منذ البداية على النتيجة الوحيدة المراد الوصول اليها . هذه النتيجة لم تقتصر على اعلان ضرورة « وحدة المنظمات الفدائية » (مقابل التعدد) بل تضمنت تحديدا « دقيقا » لمضمون هذه الوحدة باتجاه لم تنقصه جرأة الافصاح عن نفسه .

فالتشديد على « حل التشكيلات العسكرية التابعة للمنظمات ووضعها تحت امرة القيادة العسكرية الواحدة » وعلى أن « تكون اكثرية اعضاء المجلس الوطني الجديد من غير المنتمين الى المنظمات » ثم على « تاليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحيث يكون اكثر اعضائها من غير المنتمين الى المنظمات ومن ذوي الكفايات الفلسطينيةفيمختلف المجالات ، واشراك المنظمات الفلسطينية الرئيسيةفيها بنسبة محدودة » ..... كل ذلك يكشف بوضوح طبيعة مشروع قيادة جيش التحرير « لحل ازمة المقاومة » : تحويل المقاومة الى مؤسسة عسكرية رسمية يرتبط بها ملحق تكنوقراطي ليتشكل من تحالف الطرفين « نظام » يقود الشعب الفلسطيني دون اي توسطات تنظيمية سواء على شكل منظمات سياسية او تجمعات جماهيرية . وقيادة جيش التحرير تستعيد هنا حرفيا ايديولوجية الانظمة البورجوازية العسكرية العربية وبرنامجها التنظيمي المعادي « للحزبية البغيضة » ، وتحاول أن تنقل الى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية نموذج تلك الانظمة في قيادة الجماهير « نحو اهدافها » !

ولقد ترافق طرح هذا المشروع من جانب قيادة جيش التحرير مع تزايد بروز ظاهرة « المستقلين الفلسطينيين » وتصاعد الهمهمة بين صفوفهم . اذ اعتلى نفر من هؤلاء منصة النقد ليواجهوا المقاومة « بحساب عسير » مطالبين هم ايضا بنصيبهم من قيادة الشعب الفلسطيني ! واذا كان المجال لا يتسع هنا لمناقشة اتجاهات النقد الذي يوجهه للمقاومة « مستقلون » لا يجمعهم موقف واحد ولا تصدر مبادراتهم عن موقع سياسي متجانس ، فان السؤال الذي ينبغي طرحه حول حقهم جميعا في محاكمة المقاومة وطموحهم الى قيادة الشعب الفلسطيني ، يبقى في النهاية واحدا . ان الذين ظلوا منذ انطلاق المقاومة حتى هزيمتها في أيلول على هامش الحركة النضالية اليومية للشعب الفلسطيني ، والذين لم يتعد اسهام اكثرهم اقبالا على « العمل الوطني » حدود تقديم الاستشارات التقنية لهذه المنظمة او تلك ، والذين تتلخص كل امجادهم في كونهم استطاعوا المحافظة على انفسهم مستقلين لم « تتلوث » أيديهم لا بحمل البندقية ولا بالانخراط في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبيج الدراسات الاكاديمية وتنظيم « الارشيفات » ، ان هؤلاء لا يحق لهم التنطح لمحاكمة اولئك الذين دفعوا — رغم كل اخطائهم — الثمن الباهظ لقاء محاولة الانتقال بالشعب الفلسطيني من مقاعد المتفرجين الى حيث استطاع ان يحمل البندقية بيده بعد حجز طال عشرين عاما .

ما هو المصب الذي يمكن أن تنتهي اليه حركة « المستقلين الفلسطينيين » الناشطة الان ؟ لم نكن بحاجة الى ما تضمنته مذكرة اليحيى من اشادة « بأصحاب الكفايات » ودغدغة لمطامحهم ، كي ندرك أن هذه الحركة صائرة في النهاية الى التحالف مع المؤسسة التي يراد لها أن تشكل قاعدة النظام الجديد القادر (بذراعيه العسكري والتكنوقراطي) على ضبط وتقنين الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني بحيث يصبح ممكنا الحاقها بالوضع العربي الرسمي الخاضع بدوره لمقتضيات التوازن الدولي الدقيق . وهي وجهة لا يمكن لها أن تنهض الا على انقاض المقاومة كحركة شعبية مسلحة .

فما هو موقع المقاومة من ذلك كله ؟

مقابل مشروع قيادة جيش التحرير ، وهمهمات« المستقلين» المتصاعدة ، تبدو الوجهة التي تقترحها فتح — وهي الطرف الفدائي الرئيسي المهيمن — بعيدة جدا عن أن تشكل جوابا فعليا على قضايا المقاومة في مرحلة تطورها الراهنة .

تتسم هذه الوجهة بالتشديد على اولوية الوحدةالعسكرية (الدمج العسكري لكل المنظمات الفدائية تحت قيادة واحدة). هذا التشديد يخفي مسلمات مضمرة نادرا ما يجري الافصاح عنها بوضوح . ابرز هذه المسلمات اعتبار أزمة المقاومة ، التي تكثفت نتائجها في أحداث ايلول وما بعدها ، مجرد نتيجة مباشرة لتعدد المنظمات (على هامش فتح) ولوجود « متطرفين » قادوا المقاومة بشعاراتهم « الدخيلة على مسيرتها » الى الهزيمة التي فرضت عليها !

وعلى قاعدة هذا المنطق تصبح الوحدة العسكرية هي الوسيلة الناجعة للجم « المتطرفين » وطمس التيارات السياسية التي يطلقها تعدد المنظمات . ان هذه الوجهة التي تقدم نفسها على أنها خلاصة عملية المراجعة المطلوبة لاوضاع المقاومة بعد هزيمة ايلول ، تستخلص من الهزيمة دروسا معكوسة في الواقع . فالازمة الجوهرية في مسيرة المقاومة ليست أزمة تعدد منظمات. وهزيمة ايلول لم تكن نتيجة « لتسرع متطرفين افتعلوا صداما مع النظام الاردني لا مبرر له » ! والهروب الى الوحدة العسكرية على قاعدة هذا التحليل الخاطيء لا يقدم اي جواب على أزمة المقاومة الفعلية ، بل هو يشكل في احسن الاحوال نسخة عن مشروع قيادة جيش التحرير بالفاظ اخرى وتحت اسم مختلف . اي أن منطق « عسكرة المقاومة » نهائيا وطمس ازمتها السياسية: فقدان الخط السياسي الستراتيجي الصحيح الموجه لمسيرتها ونمط تركيبها التنظيمي اللاديمقراطي سواء في حياتها الداخلية او على صعيد علاقتها بالجماهير الفلسطينية — الاردنية والعربية، ان ذلك معناه طمس المهام الفعلية التي تواجه حركة المقاومة في مرحلة عملها الراهنة وتحويل الانتباه عنها . وهو امر لن يثمر بدوره اكثر من اقامة نظام عسكري بيروقراطي أخر يجهض احتمالات نهوض الحركة الوطنية الفلسطينية من جديد ويجردها من القدرة على التاثير ثوريا في أوضاع المنطقة .

وبهذا المنطق فان الصراع بين فتح وقيادة جيش التحرير يصبح مجرد تنافس على مقاليد تمثيل الشعب الفلسطيني رسميا . وهو تنافس يستخدم فيه الطرفان الوسائل ذاتها ومن مواقع متشابهة في النهاية . وفي هذا النطاق يكتسب اهتمام فتح ببناء وتوسيع « لواء اليرموك » من الجنود الذين غادروا الجيش الاردني بعد ايلول ، دلالته الواضحة . اذ هو يفصح عن تصور محرف لمهام المرحلة الراهنة تحكمه عقدة بناء المؤسسات المطلوبة لخوض ميدان التنافس مع جيش التحرير من موقع قوة اداري .

اذا كانت اعمال المجلس الوطني الفلسطيني سوف تنحصر في حدود برنامج «عسكرة المقاومة» كما تطرحه قيادة جيش التحرير وكما يمكن أن يجسده « مشروع ابو عمار للوحدة الوطنية » فان فرصة اخرى ثمينة من عمر المقاومة سوف تضيع .

« الحرية »